القاهرة . الجامعة الاميركية

الديموقراطية

321.8:K12dA

القاهرة . الجامعة الأميركية . قسم
الخدمة العامة .

321.8
K12dA

5 May 64

JAFET LIB.
27 JAN 1992

J. Lib.

23 MAY 1987

J. Lib.

321.8
K12dA
C.1

الديموقراطية

سلسلة محاضرات فى الديموقراطية ومظاهرها

لنخبة من قادة الرأى فى مصر

عنى بنشره
قسم الخدمة العامة
بالجامعة الأميركية بالقاهرة
١٩٤٥

cat. Feb.12.54

فهرس

(١) « معنى الديمقراطية »
للدكتور محمد عبد الله العربى بك

(٢) « سيكولوجية الديمقراطية »
للدكتور أمير بقطر

(٣) « اثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية »
للاستاذ عزيز ميرهم

(٤) « العلم بين الدكتاتورية والديمقراطية »
للاستاذ فؤاد صروف

(٥) « الديمقراطية وتكوين الأخلاق »
للدكتور منصور فهمى بك

(٦) « الديمقراطية والحياة الاجتماعية »
للدكتور طه حسين بك

(٧) « الديمقراطية والحياة الدينية »
للدكتور ابراهيم بيومى مدكور

مقدمة

من أهم ما سوف يميز به التاريخ ، القرن العشرين ، أنه فترة صراع شديد بين فلسفتين سياسيتين متناقضتين ، وهما الديمقراطيـة والدكتاتورية . فبعد أن شهد القرن التاسع عشر اتجاهاً واضحاً نحو الديمقراطية ، كأصلح نظام للدولة ، اذا بانحراف عن الديمقراطيه ، وانعكاس فى فلسفتها يستفحل فى ربع القرن الأخير ، وقد أدى هذا التناقض فى الفلسفتين الى تحد خطير ، وصراع مميت ، بدأته النـازية عام ١٩٣٩ ، ولحقت بها الفاشية عام ١٩٤٠ ، ثم الدكتاتورية اليابانية عام ١٩٤١ .

وقد كانت أحلك فترة فى هذه الحرب العالمية فى شتاء عام ١٩٤١ — ١٩٤٢ ، حين تدفقت قوى الدكتاتورية فى كل مكان ، وقد انهارت أمامها كل مقاومة ، وفرض الالمـان والطليان واليابانيون نظامهم القاسى ، ورقابتهم الجائرة ، على مناطق مترامية الاطراف ، فأخضعوا شعوباً بأسرها ، ومحوا كل أثر من آثار الحرية الديمقراطية التى نالها الجنس البشرى بعـد جهاد عنيف مدة قرون عديدة .

لذلك بدا الينا ، فى هذه الآونة ، أن ندرس تلك المبـادئ التى جعلت الأمم المتحالفة تهب متضامنة للذود عنها ، والاستشهاد فى سبيلها ، حتى تنقذ العـالم من استعباد شائن ، وتنقذ الروح الانسانية من الذلة والهوان .

ففى أخطر فترة من عام ١٩٤١ — ١٩٤٢ ، حين كان العالم يتأرجح فى كفة القدر ، دعا قسم الخدمة العامة بالجامعـة الأميركية نخبـة من قادة الرأى فى مصر ليبحثوا فى مختلف وجوه الديمقراطية فى سلسـلة من تسعة بحوث ، ألقى منها بالقاعة الشرقية ثمانية ، أما البحث التاسع ، وكان موضوعة « الديمقراطية ومستقبلها » فكان محدداً أن يلقيه صاحب الدولة المغفور له الدكتور احمد ماهر باشا ، غير أن مرضه فى الوقت المحدد للبحث حال دون القائه فترك فى السلسلة فراغاً كبيراً ، فقد كنا نود أن تتضمن هذه البحوث رأى ذلك الزعيم النابه من زعماء الديمقراطية .

وقد نشرت هذه البحوث تباعاً فى مجلة المقتطف ، ويسرنا الآن أن نقدمها للجمهور مجموعة فى كتاب واحد ، ويغبطنا أن يظهر الكتاب وقد فازت قوى الديمقراطية على قوى الدكتاتورية الغاشمة ، وبدأ ورثة الحرية الديمقراطية يتنفسون مرة أخرى نسيم الحرية ، وانا نرجو أن يقبل الجمهور على دراسة هذا التراث الثمين حتى يحرصوا عليه ويدافعوا عنه عن ايمان وعقيدة ويعاونوا على حفظه وتطوره فيسلموه للاجيال القادمة أكثر نضوجاً وأعظم كمالا ونرجو أيضاً أن يستمر هذا التطور فى غير انقطاع حتى يصل الانسان الى نوع المجتمع الذى يتناسب مع قدراته الذهنية، ومواهبه الروحية .

وانى أوجه خالص الشكر لحضرات المحاضرين الذين تفضلوا بالمساهمة فى هذه السلسلة ، وكلهم من قادة الرأى ورجال الاعمال، الذين لا تتسع أوقاتهم لغير أعمالهم ونسدى أعظم الشكر لمجلة المقتطف لتفضلها بطبع هذا الكتاب واخراجة فى ثوبه القشيب .

ونرل كليلاند

مدير قسم الخدمه العامة
بالجامعة الأميركية بالقاهرة

اول اكتوبر سنة ١٩٤٥

معنى الديمقراطية

محاضرة الدكتور محمد عبد الله العربي بك

مدير كلية البوليس الملكية

لا يخفى عليكم ما لسلسلة المحاضرات ، التي أتشرف بافتتاحها اليوم من عظم الشأن ، وهي سلسلة تفضلت الجامعة الاميركية — رغبة منها في رفع شعلة الثقافة في مصر — بتجنيد بعض أساطين الثقافة في هذه البلاد ليحاضروكم فيها ، وخصني من ذلك نصيب متواضع ، وهو تحديد معنى الديمقراطية .

تعلمون أن الحرب الحاضرة صراع بين الديمقراطية بكل معانيها وبين نظم أخرى معارضة لها . لأيهما تكون الغلبة ؟ ذلك في غيب القدر . ولكن حتى إذا قدر للديمقراطية أن لا تتلاشى من هذه الأرض وتسحقها النظم الأخرى ، فهلا على الأقل وقفنا وقفة متئدة ، نستعرض فيها مدلول هذه الديمقراطية التي أصبحت مهددة بالزوال .

الديمقراطية كلمة يونانية مركبة تركيباً مزجياً من لفظين ، معناهما حكم الأمة أي سلطة الحكم المستمدة من الأمة ، تمييزاً لها عن حكم الفرد أو حكم فئة قليلة . وقد تسربت هذه الكلمة اليونانية إلى جميع اللغات حديثها وقديمها .

فاليونان أول من استنبط الفكرة الديمقراطية . لأن فلاسفتهم رأوا أن الإنسان يفتقر إلى المجتمع لأنه حيوان اجتماعي بطبيعته ، ولا يستطيع أن يحيا الحياة الطيبة إلا إذا داخل الجماعة ،

وهذه الجماعات البشرية أخذت فى الماضى أشكالا مختلفة من الأسرة إلى الرهط ، أو القبيلة إلى المدينة إلى الأمة . إلا أنها مهما تختلف فى الماضى ، ومهما تختلف فى المستقبل بحسب العصور والبلدان ، فان أواصر التضامن الاجتماعى التى تربط جماعة واحدة لا يمكن أن تتعدى مظهراً من مظهرين . فأعضاء كل جماعة يتضامنون ويتساندون إما لأن لهم حاجات مشتركة لا يمكنهم سدادها إلا بحياة مجتمعة ، وهذا هو التضامن لمشابهة الحاجات ، وإما لأن لهم حاجات مختلفة وملكات مختلفة ، ولا سبيل إلى سداد تلك الحاجات إلا بأن يتبادلوا فيما بينهم الخدمات التى يحسن القيام بها كل منهم بما أوتى من مواهب وقوى تختلف عن مواهب غيره وقواه ، ذلك هو التضامن بتقسيم العامل .

هذا التضامن بمظهريه دعامة المجتمع . وكلما قويت أواصره ازداد المجتمع قوة ، وكلما ارتقى المجتمع نما فيه على الأخص التضامن بتقسيم العمل ، وذلك لأن بارتقائه يزداد الاختلاف بين أعضائه فى حاجاتهم ورغائبهم وملكاتهم ، فيصبح تبادل الخدمات بينهم أغزر وأجزل ، ويزداد اشتباكهم بعضهم ببعض ، فتزداد روابط التضامن قوة وتوثقاً .

غير أن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق على هذا النحو إلا بتدبير شرائط وأوضاع يلتزمها الكافة لتمكنهم من بلوغ مآربهم من هذا التضامن الاجتماعى ، وبتدبير وسائل الحماية وما تتطلبه من قوة إلزامية تقهر الكافة على احترام هذه الشرائط والأوضاع الضرورية لصيانة التضامن الاجتماعى من التفكك والانهيار .

على هذا النحو فسر فلاسفة اليونان نشأة الدولة ، وحددوا وظيفة الدولة ، وسوغوا قيام السلطات الحاكمة فى الدولة . أى جعلوا الفرد هو : الغاية . والدولة هى : الوسيلة . ولما كان مردّ الأمر إلى الفرد جعلوا مناط الحكم بمجموع الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع ، فالجماعة أو الامة هي : مصدر السلطات فى الدولة . والجماعة إذا كانت محدودة العدد كان لأفرادها أن يجتمعوا فى صعيد واحد ، ويضعوا الأحكام المنظمة لحياتهم الاجتماعية ، فاذا استحال ذلك لاتساع نطاق الجماعة ، اختارت الجماعة بعض أفرادها لأداء هذه المهمة وعهدت إليهم فى مقاليد الحكم ، وهذا الاختيار يقوم على اعتبارات مختلفة باختلاف العصور والجماعات .

فطوراً يكون الاختيار لفضيلة خاصة : كالبأس فى القتال ، أو المزيد من العلم ، والتفقه فى الدين . وطوراً يكون لمزية معينة كالثروة (مثلاً النصاب المالى فى الناخبين والمنتخبين) أو لحيازتهم ثقة الكثرة العددية ، وهلم جرّا . وعلى أى حال فالجماعة تفوض مقاليدها إلى هؤلاء الأفراد المختارين وتنيبهم عنها . وإن يجب على هؤلاء الحكام المختارين أن يحكموا لمصلحة الجماعة لا لمصلحة أنفسهم ، ولا يستطيعون أن يفرضوا إرادتهم على المحكومين إلا بقدر مايحكمون على هذا النحو ، ولا يستطيعون البقاء فى مناصب الحكم إلا إذا أسدوا الخدمات التى تتطلبها منهم الرعية بحسب مبلغ إدراكها . هذا ملخص سريع للفكرة الديمقراطية كما استنبطها فلاسفة اليونان .

وهذه الفكرة الديمقراطية تتعارض معها فكرة تيوقراطية ، وهى التى تجعل مصدر السيادة فى الجماعة قوة إلهية أو قوة فوق الطبيعة . وأصحابها ينقسمون إلى فريقين . فريق يقول : إن السيادة مصدرها : القدرة الإلهية ، تهب السيادة لفرد بالذات بالتعيين ، وبطريق مباشر . والفريق الثانى يقول : إن السيادة مصدرها القدرة الإلهية ، غير أنهم أكثر من الفريق الأول حيطة وبصراً ، فيقولون إن السيادة تأتى من الرب كما يقع كل شىء فى هذا الوجود بأمره تعالى ، غير أن الذى يأتى من الرب : هو السيادة فى ذاتها وجوهرها — السيادة المجرّدة — أما السيادة فى مداها وفى الأشكال التى تتخذها بحسب الأقطار وبحسب الأزمان فتأتى من البشر ، فهى من صنعهم ولذلك تعتورها جميع وجوه النقص التى تلازم أعمال البشر وتلازمها بالمثل سنة التطوّر .

ومن الواضح : أن هذه الفكرة — بشقيها — بحكم بدايتها المخالفة للعلم لا تحتمل المناقشة وإن كان أصحاب الرأى الثانى قد أفسحوا المجال فى مذهبهم للاصلاح والتطور ، إلا أن مآل الرأيين على السواء ، هو أن الله اصطفى أفراداً للحكم بين الناس ، وعصمهم من الزلل ، وخصهم بالسيادة ، وأيدهم بروح من عنده ، فهم خلفاؤه فى أرضه ، الموكلون بالقيام على مصالح البشر ، وليس للبشر قبلهم حقوق وإنما عليهم السمع والطاعة . وقد أخذت هذه الفكرة حقها من البقاء فى عصور الظلمة والجهالة ، ولكنها للأسف انبعثت من جديد فى عصرنا الحاضر فى صورة للدكتاتوريات النازية والفاشية .

والآن بعد أن حددنا معنى الديمقراطية فى ذاتها وفيما يقابلها نرى أن نلمّ إلماماً سريعاً بتطورها التاريخى ونموّها التدرج فى خلال العصور .

تطورها التاريخى

أصبح نظام الحكم الديمقراطى فيما يدعو إليه من سيادة الشعب فى منزلة أصل من الأصول الأولى فى التنظيمات الدستورية الحديثة . أما الملكية المطلقة (حكم الفرد) والأوليجاركية (حكم الأقلية) فقد أصبحتا على السواء من ذكريات الماضى القديم ، حتى الدول الملكية عدلت عن المبدأ التيوقراطى الذى يقرر أن الملك هو : مصدر السيادة ، وينبوع كل سلطة إلى المبدأ الديمقراطى الذى يعتبر الملك أداة دستورية — عضواً من أعضاء الدولة — تلك الأعضاء التى تنوب جميعاً عن الشعب الذى استقرت فيه كل سيادة وسلطان « فجميع السلطان » كما قرر الدستور المصرى فى المادة ٢٣ — « مصدرها الأمة » .

فى العصر الحاضر — أو على الأصح إلى قبيل قيام الحرب الحاضرة ببضع سنين — انتشرت الديمقراطية في أكثر الشعوب المتحضرة . ذلك لأن العلم قد نشر جناحيه فى كل أقطارها ، ومتى تعلم سواد الشعب وبلغ سن النضوج والرشد آلت القوة القاهرة إلى الكثرة العددية ، وسادت الديمقراطية . ولقد تمّ هذا الحديث الخطير فى جميع الشعوب الحديثة بأساليب مختلفة . فطوراً بالثورة ، وطوراً بالاتفاق السلمى مع ملوكهم ، ولكنه تمّ على أى حال ولم يكن من تمامه بدٌّ . قال أحد العلماء فى وصف هذه الظاهرة . « إن جاذبية عميقة خفية لامردّ لها ، جاذبية لها من القوة ما للطبيعة نفسها ، تجذب الشعوب الحديثة نحو الديمقراطية . لك أن توجه اليها ماشئت من النقد ، ولكن نقدك لا يجدى الا كما يجدى نقدك لتعاقب الفصول أو لجاذبية الكواكب .

ولقد شهدت بداية القرن العشرين من آثار جذب هذا التيار الديمقراطى مالم تشهده جميع القرون التى سبقته . ففى العشرين السنة الأولى منه شهدنا انهيار أقدم الاوتوقراطيات ، فى الصين ، وتركيا ، والروسيا ، وألمانيا ، والنمسا ، والمجر . كما شهدنا فى الديمقراطيات العريقة فى الحكم

الديمقراطي — انكلترا وفرنسا واميركا وبلجيكا الخ — حركة تجديد واسعة النطاق اقتضت جهوداً تنظيمية واصلاحية بعيدة المدى كما استحدثت ابتكارات في اجراءات الديمراطية لم تكن معروفة من قبل . غير ان حداثة هذا التيار الديمقراطي الجارف لا تنفي انهُ كانت له موارد وروافد تمتُّ إلى أبعد العصور في تاريخ الانسانية بسببٍ ، ولاسيما الى صدر الاسلام

اليونان والرومان

فقد رأينا كيف استنبط فلاسفة اليونان نواة الفكرة الديمقراطية . وقد طبقتها المدن اليونانية القديمة فكانوا لا يعترفون بالسيادة الاّ للقانون ، والقانون عندهم هو رأي مجموع أهل المدينة . وروما القديمة في عهدها الملكي وعهدها الجمهوري عرفت في لجانها الشعبية مبدأ الحكم الديمقراطي الى ان جاء القياصرة فاستأثروا بالسلطان

غير ان هذه الديمقراطيات القديمة كانت ذات طابع خاص يبعد ما بينها وبين الديمقراطية الحقة ويدنيها كلَّ الدنو من النظام الارستقراطي . لان الذين كانوا يساهمون في حكم المدينة وحياتها السياسية هم فقط أقلية ضئيلة من أهل المدينة وهم الذين يتمتعون بحق « المواطن » أما جميع الأرقاء الذين ينهضون بأعباء الحياة الاقتصادية وجميع الرجال الاحرار الذين لم يصلوا الى مرتبة « المواطن » فليس لهم نصيب ما في حكم المدينة . فاذن لم تكن مقاليد الحكم بيد الكثرة العددية كما تقضي الديمقراطية الحقة بل كانت لأقلية محدودة من أهل المدينة . وكانت الفكرة التي تسود الأقدمين عن الديمقراطية — كما قال أحد العلماء — هي ان الانسانية يجب ان تعيش لهذه الأقلية المختارة . وهكذا لم تنهض الحرية في الأمم القديمة — كما قال « روسو » — الاّ على أكتاف العبودية

الديانات والفكرة الديمقراطية

كان للكتب السماوية نصيب كبير — ونصيب متدرج — في الدعوة الى الديمقراطية وأخص بالذكر الديانة المسيحية والديانة الاسلامية

الرأي الشائع هو ان الكتب السماوية لم تعرض لنظم الحكم بل تركت ذلك لجهود البشر يستحدثون فيه مايرونهُ أصلح وأنسب لاحوالهم الدنيوية ، وأنها اكتفت بالدعوة الى الفضائل الخلقية اللازمة لاسعاد المجتمع البشري في هذه الدنيا وفي الآخرة ، ثم تركت ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر

غير أني أخالف هذا الرأي الشائع وأرى أن للديمقراطية أصولاً يجب أن تراعى حتى لا تخرج الديمقراطية عن مدلولها ، وأن هناك دعائم خلقية هي وحدها التي يقوم عليها الحكم

الديمقراطي الصحيح . هذه الاصول والدعائم دعت اليها الديانة المسيحية دعوة صريحة في دعوتها الى اقامة العدل والرحمة ، والبر والاحسان ، والمساواة بين البشر رفيعهم ووضيعهم قويهم وضعيفهم ، وفي تقرير أن الانسان في إنسانيته البحتة جديرٌ بالاحترام لأن الله خلقهُ وسواه ، وألهمهُ فجوره وتقواه ، فهو في ذاته جديرٌ بالاحترام ولأنهُ حتى اذا كان مذنباً أو مجرماً فقد يظفر بالتوبة وينعم بالغفران ويبلغ بروحه المطهرة أعلى مراتب الانسانية . وفي تقريرها — أسوة بسائر الأديان السماوية — أن الانسان له حياة خالدة بعد هذه الحياة الفانية وأن الله المسيطر وحده على هذا الكون قد فرض على الانسان في هذه الحياة الدنيا اقامة العدل ونشر الاحسان وأخذ عشيرتهِ وجيرته والناس جميعاً بالرحمة والبر . هذه قوانينه العليا التي يجب أن تخضع لها قوانين الدولة وتسترشد بها كافة الاحكام الوضعية . وللمسيحي — بل مفروض عليه — أن يقول للدولة « لا » اذا أمرتهُ بما يخالف هذه الاحكام السماوية واذا ناله عذاب في هذا السبيل فسيناله ثواب أكبر في حياة أخرى لانهاية لها . فهو مواطن في الدولة مدينٌ لها بالطاعة والامتثال ، ولكنهُ أيضاً مواطن في عالم آخر عالم خالد

فالمسيحية اذن مهدت للبشر الأخذ بالديمقراطية بما ندبتهم اليهِ من أحكام خلقية وفضائل نفسية ، وبما رسمته من حدود لسلطان الدولة على الفرد ، ومدى طاعة الفرد لاحكام الدولة ، وبما رفعت من شأن الفرد بافساح أفق تفكيره ، ونطاق غاياتهِ من هذه الحياة ، وبذلك امتازت عن فلسفة اليونان المادية التي كانت تعنى بصلاح أمر الانسان في هذه الحياة فقط وكانت لذلك ضيقة النطاق تبعاً لهذا الهدف المحدود

ذلك نصيب المسيحية في تغذية الديمقراطية وتدعيمها في النفوس . ثم جاء الاسلام ونزل القرآن فسجل تلك الفضائل والاحكام الخلقية التي دعت اليها المسيحية ثم تقدم بالانسانية الى الامام فدعا — على خلاف المألوف في الكتب السماوية التي سبقته — دعوة صريحة الى نظام حكومي يجب التقيد به . نظام حكومي هو الديمقراطية في أسمى أوضاعها . أصول هذا النظام هي أولاً اختيار رئيس الدولة أو الخليفة بالمبايعة أو الانتخاب العام . ثم تقييد هذا الخليفة في تصريف شئون الدولة بالشورى — وهي النظام البرلماني الحديث — ثم قرر في عديد الآيات ومتواتر الاحاديث تلك المبادىء الاساسية التي في سبيلها انفجر بركان الثورة الفرنسية وثورات أخرى سابقة ولاحقة . مبادىء الحرية والاخاء والمساواة . ثم قرر الى جانب ذلك تلك الاصول الدستورية التي بدونها يكون النظام البرلماني اسماً على غير مسمى ، حرية القول والرأي والنقد — نقد الاحكام في سبيل المصلحة العامة ، بل قرر حق النقد الى حد لما تذهب اليهِ الشرائع الاوربية في هذا القرن العشرين الى حد تسويغ المقاومة الثائرة

للمصلحة العامة كما يدل عليه الحديث الشريف . « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده (أي بالقوة) فان لم يستطع فبلسانهِ (أي بابلاغ السلطات العامة وتنبيه الرأي العام) فان لم يستطع فبقلبهِ وهذا أضعف الايمان . وكما يدل عليه حديث «لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق» وكما يدل عليهِ أخيراً جواب ذلك الأعرابي للخليفة عمر : «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد السيف »

ثم نسج من جميع هذه الاصول والمبادىء ثوباً طهوراً من الاخلاق ليكون وقاية منيعة لهذا البنيان الديمقراطي الرفيع . الاخلاق التي يجب ان يتمسك بها الافراد والجماعات ويرفعوها فوق كل زخارف هذه الحياة ومناعمها ، الأخلاق التي هي علة العلل في الديمقراطيات الحديثة ومصدر أزماتها الخانقة ، بل الداء الوبيل الذي ينخر في هيكلها حتى ليوشك أن ينهار ، بل انهارت فعلاً الديموقراطية الفرنسية في أمس القريب

هذه المبادىء والاصول الديمقراطية سادت بالفعل عهداً قصيراً في صدر الاسلام . وقِصَر هذه المدة لم يكن ليسمح بترجمة هذه المبادىء العامة الى اوضاع ماثلة للعيان لها اجراءات مفصلة ومراسيم مرتبة وشعائر مجسمة وتقاليد راسخة بل بقيت على حالتها الاولى من التعميم والاجمال

هذا التعميم في المبادىء والاجمال فيها كانت له ميزة مقصودة كما نتج عنهُ ضرر غير مقصود . اما الميزة المقصودة فهي ان التعميم الذي لا ينزل الى التفصيلات الجزئية لا يقيد الاجيال المقبلة بهذه التفصيلات والتطبيقات ، بل يتركها حرة تقتبس الوضع الحكومي الذي تتوافر فيه الملاءمة العملية لحاجات كل زمان ومكان ما دامت تسوده الفكرة الديمقراطية بوجه عام . وهذه هي المرونة اللازمة في المبادىء التي يراد لها الخلود لتكون ملائمة لتطور احتياجات البشر

اما الضرر غير المقصود الذي نتج عن هذا التعميم فهو ان المبادىء العامة المجردة التي لم تترجم بعد الى اشكال بارزة وأوضاع ماثلة للعيان ومعالم قائمة مرتبطة بهذه المبادىء ارتباطاً ذهنياً — ارتباطاً لا انفصام له بحيث ان احدها يذكر ابداً بالآخر — مثل هذه المبادىء المجردة لا يكون لها سلطان كبير على عقلية الشعب بحيث يكون أسهل على بعض الخاصة ان يصرفوهم بالخداع او بالقوة عن التمسك بها وهذا ما حصل بالفعل في الديمقراطية الاسلامية

فان الاجيال التي اعقبت الصدر الاول من الاسلام غفلت او تغافلت عن خطر هذه الاصول الديمقراطية ، وعن ضرورة استنباط القواعد التنفيذية والاجراءات العملية التي

تكفل نفاذ هذه الاصول العامة في جميع نواحي سياسة الدولة . وتوالت هذه الاجيال المتعاقبة وهي ذاهلة عن واجبها في استخراج الاوضاع والاساليب العملية التي تكفل التوفيق بين هذه الاصول العامة واحتياجات كل عصر، فلم تلبث هذه الاصول الديمقراطية لطول الترك ان اندثر خطرها في وجدان الشعب ، ولحقها من تشويه المعنى وعبث التفسير ما جعلها مطية ذلولاً لبغي الطغاة وسحق الحريات

والمطلع على تاريخ الشرع الاسلامي لا يسعهُ الاّ ان يقرر أن وزر هذا البلاء واقع اولاً على نفر من الخاصة استهانوا بالاصول الديمقراطية التي دعا الاسلام الى اقامتها وقلبوا الخلافة الى اوتقراطية مطلقة ، وهدموا مبدأ الشورى ومستلزماته ، واستعانوا على ذلك تارة بتغرير الخداع وتارة ببطش القوة . وواقع ثانياً على كثير من رجال الفقه الاسلامي الذين سايروا هذه النزعة الاوتقراطية وتركوها تسير في طريقها المخرب . فتراهم لا يخصون هذه الاصول الديمقراطية وما يجب تفريعه عليها من نظم حكومية مفصلة ببعض العناية التي يغدقونها على احكام العبادات واحكام المعاملات ، وإن المرء ليقلّب بصره في كتبهم الحافلة بكل صغيرة وكبيرة وشئون هذه الحياة والحياة الاخرى فلا يجد فيها تدويناً متجانساً مجتمع الشمل للدستور الاسلامي بل يجد فيها نبذاً متفرقة عارضة،وصفحات متباعدة مبعثرة هنا وهناك، منبثة في غير موضعها بحيث لا تبرز وهي على هذا الشتات ، صورة قوية متماسكة كاملة للدستور الاسلامي

الديمقراطية قبل الثورة الفرنسية

ولكن صدى هذه الأصول الديمقراطية التي انبثقت في رمال الجزيرة العربية لم يذهب سدى ، بل تجاوبت به أجواء أخرى بعد اتصالها بالثقافة العربية . فبعد بضعة قرون من مجاورة اوربا للامم العربية صاح أول صوت في فرنسا في منتصف القرن الخامس عشر ينادي بالديمقراطية ويقرر ان الشعب هو مانح السلطة للملوك ، ثم كان القرن السادس عشر والنزاع الديني بين البروتستانت والكاثوليك ، وكان انحياز الملوك الى أحد المذهبين سبباً لاثارة الفكرة الديمقراطية فاستغلها الفريق المضطهد في الجانبين لمقاومة اضطهاد ملوكهم . فأخذ كل من الفريقين على السواء ينادي بأن الشعب هو مصدر كل السلطات . غير أنهم ذهبوا بعد ذلك الى القول بأن الشعب عقد عقداً مع الملك نزل له فيه عن استعمال هذه السلطات بشروط معينة هي في جملتها تقييدات للسلطة الملكية ، فاذا أخلّ الملك بهذه الشروط بطل العقد ، وأصبح مسند الملكية بغير أساس شرعي ، وانتفى واجب الطاعة بل حقّ العصيان

هذا ما دعا اليهِ يومئذٍ رجال الدين المسيحي من المذهبين على السواء [1] ولا ننس أنهم كانوا وحدهم الفئة المثقفة في الأمم المسيحية في تلك العصور وكان كبراؤهم يجيدون اللغة العربية ويطلعون على كتب علمائها وفقهائها

وفي نهاية القرن السابع عشر برز في فرنسا بطل آخر من حماة الديمقراطية (جوريو) قام يناضل عنها امام مزاعم الملك لويس الرابع عشر ونظريته في استمداد حق الملك من القدرة الالهية ودعواه انه غير مسئول امام شعبه بل مسئول فقط أمام ربه . أما (جوريو) هذا فهو قسيس بروستانتي وقف حياته على بث الفكرة الديمقراطية والنضال في سبيلها حتى اضطر الى الهاجرة من فرنسا فراراً من بغي لويس الرابع عشر ووضع ثلاث رسائل في شرح نظريته في الحكم الديمقراطي عنوانها (سلطان الملوك ومصدره وحدوده)

وهكذا نتبين من هذه الأسانيد التاريخية ان الدين الاسلامي كان اول داعية صريح للحكم الديمقراطي . ثم تلقف تعاليمه العامة في هذا الشأن بعض رجال الدين المسيحي ونادوا بالفكرة الديمقراطية سعياً الى كبح جماح السلطة الزمنية التي يصول بها الملوك . وهذا في العصور التي لم تكن فيها الفلسفة السياسية قد نهضت بعد بعبء النضال عن الديمقراطية

وصلنا الى نهاية القرن السابع عشر ونريد ان نتبين نهاية ما ذهب اليهِ التفكير الأوربي في الحكم الديمقراطي الى ذلك العهد . . . يتلخص هذا التفكير في ثلاثة أمور : أولاً ان الشعب هو مستقر السيادة ومستودعها ووليّها ، ثانياً انهُ فوض الى الملك استعمال هذه السيادة تفويضاً تعاقديًا ، ثالثاً ان الشعب يستطيع ان يسترد هذه السيادة من الملك في أحوال معينة في عقد التفويض

الفلسفة السياسية التي مهدت للثورة الفرنسية

ذلك نهاية ما ذهبوا اليه ، ولا ننس أنها كانت مجرد حركة فكرية لم تبرز بروزاً عمليًا في النظم الحكومية القائمة . فالحكم المطلق الذي تمسك به لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر لم يتأثر البتة بهذا التيار الفكري الذي بقي تياراً نظريًا الى ان جاء القرن الثامن عشر فاكتسبت فيه الفكرة الديمقراطية قوة لا مرد لها ولا غالب — وتسربت الى النظم القانونية الوضعية فأصبحت دعامة القانون العام الحديث

فأولاً الفلسفة السياسية التي بثّها فلاسفة القرن الثامن عشر كان لها الأثر الأكبر في

---

(١) نذكر من البروتستانت (دوبلي مورني) في كتابه (الثورة على المستبدين) و (هوفان) ، ومن الكاثوليك نجد كثيراً من الدعاة المتحمسين للديمقراطية كان أكثرهم حماسة الراهب الاسباني (ماريانا) من شيعة الجيزويت « ١٥٣٧ — ١٦٢٤ » وأشهر كتبه (نظام الملكية والحكم) وهو بيان متزن للفكرة الديمقراطية يمتاز بالروية والكياسة والمنطق المتين

تكوين رجال الثورة الفرنسية . وهؤلاء الثائرون الذين تتلمذوا على فلاسفة القرن الثامن عشر هم الذين أدخلوا المبدأ الديمقراطي في الدساتير الثورية التي وضعوها وسموه مبدأ « السيادة الشعبية » وثانياً الفكرة الديمقراطية بين يدي رجال الثورة لم تلبث حتى اشتدّ عودها واتسع نطاقها الى شمول نتائج لم يذهب اليها الفلاسفة السابقون . ومن أهم هذه النتائج تفيهم فكرة وجود عقد بين الملك والشعب — عقد لازم لا فاصم له الاّ في احوال معينة محصورة — وقالوا على الضد ان السيادة بطبيعتها لا تقبل التنازل عنها وانما تصح الانابة في استعمالها انابة موقوتة يجوز للشعب ان يستردها متى شاء . واول حركة في هذا الاتجاه قام بها رجال مدرسة « شريعة الطبيعة والامم » التي كان زعماؤها (جروسيوس — بوفندورف — فاتل) ثم أعقبهم (روسو) الملهم المباشر للثورة الفرنسية

الديمقراطية والثورة الفرنسية

ثم انفجرت الثورة الفرنسية . فكانت الخدمة التي أسدتها الى الإنسانية ان اخذت هذا المبدأ النظري الذي دعا اليه فلاسفة القرن الثامن عشر ومن تقدمهم من حماة الديمقراطية وأدمجته ادماجاً عملياً في القانون الدستوري الوضعي وأطلقت عليه مبدأ « السيادة الشعبية » وأعلنته فرنسا للعالمين في « إعلانها لحقوق الانسان » الذي اصدرته الجمعية الوطنية في ٢٦ اغسطس سنة ١٧٨٩ وجاء في المادة الثالثة من هذا الاعلان « ان عناصر كل سيادة مستمدة من الشعب وحده فليس لهيئة او فرد ان يستعمل هذه السيادة الاّ بتفويض صريح صادر من الشعب » . وجاء في المادة الرابعة . « القانون هو التعبير الرسمي الحر للارادة العامة » . وجاء في المادة الخامسة والعشرين « السيادة مستقرة في الشعب . وهي واحدة لا تتعدد ولا تتجزأ ولا يصح النزول عنها ولا تسقط بمضي المدة » . ثم تعاقبت الدساتير الفرنسية وكلها تكرر وتسجل هذا المبدأ الديمقراطي الذي ارتقى الى مرتبة العقائد الخالدة

خصائص الفكرة الديمقراطية

والآن نبين ما هي خصائص الفكرة الديمقراطية بعد ان صهرتها الثورة الفرنسية وتغلغلت في دساتير فرنسا المتعاقبة الى أن وصلت الى دستورها الحاضر (قبل النظام الذي انشئ في سنة ١٩٤٠ على أثر انهيارها العسكري) ودساتير الدول الديمقراطية جميعاً

هذه الخصائص اربع :—

اولاً — الفكرة الديمقراطية في جوهرها فكرة سياسية . فهي ليست برنامجاً لاصلاح المجتمع في مادياته واقتصادياته . ليست كما زعم بعض دعاة الديمقراطية الاشتراكية في نظم المانيا

نظاماً يرمي الى توفير «الخبز والقوت» لعامة الشعب . فقد يقوم أي نظام أوتقراطي بحث بتوفير هذه الخيرات المادية كما فعل بسمارك بحكومته الاوتقراطية التي اخرجت للشعب الالماني من الاصلاحات الاجتماعية ما رمت به الى توفير رخائه المادي وفي الوقت نفسه الى اخماد نزعته الى الحرية السياسية . بل الفكرة الديمقراطية فكرة ترمي قبل كل شيء — من طريق رقابة الشعب على حكامه — الى تحقيق الحرية السياسية

ثانياً — الفكرة الديمقراطية فكرة روحية : وهذه الخاصة الثانية مستمدة من الخاصة الأولى . فاذا لم تكن الديمقراطية مسألة غذاء للبدن فهي غذاء للقلب والعقل، مسألة أخلاق : قلق يجيش بالنفس على ان يسود العدل في اجراءات الحكم ، كرامة روحية لا ينزل المرء عنها بأي عوض من متاع هذه الحياة

ثالثاً — الفكرة الديمقراطية فكرة فردية : بمعنى ان الفرد يساهم في السيادة بصفته مواطناً لا بأي صفة أخرى كأن يكون عضواً في نقابة من النقابات (نظام الفاشست) او في طبقة معينة من طبقات الامة كطبقة العمال في النظام البلشفي

رابعاً وأخيراً — الفكرة الديمقراطية فكرة قائمة على المساواة تقضي بأن يكون لأفراد المجتمع كافة حقوق سياسية متساوية . ومن هذه الخاصة يتفرع مبدأ الانتخاب العام الذي أصبح اليوم حدثاً شائعاً في أكثر النظم السياسية

الديمقراطية في انكلترا

والآن بعد ان عرضنا عرضاً سريعاً لتاريخ تطور الحكم الديمقراطي من نشأته الى عصرنا الحاضر أقرر أني أغفلت عمداً جانباً هاماً من هذه الحركة التاريخية : ذلك هو تطور الفكرة الديمقراطية في انكلترا

انكلترا جزيرة منعزلة عن القارة الاوربية لها طابعها الخاص في جوها وفي تشريعها وفي سجاياها الفطرية . لم تتأثر تأثراً مباشراً بالأعاصير والانقلابات والثورات التي هزت أوروبا هزاً عنيفاً . ولكنها سارت خلال القرون المتعاقبة في طريقها البطيء متجهة نحو الحكم الديمقراطي ، اتجاهاً متئداً ، ولكنهُ ثابت مستمر ، اتجاهاً عملياً أكثر من ان يكون نظرياً . صحيح ان مفكريها وفلاسفتها وكتابها تغذوا بالفلسفة السياسية التي هبت رياحها على أوروبا في عصور مختلفة من اليونان الى الرومان الى الديانتين المسيحية والاسلامية ، ولكنها هنا صادفت في هذا الشعب تربة خصبة ومنبتاً مهيئاً لقبولها ، وكرامة فردية تعتز بالاحتفاظ بالروح الديمقراطية أكبر اعتزاز وتحرص على الاوضاع الشكلية والاجراءات العملية التي تصون الأصول من العبث وتستبقي جذوتها متقدة في وجدان الشعب

فمنذ بداية القرن الثالث عشر — في سنة ١٢١٥ — انتزع الاشراف من الملك جون (King John) الوثيقة الأولى المسماة « الوثيقة العظمى » (Magna Carta) المعلنة للحريات الانكليزية بتقريرها على الأخص ثلاثة مبادىء : — ١ — ان لا تجبى ضرائب او رسوم الاّ بعد موافقة المجلس الكبير (Great Council) نواة البرلمان الحاضر ٢ — ان لايحرم أحد من تحقيق العدالة في شأن من شئونه او يحال بينه وبين العدالة بأي عائق ٣— ان لا يسجن الاّ بحكم من أنداده طبقاً لشريعة البلاد

وفي بداية القرن السابع عشر الى قرب نهايته قام الصراع مرة أخرى بين القوى الأوتقراطية والقوى الديمقراطية وانتهى بانتصار نهائي للحكم الديمقراطي بما سمي « وثيقة الحقوق » (Bill of Rights). ثم توالت التقاليد الدستورية وخطت الاوضاع الحكومية خطوات متعاقبة ، وان كانت متباعدة ، الى أن انتهت بالوضع البرلماني الحاضر بجميع أساليبه وسننه وأحكامه ، وانتقلت مقاليد الحكم شيئاً فشيئاً وجيلاً بعد جيل الى أيدي نواب الشعب ، وامتدّ سلطانهم من وجوب الاذن بالضريبة ، الى وجوب الاشراف على النفقات العامة ، وتحديد وجوهها ومداها الى الهيمنة على الاداة الحكومية برمتها

حتى اذا خرجت الثورة الفرنسية على العالم بتلك الاصول النظرية المدونة للحكم الديمقراطي وجد العالم في نظام الحكم القائم في تلك الجزيرة المنعزلة أداة عملية حية تتمثل فيها جميع المبادىء الديمقراطية التي دعت اليها الثورة الفرنسية . اداة عملية لاتكتنفها نظريات مسهبة ولاتدوينات منمقة ، وانما تستند فقط الى تقاليد استقرت ، وعرف تأثل ، وسابقات توالت ، ودرجت عليها السلطات جيلاً بعد جيل ، وأحكام نتجت عن تطور طويل الامد . فاقتبست دساتير الثورة الفرنسية تلك الاوضاع القائمة في انكلترا والتي وجدت فيها ترجمة عملية للاصول الديمقراطية التي نادت بها ، ونقلتها عنها دول اوروبا دولة بعد دولة. اقتبست الأوضاع وان كانت في رأيي لم تقتبس جميع عناصر تلك الروح الديمقراطية المتغلغلة في وجدان الشعب المتوارث منذ أجيال بعيدة المدى

ولا أستطيع أيها السادة أن أمضي بكم في تفاصيل هذا التطور لا سيما انها تخرجنا عن هدفنا في تحديد معنى الديمقراطية الى موضوع آخر : « نشأة الدستور البريطاني وتطوره». ولكنني اجتزىء ببعض فقرات من كتابات شعراء الانكليز وفلاسفتهم ومفكريهم لتتبينوا مبلغ تغلغل هذه الروح في وجدان الشعب البريطاني قبل انفجار الثورة الفرنسية

استمعوا الى ما ينادي به الشاعر الكبير (جون ميلتون John Milton) في بداية القرن السابع عشر :

« اعطني فوق كل الحريات حرية البحث وحرية القول، وحرية المناقشة طبقاً لوحي ضميري » ثم يأتي في أواسط هذا القرن الفيلسوف (جون لوك John Locke) فيفسر نداء الشاعر ميلتون هذا التفسير : « ولد أفراد المجتمع أحراراً بحكم الطبيعة ، ولهم حقوق طبيعية في حياتهم وحريتهم وأبدانهم وأموالهم، فالله تعالى وهبهم هذه الحقوق لانهم خدامه وخلائقه واذن لا يجوز للدولة أن تسلبهم هذه الحقوق الطبيعية أو تطغى عليها ، فقانون الطبيعة هو الوقاية الخالدة لكافة البشر » . ثم يأتي الكاتب الاجتماعي (توماس پاين Thomas Paine) في القرن الثامن عشر فيسجل هذه المبادىء مرة اخرى فيقول « ان الناس يولدون احراراً متساوين وان هدف جميع المجتمعات السياسية انما هو صيانة حقوق الانسان الطبيعية وهى الحرية والملكية والأمن وحق مقاومة الظلم »

فاذا انتقلت الى القرن التاسع عشر سمعت الفيلسوف (جيرمي بنتام Jeremy Bentham) يقرر « أن الغرض من كل حكومة ليس الاّ السعي الى ترقية رخاء المحكومين وتنمية سعادتهم » ثم يمضي في شرح نظريته المشهورة في المنفعة فيقول « ان الحكم على أي عمل بأنه خير او شر انما يكون بنسبة ما يزيد أو ينقص من سعادة ذوي الشأن سواء كان هذا العمل عملاً فرديًّا او عملاً حكوميًّا » ثم يتلوه (جون ستيوارت ميل John Stuart Mill) فيدافع أمجد دفاع عن قضية الحكومة النيابية وما تستلزمه من اطلاق حرية الرأي واني أقتبس منه فقرة واحدة يقول فيها « اذا كان كافة البشر الاّ فرداً واحداً من رأي وهذا الفرد وحده من رأي معارض فلا أرى ان من حق كافة البشر اسكات هذا الفرد الواحد الاّ اذا كان يجوز لهذا الفرد الواحد ان يسكت كافة البشر وهو ما لا يقبله العقل »

الديمقراطية في أميركا

ثم انتقلت هذه المبادىء وما تستند اليه من غرائز ديمقراطية متوارثة ، مع المهاجرين الأوائل الى الولايات المتحدة الاميركية . استمع الى الفقرة الآتية من اعلان الاستقلال الاميركي في ٤ يوليو ١٧٧٦ : « نحن نؤمن بهذه الحقائق البديهية وهي ان جميع الناس خلقوا متساوين وان خالقهم وهبهم جميعاً حقوقاً لا يملكون النزول عنها . ومن هذه الحقوق الحياة والحرية وابتغاء السعادة وان الحكومات انما تقوم بين الناس لتحفظ عليهم حقوقهم هذه ، وان الحكومات انما تستمد سلطانها المشروع من رضاء المحكومين . فاذا اتجهت أي حكومة مهما يكن شكلها الى محو هذه الحقوق فان للشعب ان يغيّرها او ان يمحوها ويقيم مكانها حكومة تستند الى هذه المبادىء وتنظم سلطاتها على نحو يكفل للشعب سلامته وسعادته »

كان هذا قبل انفجار الثورة الفرنسية واعلانها الرنان لحقوق الانسان . ثم استمع الى ما

يقوله الرئيس لنكن (Abraham Lincoln) عشية اعلان الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر « هذا نزاع شعبي محض ونحن من جانبنا نجاهد لكي نحتفظ في هذا العالم بنظام حكم يكون هدفه الأوحد ترقية حال الناس جميعاً ولنرفع عن كواهلهم جميع الأوزار والأثقال المصطنعة ، ونمهد أمام الكافة طريق القيام بعمل محمود ، مهيئين جميعاً ببداية لاتعرقلها قيود وأغلال ، ومزودين جميعاً بفرصة عادلة للنجاح في مضمار الحياة »

ثم استمع الى خطاب تنصيبه (سنة ١٨٦١) يقول فيه : «هذه البلاد ملك للشعب الذي يقطنها ، وكلما ضاق هذا الشعب ذرعاً بأخطاء الحكومة القائمة أو مساويها ، فله أن يستعمل حقه الدستوري في تعديلها أو حقه الثوري في هدمها »

فالديمقراطية الأميركية تتلخص في كلمة واحدة « أنشئت الحكومات لخدمة الانسان ولم يُخلق الانسان من أجل الحكومات »

أوضاع الحكم الديمقراطي

أحسب في هذا القدر الكفاية لبيان نشأة الحكم الديمقراطي وتطوره في خلال العصور والامم ، وقد حاولت فيه ان أبرز صورة سريعة لتلك الروافد والموارد التي تعاونت معاً على استكمال الحكم الديمقراطي وموالاة نموه حتى بلغ كيانه الحاضر . وانتقل بعد ذلك الى بيان الاوضاع المختلفة التي قد يتكيفها الحكم الديمقراطي

قلنا ان الحكم الديمقراطي يتجه في غايته الى اشتراك أكبر عدد من الافراد ، وبأقرب الطرق وأهداها ، الى الاضطلاع بأعباء الحكم . غير ان هذا المبدأ لا يستطاع في العمل توجيهه الى أقصى نتائجه المنطقية ، فلابد من تيسير الوصول الى المثل الأعلى فيه ببعض اعتبارات تتصل بحالة القوى الاجتماعية في الشعب ودرجة تربيته السياسية ومزاجه القومي وهلم جرًّا . ونستطيع اذن ان نتصور ان المبدأ الديمقراطي قد تعترضه في التطبيق العملي ملابسات تتجه طوراً الى الحدّ منهُ ، والهوادة فيهِ وطوراً الى التشدد والامعان فيهِ بحسب احتياجات كل بلد وكل عصر . ومن هنا تكيف المبدأ الديمقراطي في اوضاع مختلفة تحتفظ كلها بجوهر المبدأ ولكن تتفاوت في القرب او البعد من المثل الأعلى فيهِ

والمثل الأعلى في الحكم الديمقراطي هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه . بمعنى ان الشعب عن بكرة ابيه يجتمع في صعيد واحد ويسنّ القوانين التي تحكمه ويُصرّف شئونه الادارية الكبرى ويقضي فيما يراد القضاء فيه . وهنا يكون الحكم الديمقراطي حكماً ديمقراطياً مباشراً . وظاهر ان هذا لا يتأتى الاّ اذا كان الشعب يسير العدد يحتل رقعة أرضية محدودة الجوانب كبعض الولايات السويسرية . أما اذا كان يحتل رقعة أرضية مترامية الاطراف وكان عدده بحيث لا تؤويه ندوة واحدة فلا سبيل الى اقامة هذا الحكم الديمقراطي المباشر .

واذن لا مناص من الالتجاء الى الانابة ، فينيب الشعب نواباً ينهضون عنهُ بأعباء الحكم وهنا تكون الديمقراطية غير مباشرة . وهذا وضع الحكومة النيابية الذائع في أكثر الدول.وأخيراً وضع ثالث يجمع بين ميزات الوضعين السابقين . فهو ديمقراطية غير مباشرة أي حكم نيابي ولكنه يحصن نفسه من احتمال طغيان النواب وفسادهم في خلال مدة النيابة او سعيهم في غير مصلحة الأمة ، يحصن نفسه من هذه الاحتمالات باقتباس بعض ميزات الحكم المباشر يبتغي بها تقيد سلطان الهيئات النيابية بأن يقرر مثلاً أن القوانين التي تسنها في بعض الشئون لا تكون نافذة حتى يقرها الشعب باستفتاء عام وهذا الوضع الثالث يسمى نظام الحكم الديمقراطي نصف المباشر

هذه هي الأوضاع الثلاثة للحكم الديمقراطي : مباشر ، غير مباشر ، نصف مباشر . ولكل وضع من هذه الأوضاع صور متباينة واجراءات خاصة سنلم بها الماماً سريعاً

[اولا] — الحكم الديمقراطي المباشر : هو حكم الشعب نفسه بنفسه بطريق مباشر وهو صورة نادرة للحكم الديمقراطي لا توجد في الوقت الحاضر الاّ في أربع أو خمس ولايات سويسرية سكانها لا يزيدون عن بضعة آلاف ويستطيعون ان يجتمعوا معاً في صعيد واحد (في حقل اذا كان الجو صحواً أو في كنيسة اذا كان الجو ممطراً) مرة واحدة في العام فينتخبون رئيس ولايتهم للعام المقبل ، ثم يقترعون على ميزانية الولاية وعلى القوانين اللازم سنّها ، ثم ينتخبون الموظفين الذين يتولون الشئون الادارية والقضائية خلال العام

لماذا هذه الندرة في النظام الديمقراطي المباشر في حين انه من الوجهة المنطقية أكثر النظم انطباقاً على الفكرة الديمقراطية ؟

(١) — لأنهُ لا يلائم الاّ المدن القليلة السكان كأثينا واسبارطة في التاريخ القديم (وان كان نظام الحكم فيها ارستقراطيًّا أكثر من ان يكون ديمقراطيًّا كما قدمنا) أو كبعض الولايات السويسرية التي لا يتجاوز تعداد سكان الولاية منها بضعة آلاف . أما اذا تجاوز سكان الدولة هذا الرقم المتواضع فان الحكم المباشر يكون مستحيلاً من الوجهة العملية

(٢) — لأن تشعب وظائف الدولة الحديثة لا يلائمها الحكم الديمقراطي المباشر ، « فالجمعية الشعبية » لا تستطيع ان تعالج المشكلات الفنية المعقدة التي تعترض الادارة الحكومية اليومية ، وحتى في الولايات السويسرية فان حكوماتها المباشرة لا تتصدى الاّ للشئون المحلية البسيطة . اما الشؤون القومية فتنهض بها حكومة الاتحاد

[ثانياً] — الحكم الديمقراطي غير المباشر: الديمقراطية غير المباشرة قد تتكيف بصورتين مختلفتين : الحكومة القيصرية والحكومة النيابية

(١) — الحكومة القيصرية : الحكومة القيصرية هي صورة نادرة للحكم الديمقراطي وتتلخص في ان الشعب وهو مقر السيادة ووليها ينيب في استعمالها أحد رجاله ، ويضع بين يديه مقاليد الحكم وكل اختصاصات السلطان وهي تفرض لنشوئها بيئة خاصة وظروفاً خاصة كأن تكون الدولة قد انحدرت الى الفوضى وسئمت الأمة أساليب الحكم النيابي لما استفحل من علله فهي في فترة قنوط ويأس تسلم قيادها الى منقذ من بنيها ، تتوسم نجاتها على يديهِ لما عرفت فيهِ من شخصية عظيمة ومواهب فذة جعلتهُ محل ثقتها وصفيها المختار

وعلى سبيل التمثيل لهذا الوضع القيصري للحكم الديمقراطي نذكر أن في تاريخ فرنسا الدستوري دستورين على الاقل قاما على أساس الديمقراطية القيصرية

الأول — دستور السنة الثامنة للثورة الفرنسية ، أنشأ ديمقراطية قيصرية مدينة في ظهورها الى مكانة القائد المنتصر نابليون بونابرت ، والى نفور الشعب من حرية مسرفة جامحة قادتهُ الى أسوإ ضروب الفوضى السياسية والادارية والمالية ، وهدمت دعائم الأمن والسكينة في البلاد ، فآثرت الامة ان تسلم مقاليد حكمها الى فرد بارع قدير ، على ان تسلمها الى هيئات نيابية عاجزة ، ثم جاءت انتصارات نابليون الباهرة وفتوحاته المتوالية مؤيدة ثقة الشعب بهِ ومؤيدة لحكومته القيصرية حتى أدنتها كل الدنو من النظام الملكي المحض . حتى اذا بدأ خذلان نابليون في ميدان القتال ، وانتعش شغف الشعب بالحرية السياسية مرة أخرى ، نبذ الامبراطور جانباً وعاد أدراجه الى الديمقراطية النيابية

الثاني — دستور سنة ١٨٥٢ الذي أقام من رئيس الجمهورية يومئذ (البرنس لويس نابليون) قيصراً مدى الحياة وكانت هذه القيصرية أيضاً مدينة في ظهورها الى ظروف خاصة . فأولاً مكانة الامير لويس نابليون الذي أنتخب رئيساً للجمهورية باجماع المواطنين ، وثانياً الى براعته في الوقوف موقف المدافع عن حق الانتخاب ، وأخيراً الى تأثير الوراثة لذكرى نابليون العظيم . هذه الظروف مجتمعة ، الى خيبة آمال الشعب في الثورة التي اصطلى نارها من ثلاث سنوات — ثورة عام ١٨٤٨ — ثم تمخضت عن برلمان رجعي يريد ان يسلب حريته السياسية بتقييد حقه الانتخابي — جعلت الشعب الفرنسي يؤثر هذا الوضع القيصري للحكم الديمقراطي . والآن نريد ان نبين خصائص هذا الوضع القيصري الديمقراطي

أولاً — الخاصة الأولى . إن الدستور المقرر لهذا الوضع القيصري وكل تعديل لاحقٍ له لا يتم الاَّ باستفتاء الشعب ، وهذا وجه الديمقراطية فيه ، فدستور نابليون الاول اعترف اعترافاً صريحاً بالمبدإ الديمقراطي إذ نص في احدى مواده على ان الدستور الحاضر لا ينفذ الاّ بعد اقتراع الشعب عليه ولما حصل الاقتراع أيده جميع المواطنين الاّ آلافاً معدودة .

كذلك دستور ١٨٥٢ لجأ واضعوه الى استفتاء الشعب قبل اصداره ونصوا على وجوب استفتاء الشعب في كل تعديل لاحق . وهـذا الاستفتاء يوفق بين الفكرة الديمقراطية والوضع القيصري ، غير انهُ يجب ان لا نغفل عن ان هذا التوفيق هو توفيق صوري لاحقيقي: فأولاً اجراءات الاستفتاء لم تراع فيها سرية الاقتراع او على الأقل لم تنظم هذه السرية تنظيماً جديًا. وثانياً لان الشعب كان يخير في هذا الاستفتاء بين أمرين لا ثالث لهما : إما نظام الحكم المقترح او الفوضى . وثالثاً لان الشعب كان يوضع امام الأمر الواقع كما حصل في دستور نابليون الاول الذي بدأ في تنفيذه قبل ان يحصل الاقتراع عليه

الخاصة الثانية في هذه الديمقراطية القيصرية انها تجمع كل مقاليد الحكم وكل سلطات الدولة بين يدي القيصر بصفته مختار الشعب . فلا محل في هذا النظام لمبدأ فصل السلطات ولا محل لمبدأ الانتخاب . هذا منطق هذا الوضع ولـكنهُ قلما يجرؤ على الظهور بهذه الصورة العارية ، بل هو طمعاً في استدامة عهده ، يتستر ويتحصن ببعض المظاهر الديمقراطية ، بل قد يستكثر منها فيسمح للشعب باجراء الانتخاب لهيئات نيابية ولـكنه في الوقت نفسه يحرص على ان يجعلها هيئات مسلوبة السلطان ، محتفظاً بالـكلمة العليا والنفوذ الشامل للقيصر وحده . ذلك بيان موجز للديمقراطية القيصرية وليس فيها كما أوضحنا الاّ قبس ضئيل من الديمقراطية الحقة ، ولذلك لا يظهر هذا الوضع ولا يستنيم الشعب اليه الاّ على أثر كارثات داهمة تخمد في الشعب عاطفة الحرية ، او تثير فيهِ الجزع والرعب من كارثات أشد . على انهُ مما يؤسف له ان هذا الوضع السقيم الذي يحمل في طياته جراثيم فنائه قد انبعث في أيامنا هذه بعثاً جديداً في صورة «فاشية موسوليني» و «نازية هتلر» وغيرهما من الدكتاتوريات الديمقراطية التي قامت في أوربا على أثر الحرب الـكبرى ومستندة الى تأييد وقتي من شعوبها الحائرة ، فهذه الاوضاع الشاذة ان صح تسميتها ديمقراطيات قيصرية لأنها تحمل في ظاهرها أشكال الديمقراطية ، الاّ أنها تخفي في الباطن استبداداً خانقاً لجميع الحريات

(ب) الحكومة النيابية : والآن ننتقل الى الوضع الشائع للديمقراطية غير المباشرة ، وضع الحكومة النيابية . في هذا الوضع يختار مجموع المواطنين فرداً او أفراداً او هيئة او هيئات لتتولى باسم الشعب جميع سلطات الدولة ، هؤلاء المختارون يسمون نواباً ، وما يبرزونهُ من ارادة يعتبر ارادة الشعب برمته . فالحكومة النيابية اذن أساسها انتخاب النواب بواسطة الامة . والديمقراطية والحريات السياسية انما نمت وترعرعت في ظل الحكم النيابي

والـكلام على الحكومة النيابية يقتضي البحث في مسائل كثيرة كالتوفيق من الوجهة القانونية بين الحكم النيابي والمبدأ الديمقراطي وبعبارة أخرى التوفيق بين الحكم النيابي

ومبدأ السيادة الشعبية. والتصوير القانوني للعلاقة القائمة بين النائب وناخبيه وبحث الاساليب الانتخابية وأكثرها ضماناً لانشاء التوازن بين البرلمان والرأي العام، وكيفية تحقيق التعاون بين البرلمان والوزارة، الى غيرها من المسائل التي لانستطيع الخوض فيها في هذه المحاضرة

[ثالثاً] — الحكم الديمقراطي نصف المباشر : هذا وضع للديمقراطية حديث النشأة ولكنهُ يؤذن بمستقبل عظيم فهو مزيج من الوضعين السابقين : الديمقراطي المباشر والديمقراطي غير المباشر — ففيه تقترع الجمعيات النيابية على القوانين ولكن هذا الاقتراع لايكون نهائياً حتى يقرها عليه الشعب في استفتاء عام . وظاهر ان اجراء الاستفتاء الشعبي هو جوهر الديمقراطية بل عنصر من عناصر مثلها الأعلى ولذلك نرى في كثير من الدول ذات الديمقراطية غير المباشرة حركة ترمي الى استكمال النظام النيابي بهذا العنصر الديمقراطي المباشر واقتبستهُ بالفعل بعض الديمقراطيات العريقة كأميركا وسويسرا . كما ان الدساتير الحديثة التي وضعت بعد الحرب قد سجلتهُ في متونها تسجيلاً . ولنبين مبدئياً اجراءات هذا النظام وهذه الاجراءات ثلاثة : الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي

فأولاً — الاستفتاء ويتلخص في ان البرلمان بعد ان يسن القانون لا يصير القانون نافذاً حتى يعرض على الشعب لابداء رأيه فيهِ بنعم او لا ، فاذا أقرتهُ أكثرية الناخبين نفذ واذا رفضتهُ لم يصدر ولهذا الاجراء صور مختلفة . اولاً بحسب المرحلة التشريعية التي يعرض فيها القانون للاستفتاء فقد يعرض بعد انتهاء البرلمان من اعتماد القانون وقد يعرض قبل عرض القانون على البرلمان فيطلب الى الشعب ابداء رأيه في أساس القانون لا في تفصيلاته . وثانياً بحسب الشؤون التي تعرض على الشعب لاستفتائه، فقد تكون جميع الشؤون التشريعية أو بعضها أو تكون الشؤون الدستورية فقط. وثالثاً بحسب الأثر الذي يترتب على الاستفتاء فقد يكون استفتاءً الزامياً فيقيد البرلمان بحكم الفتوى . وقد يكون استفتاءً استشارياً له من القوة ما لسائر الرغبات الشعبية . وأخيراً بحسب السلطة التي تعرض الأمر على الشعب لاستفتائه فقد يكون هذا العرض الزامياً عليها اذا كان الدستور يفرض هذا العرض ، وقد يكون اختيارياً اذا كان الدستور أعطاها هذا الخيار

ثانياً — الاجراء الثاني : الاعتراض الشعبي . وهنا يعتمد البرلمان القانون نهائياً ويصدره فاذا حصل في فترة محدودة بعد صدور القانون ان اعترض عليهِ عدد معين من المواطنين وطلبوا استفتاء الشعب فيه فيوقف نفاذ القانون انتظاراً لنتيجة الاستفتاء والفرق بينه وبين الأجراء الاول ظاهر

ثالثاً — الاجراء الثالث : الاقتراح الشعبي . وهنا يعطى الشعب اختصاصاً اكبر من

الاستفتاء ففي حالة وجوب الاستفتاء لا يستطيع البرلمان ان يسن قوانينه الاّ بمعاونة الشعب ولكن لا الزام عليه في ان يسن قانوناً في امر معين . اما هنا فالشعب يساهم مساهمة فعلية في التشريع فيكفي ان يوقع عدد معين من المواطنين مشروعَ قانون ويرفعه الى البرلمان ليتحتم على البرلمان ان يناقش المشروع ويتداول فيه. وله بعد ذلك الحرية في ان يقره او لا يقره . وللاقتراح الشعبي صورتان . صورة كاملة شكلاً وهي ان يكون مشروع القانون المقدم من الشعب للبرلمان تام الوضع ومحرراً مادة مادة ، وصورة ناقصة شكلاً وفيها يقتصر الشعب على أن يطلب الى البرلمان ان يضع تشريعاً في شأن من الشؤون

هذا عن اجراءات الحكم الديمقراطي نصف المباشر . أما مجال تجاربه الخصيب فكان أولاً في الولايات السويسرية ، ثم انتقل الى كثير من ولايات الاتحاد الامريكي التي اعتل فيها النظام البرلماني اعتلالاً بيّناً ، ثم الى الولايات الانجليزية المستقلة — كندا واستراليا وجنوب افريقيا، ثم الى بعض الدول الاوربية التي أقامت دساتيرها بعد الحرب : المانيا في دستور سنة ١٩١٩ والنمسا في دستور ١٩٢٠ وتشيكوسلوفاكيا في دستور سنة ١٩٢٠ وبولونيا في دستور ١٩٢١ ويوجوسلافيا في دستور ١٩٢١ . والآن نتبين مزايا هذه المساهمة الشعبية في التشريع كما تبدو من خلال التجارب العملية التي تمت في خلال السنوات الأخيرة

ثبت أولا ان الشعب يهتم اهتماماً جدياً بالمساهمة في التشريع على هذا النحو ولكن بشرط أن تُختار المشروعات التي تعرض عليه للاستفتاء اختياراً حكيماً فيجب أن تكون بحيث تثير اهتمام جمهور الشعب لا فئة محدودة منه ، وان تكون قابلة للاجابة عليها بنعم أو لا ، وان تكون سهلة الفهم من الجمهور لا يلابسها تعقيد في عميق . وثبت أيضاً ان الاستفتاء الشعبي عدو التجديدات السريعة الجامحة اذ لم يمهد لها القبول عند الشعب من قبل بحملة اقناع ودعاية واسعة النطاق . وثبت ثالثاً ان الاستفتاء الشعبي عدو للاسراف والتبذير الحكومي وان كان لا يضن على المرافق الضرورية بالانفاق السخي، وثبت أخيراً ان الاستفتاء الشعبي له اتجاه حر لا رجعية فيه

وبعد فهذا بيان موجز لمعنى الديمقراطية وتطورها التاريخي وأوضاعها المختلفة . ولما كانت الاشياء تتميز بأضدادها فلابدَّ لاستكمال صور الديمقراطية من مقارنة سريعة بين مبادئها والمبادىء المقابلة في النازية والفاشية

كيف تتعارض مبادىء النازية والفاشية مع مبادىء الديمقراطية

روي عن أحد الصحافيين النازيين في جنيف انه جلس يتحدث الى بعض زملائه في تنظيم اوربا فقال :

«أتعلمون ما هي علة اوربا. علتها وداؤها الدفين هو الثورة الفرنسية التي سمت قرناً ونصف قرن من شعوب اوربا بمبادىء الحرية والمساواة والأخاء فمن هذه المبادىء نبع كل الشر الذي تئن منه اوربا اليوم »

ذلك حكمهم العام على بعض مبادىء الديمقراطية التي اعلنتها الثورة الفرنسية . فلننظر الى مبادىء الديمقراطية مبدأً مبدأً ولننظر الى مايقابله في دينهم

اولاً — احترام الانسان : الديمقراطية ترى ان الانسان جدير بالاحترام لانسانيته المجردة فهو غاية في ذاته لا وسيلة الى غايات أخرى ، اما الفاشية او النازية فلا ترى في الانسان الاّ قطرة في بحر القومية، خلية في الجسم السياسي، ولا غاية من وجودها الاّ مصلحة هذا الجسم. فهتلر في كتابه يقرر ان « الفرد ليس له اي حق الاّ ما تسمح به وظيفته كجزء من الدولة » مامعنى ذلك ؟ معناه ان الدولة لها كيان مستقل ولها ارادة تغاير ارادات الافراد المكونين لها ، ارادة أعلى من تلك الارادات جميعاً ، وان للدولة غايات وما رب يجب ان تخضع لها غايات وما رب الافراد المكونين لها . ليس لهذه الاعضاء وجودٌ ما حي خارج هذا الجسد . هذه تعبيرات بعض فقهاء القانون العام عندهم ويمضون في هذا التمثيل الى أقصى مداه . فيقولون ان الجسد الحي شيء أكثر من مجموعة من اللحم والعظم والدم والعصب . واذن لا يصحُّ ان يقال ان للرئتين حقوقاً خاصة بهما قِبَل الجسد المندمجتين فيه . ولا يقال ان للقلب في ذاته غايات أخرى غير مايؤدي الى خير الجسد برمته. كذلك الدولة. ليست مجرد مجموعةٍ من المواطنين الساكنين في أراضيها بل لها شخصية مستقلة تعلو وتهيمن على جميع الافراد المكونين لها الذين ليس لهم اذن شخصيةٌ ما خارج الدولة ، كما ان القلب ليس له وجود ما حيّ خارج الجسم . فالفرد ملك للدولة وجزء مندمج بكليته فيها ، ولا يصحُّ ان تكون له غايات مستقلة عن الغايات التي تبتغيها الدولة ولا أي حق ولا أي تفكير ولا أي وجود الاّ بالقدر الذي ترتضيه الدولة ، او كما يقول موسوليني « الدولة الفاشية كُلٌّ مطلق لاحد لهُ ولانهاية وليس كل الافراد والجماعات ازاء الدولة الاّ مجرد أشياء نسبية »

وما ينطبق على الفرد ينطبق على أي مجموعة من الافراد رأت ان تشترك جهودها لخدمة غرض يعود بالخير على هؤلاء الافراد ، فمثلاً نقابات العمال هيئات تسعى لخدمة مصالح أعضائها العمال باعتبارهم عمالاً فيجب ان لا يكون لهذه النقابات وجود لان « الدولة الفاشية — كما يقول موسوليني — قد استوعبت كل الجهود الاقتصادية للامة ، والدولة وحدها بما تنشئهُ هي من مؤسسات نقابية ، لا بما ينشئه الافراد أحراراً ، تنظم كل أوضاع الحياة الاقتصادية للامة » . وكذلك الحكم في كل أوضاع الحياة العلمية والفكرية والدينية . فالعلم والبحث

العلمي الحر يجب ان يتجها الى كشف الحقائق واستنباطها لمعرفة الحق في ذاته ، ولذاته ، لا كما تصوره الدولة او تمليه . وإذن لا مناص من ان تعلن عليهما الدولة النازية والفاشية حرباً شعواء

صدر مرسوم من الحكومة الروسية في مارس سنة ١٩٣٤ يقرر ان «الوطنية الاشتراكية لا تجنح الى التعليم الذي يكون العلم المجرد هدفه الوحيد» ويقول العالم الامريكي Mr. Ashton المستر اشتون في كتابه « العقلية الفاشستية» The Fascist and His State of Mind « العالم في الدولة الفاشية ليس حرًّا في البحث عن الحق الا كما تراه الدولة » . والفن قوامه حرية الفنان في اتباع الهام فنه، ووحي شعوره ، ولكن الدكتور جوبلز يقرر أنه « طالما بقي في المانيا فن محايد أو فن غير سياسي فان مهمتنا لم تنته بعد » والكنيسة الكاثوليكية هيئة مستقلة لا تشعر بتبعية في هذه الأرض الا للبابا والله ، والكنيسة البروتستانتية تقرر ان صوت الضمير هو صوت الله ، وتقرر أن لها الحق في أن تقول « لا » للدولة فلا حيلة للنازية اذن في مطاردتهما ووضع قسمهما ورعاتهما في معسكرات الاعتقال

هذه صورة سريعة لموقف النازية والفاشية من كل نشاط مستقل للعقل والروح . وهو موقف منطقي ما دامت كل منهما تنكر المبدأ الديمقراطي الذي يقرر احترام الانسان لذاته ، وأنه غاية في ذاته . فالفكر الحر والنقد الحر والبحث الحر والعبادة الحرة وغيرها من صور النشاط الفكري والروحي لا تحتاج الى تبرير في نظر الشعوب الديمقراطية التي تؤمن بأن الانسان غاية في ذاته والدولة انما هي الوسيلة لخدمة الانسان . أما حيث يكون الانسان مجرد أداة في قبضة الدولة ، كالآلة في يد الميكانيكي يحركها كيف يشاء أو يُسكتها عندما يشاء ، فلا محل اذن لأي نشاط مستقل للعقل الآدمي والروح الآدمية

ثانياً — الحرية : رأي النازية والفاشية في الحرية معروف فلا أطيل الكلام فيه، وانما أكتفي بفقرتين في هذا الموضوع لموسوليني وهتلر هما من جوامع الكلم

يقول موسوليني في كتابه « النظرية السياسية والاجتماعية للفاشية» « الفرد بمقتضى مذهبنا يُنزع من حريته كل ما كان منها غير نافع له ، أو ضاراً به ، ويستبقى بعد ذلك القدر الضروري . والحكم في هذا الأمر ليس الفرد نفسه ، وانما الدولة وحدها » ومعنى ذلك بعبارة اخرى أن الدولة الفاشية مستعدة لأن تمنح مواطنيها من الحرية القدر الذي يكون صالحاً لهم . أما ما هو هذا القدر وما مداه فذلك متروك لمشيئة الدكتاتور وحده . وأما هتلر فيخبرنا في كتابه « كفاحي » « ان تلك النظرية التي بمقتضاها يكون للانسان حق في حريته وفي كرامته نظرية مخربة لا تفضي الا الى الدمار » . ثم يمضي في سفسطة

احتيالية فيقول « ان الفرد عند ما يخدم أغراض الدولة — بعبارة اخرى — عند ما يخدم أغراض الدكتاتور — انما يحقق حريته الصحيحة لأن الفرد لايكون حرًّا الاّ في المجموع، والمجموع لايكون دولة ذات سيادة الاّ اذا كان لا يُجيز أي مناقشة أو رقابة أو حساب »

هـذا جوهر النظرية النازية . ولـكنها في هذا الوضع العاري تبدو سخيفة لايجيزها عقـل ، ولـكنها في الواقع تستند الى أصل محترم من الاصول الديمقراطية ، شوَّهه فقهاء النازي وصرفوه الى غير مرماه . هذا الأصل هو ما أشرنا اليه في بداية هذا البحث من أن الانسان لا يستطيع أن يحيا حياته الطيبة ، ولا أن يستكمل متاعها الاّ في المجموع ، وانه لذلك يكون الغرض من المجتمع هو تدبير تلك الشروط والنظم التي تمهد للفرد سبيل الحياة الطيبة وسبيل الحرية الحقة ، وان على الفرد أن يخدم المجتمع لتكمل قدرة المجتمع على خدمة الفرد غير ان فقهاء النازية (من Fichte الى Hegel الى Bernhardi) استخلصوا من هذا الاصل المحترم نتيجة معكوسة المدلول . فقالوا ان الفرد انما خُلق لأجل المجموع فهو الوسيلة التي يستخدمها لبلوغ الغايات التي يبتغيها المجموع كما رسمها أولو الامر فيه ، ولما كان أولو الأمر في البلاد النازية والفـاشية هم الجندو الموظفون فلهؤلاء إذن أن يسخروا الأفراد لبلوغ كل مايبتغون لأن الأفراد بذلك — وبذلك فقط — يحققون حريتهم الصحيحة في خدمة المجموع. وقد ترجم أولو الأمر هذا المبدأ عمليًّا بأن الألماني لكي يحقق حريته في خدمة المجموع يجب أن يقتُـل او يُـقتل وان الالمانية لكي تحقق حريتها في خدمة المجموع يجب ان تلد من سيقتلون او يُـقتلون . ويقول هتلر في ذلك . «ليست هناك ميزة أعظم أو أرفع من أن تبعث المرأة بأبنائها الى حومة القتال »

ونهاية هذا المبدأ هي ان الالماني او الالمانية يجب عليه ان ينفذ كلَّ ما يؤمر به ، وكما أُمر به ، وألاّ يكف الاّ عما كان منهيًّا عنه ، بعبارة أخرى كل ما عدا المنهيات الزامي عليه

ويقول الكاتب الاميركي روبرت بريدي (Robert Brady) في كتابه بنيان الفاشية الالمانية (The Spirit and Structure of German Fascism) في شرح مدى ما ذهب اليه هذا المبدأ . «معنى ذلك بلغة صريحة ان الزعيم في اقليم ريفي مثلاً يقول لمندوبيه ما يجب ان يعملوه ، وان هؤلاء يقولون بالمثل لمرؤوسيهم ما يجب ان يعملوه ، وان على هؤلاء ان يقولوا للفلاح ما يجوز له ان يمتلكه ، وما يجوز له ان يبيعه ، ولما كانت الفلسفة النازية تدعو الى الانسجام التام في الروح والفكر فان طريقة الأمر هذه تسري على هذا التسلسل الى كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، والى تنظيم اوقات الفراغ والى كل ما يجوز للزارع وأسرته وجميع عمال الريف ان يتناوله تفكيرهم ، وعلى أي نحو يصاغ هذا التفكير في كل ما يمس

الشؤون الالمانية ، وهذا ما يسميه الكتاب النازي «بالحرية الالمانية الجديدة »

ثالثاً — العدالة: ترى الديمقراطية أن القوانين يجب ان يسنها الشعب بواسطة نوابه المختارين ، وان القضاة الذين يوكل اليهم تطبيق هذه القوانين يجب ان يُصان استقلالهم وان يكفل في أحكامهم البعد عن التأثر بمؤثرات سياسية او حزبية او بأهواء أولي الأمر . أما النازية فترى كما قدمت سخافة البحث عن الحق في ذاته ولذاته ، والحق والعدل صنوان ، وترى على لسان « جورنج » « ان العدل وارادة هتلر اسمان لشيء واحد » وترى على لسان فاجنر أحد وزراء بروسيا السابقين ان « العدل ومصلحة الدولة شيء واحد فحيث تكون مصلحة الدولة الالمانية يكون العدل، ولا عدل حيث يلحق أي ضرر بمصلحة الدولة الالمانية»

ترتب على ذلك ان الفرد لا يجد أي حماية من أي حركة استبدادية من جانب السلطات ولا يستطيع ان ينطق بما يريد ، او يقرأ ما يريد ، او يستمع الى ما يريد

لا يستطيع ان ينطق بما يريد لان كلمة عارضة قد ينقلها الى الجستابو أصدقاؤه او خدمه او أولاده وفلذات كبده ، فيجد نفسه في الصباح بعد محاكمة صورية أمام محكمة حزبية سجيناً في معسكرات الاعتقال . ولا يستطيع ان يستمع الى ما يريد لان الاستماع الى الاذاعات الاجنبية من أشنع الجرائم في الريخ الالماني . ولا يستطيع ان يقرأ ما يريد لان الكتب التي لا يتفق تفكير كاتبيها مع المبادىء النازية قد أحرقت في الميادين العامة وما نجا منها من الاحراق قد أصبح منهيًّا عن قراءته او حيازته . واذا كان من دعاة السلم او الاشتراكية الحرة او الديمقراطية ، فالويل له اذا جاهر بما يعتقد بل عليه ان يكبت مشاعره ، ويسكت دقات قلبه الخفّاق بما يشعر ، وعليه ان يتوجس خيفة من كل خطوة في الشارع وكل دقة على الباب ، وهو يعلم ان أولاده قد علموا في المدرسة ان يتجسسوا على آبائهم ، وان الزوجة قد أمرت بالتجسس على زوجها، وانها لمجرد خصام عائلي عارض قد تلقي به في معسكرات الاعتقال

كل هذه النتائج ترتبت على انكار النازية والفاشية للعدالة الديمقراطية التي تقضي بان القوانين التي تنظم حياة الشعب ، ويسنها ممثلون للشعب ، يجب ان يطبقها قضاة عدول ، قادرون على حماية الشعب من عبث السلطات وجور الحكام ، العدالة الديمقراطية التي ترى ان كل صاحب سلطة ليس على استعمالها ضابط او رقيب يجنح بالرغم منه وبحكم الطبيعة البشرية الى أساءة استعمالها والعدوان فيها ، وان هذا الرقيب يجب ان يمكّن من عزل حاكمه اذا اساء استعمال الامانة الموقوتة المودعة بين يديه

رابعاً : المساواة : تؤمن الديمقراطية بالمساواة . لا بمعنى ان الناس متساوين في الملكات والمواهب والقوى ، فذلك ما لا يسيغه العقل ، ولكن بمعنى ان الناس جميعاً متساوون في

جواز التمتع بما لديهم من ملكات ومواهب وقوى ، متساوون في حرياتهم ، متساوون في حرمة اشخاصهم على السواء . ذلك ما تقرره الديمقراطية وتؤمن به ، وتصوغ شرائعها على غراره. اما النازية فتنكر كل هذا تنكره على اساس اعتبارات قومية وسياسية . فهي ترى على العكس ان بعض الشعوب — كالشعب الالماني أرفع مكانة من الشعوب الاخرى ، وان بعض افراد الشعب الالماني كأعضاء الحزب النازي — ارفع مكانة من سائر الافراد

تلك هي العقيدة النازية . وهي ليست من ابتكار هتلر وشيعته ، وانما يمتد أصولها الى فلاسفة الالمان منذ بداية القرن التاسع عشر . فمثلاً فيشت (Fichte) يبتكر للبشر تمييزاً بين ما يسميه الرجل «الشريف» والرجل الحقير مع درجات متفاوتة في الشرف والحقارة ، ويميز في الشعب الالماني نفسه بين « الرجل الشريف » الذي يرى نفسه رمزاً لامته ، ويقبل ان يفديها بحياته ، وبين الرجل « الحقير » الذي لم يوجد الاّ لخدمة الرجل الشريف ، ويقول ان الخدمة العسكرية ومع انها الزامية للاثنين على السواء ، الاّ أن الرجل الشريف يضحي بنفسه ابداً على مذبح الوطنية العليا ، بينما الرجل الحقير الذي لم يوجد الاّ لخدمة الشريف يجب ان يضحي بنفسه كذلك في سبيل خدمته ، والشريف يُربّى على ان يحارب ويحكم . اما تعليم الحقير «فيجب ان يقتصر مداه على ما يؤدي الى محق حرية الارادة فيه» . هذا عن الالمان انفسهم فاذا نزلنا في سلم الانسانية درجات اخرى وصلنا الى التمييز بين أحقر فرد في الشعب الالماني من جانب وأشرف الشعوب الاخرى من جانب آخر فالالماني الحقير يفضلها جميعاً لان قوة الخلق لا توجد الاّ في الجنس الالماني « فالجنسية الالمانية والقوة الخلقية مترادفان لا يفترقان »

ذلك ما يقوله فيشت في بداية القرن التاسع عشر . ثم يعقبه نيتشه Nietsche فيسجل انعدام المساواة بين المخلوقات البشرية ، ويمضي في تمجيد السادة الاشراف وهم « القادرون على البطش والامر » ويعرف «الشرف» بانه « الاستعمال الناجح للقوة » ويرى في الحرب « الملهب لجذوة العلو في الانسان الرفيع وفي الشعوب الرفيعة . أما الشعوب الحقيرة الضعيفة فلا علاج لها الا الاستئصال بالحرب أو الفناء فيه ، فالسل كما يصيب الافراد قد يصيب الشعوب ، ولا بد له من علاج وحشي قاطع . أما الرغبة الدائمة في الحياة والجزع من الموت فهما نذير الانحلال في الافراد والشعوب »

كان لتعاليم (فيشت) و (نيتشه) أكبر الاثر في المذهب النازي الحديث فكلاهما على الارادة القاهرة وعلى تمجيد القوة وتقسيم البشر الى قسمين : قسم يملك من قوة الارادة ما تمكنه من الاستيلاء على السلطة ، ثم يصول بها كيف يشاء ويحكم في النهاية البشر جميعاً وقسم

تعوزه الارادة والقوة ولا يصلح الاّ أن يكون محكوماً ومسيطراً عليهِ والاستهزاء بفضيلة الحنان والرحمة وجميع الفضائل التي دعت اليها الديانة المسيحية . كل هذه التعاليم تسمع صداها وتلمس أثرها في أقوال حكام المانيا الحاضرة وأفعالهم . ففي داخل الدولة النازية ترى معالم عدم المساواة حيثما مددت بصرك . ففي داخل الحزب النازي ترى عدم المساواة بين فريق (S. S.) وفريق (S. A.)، وبين الفريق الأخير وسائر أعضاء الحزب ، وبين أعضاء الحزب جميعاً وسائر الشعب الالماني. ثم ترى عدم المساواة بين الشعب الالماني برمته وسائر الشعوب الأخرى . ثم بين هذه الشعوب الاخرى تراهم يفرضون عدم المساواة فأممٌ كالهولنديين والنروجيين والدنمركيين لها عند الألمان بعض المكانة ، وشعوب أخرى كالتشيك والبولونيين لا يراهم الالمان أهلاً لأن يكونوا الاّ فلاحين وأجراء في خدمة الشعب الالماني السائد . وأخيراً يقررون عدم المساواة بين الشعوب الأوروبية جميعاً والشعوب الافريقية التي يرى الالمان انها من طينة لا تداني طينة البشر وإذن ليسوا أهلاً لان يتمتعوا بأي حق من حقوق الانسان .

الى هذا المدى ذهبت تفريعاتهم في تسجيل مبدأ عدم المساواة . ومعيار الامر في هذه الترتيبات المتفاضلة كلها معيار واحد : مبلغ البراعة ومبلغ القسوة في استعمال القوة. فالطبقة السيدة هي الطبقة التي نجحت بأي وسيلة في الاستيلاء على مقاليد السلطان واستبقاؤها لهذه السيادة انما مناطه قدرتها على الاحتفاظ بهذه المقاليد

هذه عقيدة النازية والفاشية على السواء في فرض عدم المساواة بين البشر . وهي تناقض عقيدة الديمقراطية في المساواة بالمعنى الذي سبق بيانه . ولا غرابة إذن ان نسمع موسوليني يقول « الفاشية تنكر من الديمقراطية تلك الأكذوبة السخيفة المألوفة . أكذوبة المساواة السياسية »

خامساً — الحكومة النيابية : الديمقراطية تدعو الى انتخاب نواب عن الامة يعمدون الى تنفيذ آراء ناخبيهم في الحكم ، والديمقراطية لا تصدر في ذلك عن عقيدة بلهاء بأن هؤلاء النواب المختارين سوف يكونون أكثر ذكاءً او أصدق أمانة او أعلى كفاية من متوسط ناخبيهم ، او انهم سوف يسعون أبداً الى انجاز برنامجهم الانتخابي ، او الى تحقيق خير ناخبيهم ، وانما الديمقراطية تأخذ بالحكم النيابي لانهُ أقل الاساليب خطراً وأهونها شرّاً في اختيار الحكام . فالحكم النيابي بالرغم من كل مساوئه وآثامه ما زال خير ما ابتدع الانسان في فن الحكم ، ذلك لانهُ في جوهره يمكن الناخبين في دورات متعاقبة من الخلاص

من حكامهم المختارين . وفي ذلك رقابة دائمة متجددة على حسن استعمال أداة الحكم

والحكم النيابي يقتضي سيادة الكثرة العددية . وهنا أيضاً لم تكن الديمقراطية من البلاهة — كما يحسب خصومها — بحيث تتصور ان الكثرة تكون دائماً مجبولة على الأخذ بأسباب الحكمة وانتهاج نهج الحق ، وان سواد الشعب يكون أقرب الى العصمة من الزلل من أقليته . كلاّ . ولا هي تنكر ان بعض الخبراء الفنيين يكون أحكم وأقدر على حل كثير من المشكلات من الرجل العادي ، وانما هي تأخذ بحكم الكثرة العددية لسبب بسيط : وهو ان ما يراد انجازه في المجتمع هو ما يطلبه غالبيته،وعلى النحو الذي يرتضيه غالبيته ، ولا يمكن الحكم على ما يطلبه المجتمع الاّ باستفتاء هذه الغالبية نفسها

كذلك في سن القوانين . لاشك أنك اذا عهدت بوضعها الى خبراء غير منتخبين حصلت على قوانين أحكم مما تسنه غالبية منتخبة لم تكتسب فقه هؤلاء الخبراء . ولكن سياسة الدولة لا تكون رشيدة لمجرد ان قوانينها محكمة كاملة ، بل يجب ان تكون هذه القوانين — قبل كل اعتبار — ملائمة لسعادة الشعب — ملائمة لمزاجه القومي ، كفيلة بطاعة الشعب لها طاعة مختارة ميسورة بحكم هذه الملائمة ، وخير للبشر ونقائصهم الفطرية كما تعلم — أن يعيشوا في ظل قوانين ناقصة ولكنها ملائمة لهم تطابق رغائبهم وتسد حاجاتهم على الوجه الذي يبتغون ، من أن يعيشوا في ظل قوانين كاملة لا تلائمهم . فالقدم المشوهة اذا وضعتها في حذاء كامل شعر صاحبها بتنغيص مستمر ، كذلك أي مجتمع بشري شامل لخلائق بشرية ناقصة لا يمكن أن تحشره في رداء من القوانين الكاملة . وينبغي اذن أن نفصّل رداءنا التشريعي على ما يكون بين أيدينا من قماش الطبيعة البشرية لان صاحب الرداء او الحذاء هو وحده الذي يشعر بمكان الألم من الرداء أو الحذاء فيجب ان يكون له وحده حق اختيار الرداء أو الحذاء الذي يلائمه.ذلك تفسير الديمقراطية في ايثارها لحكم الكثرة العددية والحكم النيابي

غير أن هذه المبادىء — مبدأ الحكم النيابي ومبدأ أن الكثرة العددية هي التي ترسم السياسة العامة للدولة وأن الكثرة هي التي يعهد لنوابها في وضع قوانين الدولة — تنكرها النازية والفاشية على السواء فكلاهما لا ترى أن يكون لرأي السواد الأعظم من الشعب وزن ما ولا تفقه أن الأفراد وان تفاضلوا في الملكات والمواهب وفي مبلغ نفعهم للمجتمع الاّ أنهم جميعاً متساوون — بحكم الطبيعة البشرية — في مبلغ حرص كل شخص على مايعنيه ، ومبلغ اعتداده بذاته وان كان أضأل الناس شأناً في المجتمع، وتصر على أن مقاليد الحكم يجب أن يتولاها فقط « أشراف » القوم وعليتهم بالمعنى الذي سبق لنا بيانه . وفي ذلك يقول موسوليني «ان من أسخف الأكاذيب أن الكثرة العددية — لمجرد أنها كثرة — تملك أن تدير شؤون

المجتمع وتتولى مقاليد الحكم فيه عن طريق انتخابات دورية ، أما الحقيقة الخالدة النافعة المثمرة فهي انعدام المساواة بين البشر ذلك الانعدام الذي لاسبيل الى علاجه بتلك الأداة المصطنعة . أداة الانتخاب العام

فالنازية والفاشية تريان أن سبيل قيام الحكومات لايكون بالانتخاب من أدنى بل بالتعيين من أعلى . فعلى رأس البنيان الحكومي يكون الزعيم (duce, fuerher) غير مسئول أمام أحد من الرعية ، ولا يدين بحساب لسلطة أعلى الا ما قد يحلو له من وقت لآخر عند بعض المناسبات من ترديد صلته بالله ومسئوليته أمام الله . أما كيف يكون اختيار هذا الزعيم فذلك من مجاهل الفاشية التي لايجوز الولوج فيها . فهو لاينتخب انتخاباً ، وانما يظهر في الكون ظهوراً ، ومتى ظهر تقمص في شخصية الارادة العامة للشعب ، فما ينطق به ، وما يأمر به ، فكأنما نطق به الشعب جميعاً وأمر به الشعب جميعاً ، لانه الأمة في فرد ، وفي خلال ذلك يتخير لوظائف الدولة ومناصب السلطان فيها صفوة أتباعه جزاء لهم عن ولائهم السابق ثم تمضي أعجوبة الزعامة في طريقها المرسوم من أعلى الى أدنى : فيعين أتباع الزعيم حكاماً دونهم يأتمرون بأمرهم ويلمّ جرًّا . وعلى هذا النحو يقوم صرح النازية او الفاشية مشمخرًّا شاملاً للمجتمع برمته ، من حكومة الى صناعة الى تعليم الى زراعة الى تجارة الى قوة مسلحة الخ . فقر السلطان متربع في رأس هذا السلم ، ثم تهبط منهُ ذرات متتابعة الى كل شاغل درجةٍ أدنى فيه ، الى ان تصل الى الطبقة الدنيا في النهاية ، حيث يكون سواد الشعب أولئك الذين قالوا عنهم « انما خلقوا لخدمة آخرين » والذين « قد نزعت منهم حرية الارادة وسحقت سحقاً »

وإذن لا توجد في الدولة النازية او الفاشية ضمانة ما من سوء الحكم او وقاية ما من الظلم ، لأنهُ لا توجد أي وسيلة دستورية تلجأ اليها الرعية للخلاص من بغي حكامها وسوء عملهم الاّ اذا سلكت سبيل الثورة ، والثورة تتطلب قوة مادية أعظم من قوة الحكام . وما دام هؤلاء قادرين على الاحتفاظ بالمناصب التي اقتسموها بينهم هذا الاقتسام المتدرج — بفضل ما لديهم من قوى أحسن تنظيماً وتدريباً — فلا تزال دولتهم قائمة ولا تزال المعارضة مكبوتة الى الأبد

سادساً — التعليم : الديمقراطية تؤمن بوجوب اتاحة فرص متساوية للكافة في استثمار ما لديهم من ملكات ومواهب عن طريق التعليم . وتؤمن بأن كل طفل مهما يكن وضيع المنبت لا يجب ان يحرم هذا الحق ، كما لا يجوز لانسان مهما يكن رفيع المولد أو عظيم الثروة ان يدعي لنفسه حقًّا أكبر في التعليم من حق مواطن آخر دونهُ ثروة ومولداً . أما النازية فتنكر كل هذا إنكارها للمساواة بين البشر وهي تعترض على التعليم من ناحيتين : الاولى ان

التعليم يفضي الى تكوين « عبيد غير صالحين » (bad slaves) في حين ان الفلسفة النازية كما رأيتم تحبذ وجود طبقة مستعبدة وأمم مستعبدة . وقد روى راوشننج (Rauschning) عن هتلر في كتابه (Hitler Speaks) انه قال . «التعليم العام يهدد بقاء الطبقة المستعبدة» ثم يفضي اليه بعزمه على القضاء على التعليم العام « لأنه من أسوأ السموم التي اخترعتها الديمقراطية لدمارها »

والثانية ان التعليم يوقظ العقل ويشحذ الفكر ، ومتى استيقظت العقول اتجهت الى التفكير المستقل والنقد الحر . وليس أخطر على مذهب يرى ان الانسان مجرد وسيلة ومطية لأغراض الدولة وحكامها من التفكير المستقل والنقد الحر . فيجب ان يمحى كل تعليم هذه غايته وهذا مرماه ، ويجب ان يقتصر التعليم في دنيا النازية والفاشية على نقل ألوان من المعرفة الى ذهن الفرد تزيد في قدرته على انجاز ما يأمره به حكامه على الوجه الأكمل ، ولكن لا يحيي فيه ملكة النقد ، ولا يدرب التفكير الذاتي المستقل ، بحيث يقرأ ولا يفقه ان ينقد ما يقرأ ، ويسمع ولا يملك ان يناقش ما يسمع : تعليم يخلق خرافاً آدمية طيعة ذلولاً

سابعاً — الدين : كان بودي ان أمضي في هذه المقارنة بين مبادىء الديمقراطيه ومبادىء النازية والفاشية وعلى الاخص لاحدثكم حديثاً طريفاً عن النازية والدين وكيف قدسوا هتلر ورفعوه الى مرتبة الآلهة حتى قال فيه وزير العدل الالماني دكتور فرنك (Dr. Frank) «الله وحيد وهتلر وحيد فهتلر شبيه الله وند الله»

***

كان بودي ان أمضي في استكمال هذه المقارنة الى كل ما يتفرع عن الديمقراطية من قواعد وأحكام وما يقابلها في دنيا النازية والفاشية من مساوىء وآثام ولكني تجاوزت الوقت المقرر وأراكم قد تبينتم مما قدمت في تحليل معنى الديمقراطية وتطورها التاريخي وأوضاعها المختلفة ومقارنة بعض مبادئها بمبادىء النازية والفاشية ، تبينتم في وضوح لا ريبة فيه ان الديمقراطية مازالت أصلح أساليب الحكم لاسعاد الانسان ، وما زالت أقلها خطراً على حريات الانسان . صحيح أن عللاً انتابتها ، وآثاماً لوثتها ، ولكنها جديرة منكم ببذل أغلى الجهود لابرائها من هذه العلل وتطهيرها من تلك الآثام

أما كيف تبرأ الديمقراطية من هذه العلل وكيف تطهر من هذه الآثام فذلك بحث آخر أعدكم بعلاجه قريباً في حديث مقبل أرجو أن يقترن بيوم انتصار الديمقراطية القريب

الديمقراطية

والعوامل السيكولوجية

محاضرة الدكتور امير بقطر

قرأت منذ سنوات لبنيامين كريميو (M. Benjamin Cremieux) وهو من اكبر النقّاد الفرنسيين ، ان المسألة التي كانت تشغل الاذهان في العالم المتمدين منذ نهاية الحرب العظمى (أي من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٠) هي علاقة الفرد بالمجتمع . اما بعد ذلك التاريخ فقد أصبحت المسألة الشاغلة للأذهان ، هي علاقة الفرد بالدولة . قبل ذلك الحين ، كان معظم الساسة وأتباعهم مجمعين ، على ان الهدف الاسمى في السياسة القومية ، هي اسعاد الفرد ، وان الدولة ما هي الاّ خادمة الفرد . اما بعد ذلك التاريخ ، فأخذ البعض يشكون في هذا الزعم ، ويرتابون في فلسفته ، وأخذ هذا الشك تنمو اصوله ، وتمتد فروعه ، بقيام الدكتاتوريات في شتى صورها ، في تركيا ، وروسيا ، وايطاليا ، والمانيا ، وبعض بلدان اميركا الوسطى والجنوبية ، فانقلب الوضع وأخذ البعض ينادون بأن الفرد لاوجود له ، لانهُ يذوب في المجتمع ويختفي ، وانما هو وسيلة لغاية ، وما الغاية او الهدف الأسمى في السياسة القومية الاّ تخليد الدولة ، وتعزيز كيانها والفرد ما هو الاّ خادم الدولة

وينتج من هذا التقسيم ان انصار الدكتاتورية يعتنقون مبدأين أساسيين ، يكاد يكون كلٌّ منهما اصلاً من أصول الايمان وهما (اولاً) : ان الطبيعة فاسدة ، شريرة منحطة ، وحشية ، وان صقلتها يد التربية بعض الشيء وهذبتها الثقافة بعض الشيء ، ولا سبيل لحكم الافراد والجماعات الا بأخذهم بالعنف والشدة والحزم . (وثانياً) ان الاعتصام بالمبادىء الاخلاقية

والانسانية ، في حكم الافراد ، ومعاملة الجماعات ، وتقرير العلاقات الدولية ، انما هو من مخلفات العصور البائدة ، ومن بقايا التقاليد العتيقة ، من خرافات الوثنية واليهودية والمسيحية ، التي لا تصلح للقرن العشرين

لنعالج اولاً المبدأ الاول ، لنرى الى أي حد يتفق والعوامل السيكولوجية كما فهمها العلماء قديماً وحديثاً . اذا رجعنا الى علماء الاغريق ، وهم بلا منازع سادة العالم في علم النفس السياسي ، ألفيناهم قليلي الثقة بالطبيعة الانسانية . فقد كان ارسطو يعتقد ان معظم الشرور والكوارث أساسها الطبيعة البشرية ، وان الانسان في المتوسط ، اقرب الى الوحش منهُ الى الانسان

***

تقولون ، وما لنا بأرسطو . لقد مضى على قوله هذا اكثر من اثنين وعشرين قرناً . ألم تتهذب في أثناء هذه الحقبة الطويلة الطبيعة الانسانية ؟ لا بأس . لنرجع بحضراتكم الى احد علماء القرن العشرين ، ومن أكبر علمائه الاحياء في علم النفس ، وهو ادوارد ثورندايك . يقول ثورندايك انهُ في خلال الخمسة والعشرين الف سنة الماضية ، اي منذ ان كفَّ اجدادنا عن تسلق الاشجار ، وكفَّ أسلافنا عن ان يكونوا من ذوات الاربع ، وثب العقل البشري وثبات واسعة ، وخطا في سبيل التقدم خطوات كبيرة ، ولكن عاطفته وميوله ونزعاته وشهواته لا تزال خشنة ، جامحة ، منحطة ، بهيمية ، وحشية ، متأخرة ، وكأنها لم تتقدم ابداً . ولا يخالف ثورندايك في هذا القول عالمٌ من علماء النفس

وقد نادى سقراط بسقوط الديمقراطية لانها تفرض في العدد والكثرة واغلبية الأصوات ، الحكمة ، رغم الحقيقة الواقعة وهي ان الناس يكونون عادة حكماء افراداً ، ورعاعاً حمقى ، جماعات . يتساءل سقراط : أليس من العجب ان تخضع امة باسرها لتهريج الخطباء ، وان يرضخ شعبٌ برمته متأثراً برنين اصوات برلمانية ، هي في الواقع جعجعة اوانٍ فارغة ؟

ولم تنج الديمقراطية من تهكم افلاطون ، اذ يقول ان الغرض من الديمقراطية المساواة في الفرص ، خصوصاً في تربية الاكفاء وتقليدهم زمام الحكم . ثم يتساءل : ولكن هل تتبع الديمقراطيات هذا المبدأ ؟ ألا تتدخل السلطة التشريعية (اعضاء البرلمان) في اعمال السلطة التنفيذية بالضغط والارهاب ، افراداً وجماعات فتكسح البلاد موجة من « المحسوبية » (favouritism) و « القريبية » اذا صح هذا التعبير (nepotism)

ويقول افلاطون : اننا في الاشياء العادية ، كصنع الاحذية مثلاً ، نفكر في رجل مدرب ، حذق صناعة الأحذية ، كلما أوصينا بعمل حذاء . ولكننا في السياسة نظن ان كل من نال

عدداً اكبر من الاصوات يستطيع ان يدير دفة دولة بأسرها . وعند ما يعتري المرض فرداً من الأفراد ، فانهُ يستدعى طبيباً متمرناً حاذقاً في مهنتهِ ، ولا يبحث عن أفصح الأطباء ، واكثرهم بلاغة وتهريجاً ، ولكن عندما تكون الدولة هي المريضة ، فاننا لا نبحث عن رجل تتوافر فيهِ الحكمة السياسية والصلاحية المهنية

ولا يخرج كلام ارسطو عن اقوال استاذه افلاطون واستاذ استاذه سقراط فيقول : ان نظام الحكم مسألة شائكة ، هيهات ان تتولى حلها هيئة قوامها العدد والبلاغة الكلامية . وهل يستطيع غير الاطباء ، الحكم على صلاحية طبيب ، أليس الواقع ان المساواة ، وان كان لها وجود امام القانون ، فان تصورها بين الناس حلم من الاحلام ؟

يضاف الى هذا كله مبدإ سيكولوجي هام ، يطعن المبادىء الديمقراطية في الصميم . ويستند هذا المبدإ الى التجارب التي جرَّ بها علماء النفس في الذكاء ، فقد أظهرت اختباراته ان متوسط ذكاء الأمة بين البالغين هو ذكاء طفل متوسط في الرابعة عشرة من عمره . وقد توصل ثورنديك وأعوانه في خلال الحرب العالمية الماضية الى هذه النتيجة ، بعد اختبار مليوني جندي أميركي . وتوصل غيره الى مثل هذه النتيجة في انكلترا ، فهل في وسع أمة متوسط سنها العقلي اربعة عشر عاماً ان تدير دفة أمورها بالطريقة الديمقراطية المعروفة ؟

ونجد دليلاً قاطعاً على هذه الظاهرة في الصحف والمجلات والكتب . فان أحسنها لا يقرؤها الاّ اقلية ضئيلة ، حتى في أعظم البلدان مدنية ، وأكثرها عراقة في التربية . فمعظم الناس في انكلترا وأميركا يقرؤون ما يسمونهُ بالاوراق الصفر

***

أذكر ان طالباً لا أعرفه جاء اليَّ في أثناء احدى رحلاتي في أميركا ، وقال لي أراك مستغرقاً في قراءة «نيويورك تيمس» على مائدة الافطار يومياً . فقلت وماذا اذاً ؟ قال : اذا أردت الوقوف على العقلية الاميركية الصحيحة فاقرأ الصحف والمجلات الوضيعة . اقرأ Daily Mirror, Chicago Times, Bally Hoo, Daily News وغيرها من الصحف الرخيصة ، الواسعة الانتشار . وكنت مرة في حي للملاهي في باريس من نوع Luna Park وكنت جالساً في قهوة وطلبت من بائع الجرائد صحيفة الأكسيون فرنسيز L'Action Française أو الطان Le Temps فنظر اليَّ نظرة السخرية وقال هل أنت مغفل ؟ او أنت ذاهب العقل ؟ أتنتظر من هؤلاء الأغنام ان يقرأوا جريدة كهذه في هذا الحي ؟ أتظن انك في الأوبرا او المادلين او الشانزليزيه ؟ هذا ما يقال عن أميركا وانكلترا وفرنسا وأترك لكم ما يمكن ان نقوله عن مصر

لهذه الاسباب وغيرها ، كان نابليون لا يؤمن بالمثل الانسانية العليا ولا يثق بالطبيعة البشرية لأنها « كالمنطاد مملوءة بغاز الغرور » ولا سبيل الى كسر شوكتها الا بالحكم المطلق والقبض على العابثين به بيد من حديد ، واذا كان لابدَّ من الانحناء (كما يقول المثل الصيني) فلننحن كثيراً وطويلاً

ويقول اعداء الديمقراطية ، ان الديمقراطية تتذبذب بين الفوضى والحرية ، بدليل ما نراه في انكلترا وأميركا من المغالاة في كل من الطرفين . ففي انكلترا مثلاً تطلق الحرية للخطباء الى حد الجنون والمهاترة في هايدبارك ، ولكن يصادر كتاب لأتفه الاسباب . وفي أميركا يطلق العنان في بعض الولايات للافراد فيلوذون بالجري كالخيول الجامحة ولا يلوون على شيء في حين نرى ولاية Tennessee تحرم تدريس نظرية داروين ، ونرى اعضاء الكنغرس يحرمون على معلمي واشنطن العاصمة أن يتلفظوا بكلمة « شيوعية » ونرى محكمة الاستئناف العليا تمنع استاذاً في جامعة ييل من التجنس من الجنسية الاميركية لأنه أبى أن يتعهد بالتطوع في الحرب فيما اذا اعتدي على أميركا . من هذا نعلم أن الحرية الكاملة (يتوبيا) لا وجود لها الاّ في عالم الخيال ، ولكنها رغم ذلك تتمسك بها الديمقراطيات اذا شاءَ لها الهوى ، وتنبذها نبذ النواة اذا شاء لها الهوى

ويعيّر الدكتاتوريون الديمقراطية بان زعماءها والقابضين على زمامها من العجزة والشيوخ gerontocracy الذين يسيرون وعيونهم فوق ظهورهم ، ويباهون بمحافظتهم على العادات والتقاليد ، ومنلهم في ذلك مثل الشيخ الانكليزي الذي أراد أن يبرهن لاصدقائه على ان مبادئهُ كالطود الراسخ لاتزعزعها السنون ، فقال لهم انهُ لم يغير غليون التبغ ولا « ماركة الوسكي » منذ ستين عاماً مضت

***

قرأت اخيراً في مجلة من المجلات الاميركية الراقية في التربية لاحد علماء النفس بحثاً ضافياً خرج منهُ بان الاطفال لا يميلون بطبيعتهم الى الحرية ، فاذا ما قاوم الطفل والديهِ ، فإنما يفعل ذلك مدفوعاً بدافع المقاومة لذاتها والحرب لذاتها لغريزة فيهِ ، لا لانهُ يحب الحرية . كذلك الكبار يشكون جورَ الحرية ، فيقولون ان المساواة في الظلم عدل . وربما قرأتم أخيراً ان أول حكم صدر في استراليا على تاجر خالف التسعيرة هو غرامة ٥٠٠ جنيه فكانت النتيجة على النقيض ما نراه في مصر اليوم . ويمكن مجاراة هذه الآراء لاقامة الدليل على ان شدة العقوبة بالطريقة الدكتاتورية ، لا الديمقراطية ، تؤدي في النهاية الى التحلي بثوب الفضيلة ، إذ أن

الفضيلة تتأصل بالمرانة والعادة، والعادة كما قال ارسطو، وتبعهُ في ذلك جميع العلماء مدى العصور الى يومنا هذا، طبيعة ثانية. والأمثلة على ذلك كثيرة. فالطليان منذ أن قبض موسوليني على ناصية الحكم بيد من حديد، أشد أمانة في معاملاتهم، خصوصاً مع السياح، منهم قبل موسوليني بمراحل. وفي اميركا كادت تختفي عادة البصق في الطرقات والاماكن العامة، بعد ان جعلت عقوبتها الحبس ستة أشهر، أو غرامة قدرها ٢٥ جنيهاً مصرياً أو العقوبتين معاً. وكان الناس في انكلترا يتزاحمون امام شبابيك التذاكر في السكك الحديدية واماكن اللهو ودور الأموال والتجارة، ويتدافعون بالمناكب بدلاً من أن ينتظر كل دوره حتى فرضت الحكومة منذ خمسة وخمسين عاماً عقوبة صارمة فأصبحت عادة التزاحم في عنق التاريخ. وقد رأيت بعيني خطوطاً (يبلغ طولها مئات الامتار) من رواد السينما ينتظرون ادوارهم في زمهرير البرد والمطر يتساقط بغزارة. ولا حاجة بي إلى أن أذكر حضراتكم بما يقوله الذين يسافرون الى الحجاز عن ان السرقة هناك لا يكاد يكون وجود لها البتة لان عقوبتها قطع يد السارق وان كان هذا القانون يتعارض مع « الرحمة فوق العدل ». ومن أفكه ما قرأت منذ سنوات قليلة ان الزراع الاميركيين قرروا اعدام حقول القمح لرفع اسعاره فحشدوا الخيول لدوسها بالاقدام. ولما كانت الخيول الاميركية قد روضت على غير ذلك (بطرق غير ديمقراطية بالطبع) فانها ابت ان تخالف ضمائرها وتأتي عملاً كهذا يتنافى واول مبادىء الفضيلة

***

بهذا المنظار الاسود ينظر اعداء الديمقراطية الى الطبيعة الانسانية الشريرة وبهذا المنظار يرون الانسان غير جدير بالحرية بعد، وبهذا المنظار يؤثرون اليد الفولاذية على الرفق والتساهل والثقة بطبيعة البشر. على ان هناك وجهاً آخر للمسألة فقد جاء مونتين Montaigne بالمذهب الانساني المعروف humanism الذي رفع الانسان الى أعلى المراتب، ونادى باحترام الفردية واعتزاز الانسان بشخصيته واطلاق حريته في معارضة السلطة وذويها والتفكير بنفسه لنفسه. وبرهن لنا لامارك، وهيجل، وداروين على ان الانسان عضو حيّ organism، وهو كسائر الأحياء يحمل في بذرته مبدأ التطور والنمو والسمو بالنوع، وكل تقييد للحرية في غير حدود المعقول، يعرقل هذا النموّ، ويصدُّ هذا التطور. وعلى أساس هذا المبدإ أُنشئت نظريات التربية الحديثة، ومن أهم أغراضها نمو الفرد، إذ ان التربية هي نموّ. أما في نظر الدكتاتورية فليس الغرض منها تربية الفرد، أو تهيئة الفرصة لنموّه، ولكن جُلّ أغراضها تدريبه حتى يكون حلقة قوية في سلسلة الوطن، التي يمسك الزعيم بها

الدكتاتورية تبني نظام الحكم على أساس هام ، وهو إطفاء شعلة الذكاء، وقتل التفكير وإيقاظ الغرائز السفلى في الانسان . وهي اذاً الطريق الى الافلاس ، وهي اليأس من طبيعة الانسان . ولذا يقول أعداء الدكتاتورية انهُ مهما تكن عيوب الديمقراطية ، فان جميع النظم المعروفة سواها ، لا تتفق والقانون الادبي الاخلاقي . روت الصحف والمجلات خبراً مفاده القضاء على مائة الف من ضعاف العقول (البله والمعتوهين والمجانين) في المانيا بدعوى انهم عالة على الانسانية. أما فيما يتعلق بالصدق والبروباجندا ، فقد رجع العالم وخصوصاً في البلاد الدكتاتورية القهقرى ، الى العصر الاغريقي الذي قال فيه أفلاطون ، ان للحاكم وحده حق الكذب (اذا كان في هذا الكذب صالح الدولة) وهكذا تفعل الدكتاتورية اليوم . تنادي جهاراً ان حفظ العهود وقول الصدق من مخلفات العصور البائدة وان الحقيقة ككل امرأة محترمة تغير ملابسها مراراً ، وتكراراً ، ولكنها تحت فستانها تبقى كما هي ، لا تتغير . يعتقد هتلر وموسوليني ان الحرب مثلاً هي الحياة العادية للشعوب ، وان السلام هو فترة بين حربين وان السياسة الدولية لاترمي الى تجنب الحروب ، بل الى التأهب لها ، وان السلام هدنة لا غير، وان الحرب لا توجب غضب الله ، لأنها نعمة منه ، وان في عالم الجهاد هذا ، القوة الغاشمة الميكانيكية ، هي الحكم بين الانسان وأخيه الانسان (دولياً بالطبع) ، ولهذا يعتقدان بصفة قاطعة ، ان المسيحية لم تخلق الاّ للعبيد والأغبياء ، لانها تنادي بالإخاء والحب ومراعاة الغير، وبهذا يرددان صدى فلسفة نيتشه

***

ويعول هتلر على الوجه الاسود من فلسفة أخرى ، أحبها من قبله شوبنهور ، ووضع أسسها Antithenes الفيلسوف اليوناني ثم زينو الفينيقي ، وأعني بها فلسفة الجبرية determinism والاستسلام للقضاء والقدر ، والهرب من الحقيقة ، واليأس من الحياة والسخرية من الموت ، ولذلك يقول هتلر ، إنهُ يدرب وحوشاً مفترسة ، تخر أمامها الانسانية صرعى ، واذا شئت أنا بعثت من أبناء الوطن بعشرة ملايين من زهرة الشباب ، ليلاقوا حتفهم طائعين مختارين . ويقول موسوليني . ان مجلات التاريخ يجب أن « تزيتها » دماء الشجعان ، وأن العدالة الدولية قوامها القوة ، ومبدؤها القضاء على مبادىء الثورة الفرنسية والرجوع الى الاستبداد والظلم . ويباهي النازي بهذه الفلسفة فيقولون على لسان أحد زعمائهم « نحن برابرة أوثان ، طهرت نفوسنا من تلك الثقافة السخيفة الضعيفة ، ثقافة اليهودية والمسيحية »

ولعل النزاع القائم بين الفلسفتين أصلهُ التطرف ، التطرف في الحرية والديمقراطية والتطرف في الاستبداد والدكتاتورية . جاءت النازية (أقول هذا نقلاً عن كتاب « في داخل أوربا » لجنتر) ، وقد بلغ الفساد في المانيا ، أقصى حدوده . فقد كان الأدب والفن والصحافة والمسرح ، على أشد ما يكون من الخلاعة والتهتك . وكانت الميول الجنسية تعبر عن ذاتها بغير رادع ، وكانت الشوارع الكبيرة في برلين غاصة بالعاهرات البادیات النحور ، العاريات الصدور . وكان هناك منازل تدار علناً للواطيين وليس من يتعرض لأصحابها . وكان الالدرادو El Dorado بالقرب من Nallendorf Platz يضم جيشاً من الغلمان يبدون في خدود مدهونة بالصبغ الاحمر وشفاه مصبوغة بالالوان وثياب الجنس اللطيف ، وكانت المراقص والقهوات لا تضن على مرتاديها بغرف خاصة ترتكب فيها أفضح الموبقات

ولكن هنا يمكن ان يتساءل أعداء الدكتاتورية ، وهل قضت المانيا على هذه المفاسد التي كانت ترتكب ضد القانون ؟ أولم تقم على أنقاضها سواها بحكم القانون ؟ ان العالم اليوم يتبع ، وهو لا يدري نظريات فلسفية متناقضة ، ويتأثر بمبادىء سيكولوجية ، ونظم اجتماعية متنافرة . وهو نتيجة لهذا التناقض والتنافر كيت منقسم على ذاته . فمن الناحية السيكولوجية يقول لنا سيجموند فرويد ان الرغبات التي تنسل الى أفكارنا وتندس في وجداننا فنحاول كبتها هي التي يرجح ان تهبط الى الاعماق في العقل الباطن لتبقى هناك ، فتسبب لنا أشد الآلام والمتاعب . وكلما بذلنا الجهد في كبتها اشتد تعلقنا بها ، واشتدت العاطفة التي تتصل بها ، واشتد الأثر الذي تتركه في نفوسنا ، ولما كانت الدكتاتورية بطبيعتها تجعل الحياة سلسلة من الرغبات المكبوتة ، فانها أقل صلاحية للافراد من الديمقراطية . أما الفرد ادلر Alfred Adler فيمجد صفة الاعتزاز بالنفس والتعبير بحرية عما يحس به الفرد ، وكل مايُشعر الفردَ بالضعة والذلة والانقياد الأعمى ، قتل للشخصية واطفاء لجذوة النشاط والعمل . ولما كانت الدكتاتورية بطبيعتها لا تعتد بكرامة الفرد ، ولا بعزة نفسه ، فانها أقل صلاحية له من الديمقراطية . وقلنا ان طبيعة الانسان ووحشية عاطفته تكاد تكون في صالح الدكتاتورية ، كما ان هبوط نسبة الذكاء في مجموع الأمة وعدم مساواتهم في الكفاية والاستعداد ، من المبادىء التي يعترف بها علم النفس ، وهي تكاد تكون كذلك في صالح الدكتاتورية

***

هذا من الناحية السيكولوجية . أما من الناحية الفلسفية فالعالم متأثر اليوم بفلسفتين متنافرتين ، فالبوذية والمسيحية والاسلام تنادي فلسفاتها بمساواة جميع البشر وتمجّد المبادىء

الديمقراطية في مجموعها بوجه عام، وان كانت المسيحية تميل الى مجازاة الشر بالخير، وتكره الحروب، وتجعل الفضيلة مرادفة لحب الغير، والاسلام ينادي بالحرب عند الحاجة ويوصي بأن انصر اخاك ظالماً او مظلوماً. وهناك فلسفة مكيافيلي ونيتشه التي تنكر المساواة بين أفراد الأمة، وتؤثر القوي على الضعيف، والحرب على السلام، والارستقراطية على الديمقراطية، وتنادي باستعمال العنف والشدة في الحكم، وتجعل الفضيلة مرادفة للقوة

***

هذه هي العوامل السيكولوجية والفلسفية التي تتأثر بها الديمقراطية ومنافستها الدكتاتورية. وهناك بالطبع عوامل اخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية تخرج عن نطاق هذا البحث فلا شأن لنا بها هنا. وليس الغرض المفاضلة بين نظام ونظام، اذ من المتعذر ان نفعل ذلك ونحن لا ننظر الى الموضوع الا من الناحية التي اتخذناها عنواناً للبحث. وعسى ان يتسع في ميدان المناقشة المجال لتلمس الحقيقة أو ظل الحقيقة على ضوء ما يبدو من الملاحظات

اثر الديمقراطية

في الحياة الاقتصادية

محاضرة الاستاذ عزيز ميرهم

اذا أردنا أن نتبين أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية وجب علينا ان ننظر اليها من ناحيتين :

الأولى — ناحية الأصول والاركان ، نتعرف منها طبيعة الديمقراطية الاقتصادية بحدودها ومختلف ميادينها (le point de vue statique)

الثانية — ناحية تفاعل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في نمو الحياة الديمقراطية وتطورها (le point de vue dynamique)

وعلى هذا الأساس ينقسم موضوعنا قسمين :

البحث الاول : الديمقراطية الاقتصادية من حيث أصولها وأركانها

البحث الثاني : الديمقراطية الاقتصادية من حيث نموها وتطورها

القسم الأول : في الديمقراطية الاقتصادية

من حيث أصولها وأركانها

في العاشر لشهر يناير عام ١٩١٩ ، اجتمع فريق من شباب مصر المتقدم في الفكر ، ووضع — بمناسبة تأسيسه لحزب أسماه الحزب الديمقراطي المصري — صيغة للديمقراطية المصرية فيما قرره من الفقرات العشرة المكونة للمادة الثالثة من قانون الحزب

أسجل هذه النقطة التاريخية ، لأنهُ يتحتم علينا — عند دراسة أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية — ان نبرز الناحية الخاصة بالديمقراطية المصرية الى جانب النواحي العامة لمختلف الديمقراطيات في العالم

قد يقال عن الديمقراطية إنها من العموميات الاولية التي يضعها البعض في مرتبة الحقائق البدهية . غير أنها في الواقع أوضاع اجتماعية تختلف باختلاف الأمم وتتغير مع الزمن

فلقد ظهرت الديمقراطية الاميركية في صورة مغايرة للديمقراطية الانكليزية . وظهرت الديمقراطية الفرنسية على خلاف الديمقراطيتين الاميركية والانكليزية ، في شكل مبادىء انسانية بحتة كما تقررت في ثورة سنة ١٧٨٩ او كما صيغت في وثيقة الاعتراف بحقوق الانسان

ولقد تظهر ديمقراطيات اليوم مخالفة لديمقراطيات امس . وان أقل ما تلمسهُ من التغير والتحول والتطور في الديمقراطيات بين يومها وأمسها ، أن الطابع الغالب في ديمقراطيات اليوم هو الطابع الاقتصادي بينما كان الطابع الغالب في ديمقراطيات امس الطابع السياسي

والملاحظ في الديمقراطية المصرية ، ان فطن الحزب الديمقراطي المصري الى منزلة العنصر الاقتصادي في الديمقراطية فأبرزه مستقلاً الى جنب عناصرها السياسية والاجتماعية والدولية العامة والخاصة

فلقد قرر الحزب — تحديداً لبرنامجه الاقتصادي — مبادىء ثلاثة وهي :

المبدأ الاول : ترقية الطبقات العاملة أدبيًا وماديًا

المبدأ الثاني : الاعانة لمن لايستطيع العمل

المبدأ الثالث : إنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الامكان . وهذا المبدأ هو ، في نظري ، أهم مبادىء الحزب وأكثرها طرافة [1] . بل نعده الركن الأساسي للديمقراطية الاقتصادية المصرية الى ان يتهيأ لها النمو والتحول الى مبادىء أخرى ترضاها مصر للحياة في المستقبل

وهكذا لم يأخذ الحزب بالنظرية المصطلح عليها بين كثير من علماء القانون الدستوري والقانون العام ، في عدّ الديمقراطية سياسية فحسب . بل عدها سياسية وإقتصادية واجتماعية وخلقية معاً ، ولن يكون بلد ديمقراطيًا حقًا إلاّ اذا حقق الى جنب نواحي الديمقراطية في النظم السياسية ، النواحي الديمقراطية الاخرى في ميادين الاقتصاد والاجتماع والخلق

---

(١) أما باقي مبادىء الحزب غير الاقتصادية فنختصرها فيما يأتي :

أولا — في السياسة الدولية : استقلال مصر ، حق كل أمة في تقرير مصيرها ، العمل على انشاء هيئة دولية عليا ذات قوة تنفيذية تحكم فيما يقع بين الامم من خلافات . ولم يكن الحزب في هذا ناقلا عن معاهدة فرساي ، لان ظهوره تقدم على إبرامها بستة أشهر

ثانياً — في ميدان القانون العام والدستوري ، قرر الحزب مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر كل سلطان تشريعي وتنفيذي وقضائي . وان نوع الحكم نيابي ، لهيئته العليا وحدها حق فرض الضرائب ومحاكمة الحكومة المسؤولة أمامها عن أعمالها . وان يوحد التشريع والقضاء بالنسبة لجميع السكان بلا نظر الى جنسياتهم وأديانهم

ثالثاً — في حقوق الافراد ، قرر الحزب حرية القول والكتابة والاجتماع ، وتعميم التعليم الابتدائي وجعله مجانياً إجبارياً للبنين والبنات

وعلى هذا الأساس لا نعد البلاد الكبيرة في القارة الاوربية — فيما عدا بلاد السوفيت — بلاداً ديمقراطية بالمعنى الصحيح الصادق الكامل لأن الشطر الأكبر من ثروة هذه البلاد يستأثر به نفر ضئيل من الاهلين بينما المنتجون الحقيقيون لهذه الثروة وهم السواد الأعظم من السكان محرومون كدّ أيديهم وثمرات أذهانهم

إنما الديمقراطية الصحيحة الصادقة تجدونها في البلاد الشمالية كالسويد والنرويج والدنمارك. أو في بلاد صغيرة كسويسرا. أو في بلاد حديثة من جامعة الأمم الانكليزية كاستراليا ونيوزيلندا. في جميع هذه البلاد لم تتكون طبقات جديدة ورثت طبقات الاشراف والاكليروس وغيرها من الطبقات في امتيازاتها كما هو الحال في انكلترا وغيرها من بلدان القارتين القديمة والحديثة. ولم تستأثر طبقات بالمال والثراء والسلطان تستعمله في استغلال ما دونها من الطبقات. بل عمت الثروة الأفراد، وتقاربت الطبقات إن لم تزل، واتجهت الأموال العامة الى مصلحة المجموع

إذن ما هي المقاييس الاولية التي تكوّن الحد الأدنى للديمقراطية الصحيحة الصادقة؟ إنها على الاقل ثلاثة

الاول: أن تتوافر في البلاد الحريات العامة والخاصة وبمعنى آخر أن تتوافر الديمقراطية السياسية

الثاني: أن تضيق ما أمكن مسافة البعد في الثروة بين الغني والفقير

الثالث: ان تجبى الضرائب بالعدل وان يوجه صرفها في مصلحة المجموع

إن هذه الشروط مجتمعة تكوّن أقل درجات الديمقراطية. وهي في إجتماعها تتفاوت «سعة وعمقاً»، وتتفاوت التصاقاً ورسوخاً: فديمقراطية بلدان اوربا الشمالية تختلف عن ديمقراطية البلاد السوفيتية. وديمقراطية البلاد السوفيتية تختلف عن ديمقراطية بلاد استراليا ونيوزيلندا. واذا قلنا إن انكلترا والولايات المتحدة بلدان ديمقراطيان، فهذا على سبيل التجاوز باعتبار أن تمتعهما بالديمقراطية السياسية والخلقية والاجتماعية قد يؤهلهما الى التطور السريع في سبيل الديمقراطية الاقتصادية وتحقيقها بأقصد ما يكون من الجهد

وتُمَيز ديمقراطية البلدان الصغيرة في اوربا الشمالية والوسطى بانها إحتفظت بالنظام الرأسمالي في رفق وإعتدال وجردته في الوقت نفسه من مساوئه وغلوائه

قد يبدو هذا الأمر مستحيلاً ولكن المعروف أن أهل السويد والنرويج والدنمارك وسويسرا يشملهم الرضوان، بما هم فيه من خير ونعمة ويسر ورفه ولا يقف امتياز طبقة او حواجز قانون دون رقي جماعاتهم وأفرادهم ودون تقدم بلادهم في لين وسهولة، باطراد من غير إضطراب، دون عنف ولا مقاومة ولا إنتقاض كما حصل في بلاد أخرى

في هذه البلاد الصغيرة قد نجد من أهلها من يمتلكون سيارة ومعطفين، ولكننا لا نجد

فيها من لا يملك عجلة ومعطفاً . في هذه البلاد يملك معظم الفلاحين حقله يحيط بمنزله ويحوي أدوات زراعته وبهائمه . وفيها لا نجد فارقاً كبيراً بين صاحب الملك وعماله الذين يعيشون معهُ عيشة متساوية . ثم أن التفاوت بين كبار الموظفين وصغارهم ليس كبيراً كما هو الحال في البلاد الرأسمالية الكبيرة التي تقلدها بلادنا في مساوئها مع الاسف

إن الثروة في تلك البلاد الصغيرة موزعة توزيعاً متعادلاً ، ليس فيها أثر للغنى الفاحش ولا للفقر المدقع . وفيها الرخاء يصيب جميع الافراد وينتشر في جميع الصفوف ، دافعاً بالمجموع إلى الانشاء والتعمير مما يحفظ مستوى الحياة رفيعاً ، ويوفر الحياة الهنية السعيدة الراقية لجميع الافراد والمجموع . فاذا ما ظهر مشروع اقتصادي مالي أو صناعي او عمراني ساهم فيهِ الجميع وعاد بالخير على الجميع ، لا يستأثر به نفر محدود يتحكمون فيهِ أو ينتفعون منهُ وحدهم ذلك لأن رأس المال القومي — ولو كان قليلاً فيما يصيب الافراد فرداً فرداً — فهو ضخم هائل اذا حسبناه متجمعاً في هذه البلاد التي توصف بحق بأنها بلاد غنية ذات رخاء وثراء

وهناك نوع آخر من الديمقراطية يتوافر فيها العدل الاجتماعي ، ويمتنع فيها استغلال الفرد حيث تعطى الدولة والجماعات التعاونية الشأن الاول في الانتاج ، كما هي الحالة في البلاد السوفيتية وفي استراليا ونيوزيلندا . ولقد يتسع هذا النوع من الديمقراطية لوجود الملكية الصغيرة ، زراعية كانت او صناعية بشرط أن لا تكون نتيجة هذه الملكية استغلال الغير ومصادرة أرباحه

وليس هنا مجال الكلام عن الديمقراطيتين الاميركية والانكليزية ففيهما تتمثل الرأسمالية الاّ انه في الواقع بدأت الرأسمالية تقلل كثيراً من جشعها وغلوائها . فقد شعر رأس المال في النهاية بأنه متضامن مع العمال وبأن مصلحته في التعاون معهم . وقد ازداد هذا الشعور قوة وبدأ العمال يتحررون شيئاً فشيئاً من ربقة رأس المال فاتخذوا مكاناً محترماً في ادارة الأعمال ونصيباً عادلاً في الأرباح على ما بيّناهُ في القسم الثاني من هذا البحث

أما ديمقراطية الحزب الديمقراطي المصري فهي تختلف في جوهرها عن الديمقراطيات السابقة ويغلب على ظني ان الحزب أراد نوعاً آخر من الديمقراطية ركز أصوله على أساس الملاحظات التاريخية لما يبدو من تطور العلم والاقتصاد معاً ، كما سنراه فيما بعد

لقد شارك الحزب الديمقراطي المصري بعض الديمقراطيات التي سبق بيانها في الابتعاد عن حركات الانتقاض وعناصر الثورة . ومن هذا الوجه كان الحزب محافظاً شديد المحافظة ، عدوّاً لكل انقلاب . فهو لم يضع في برنامجه المطالبة بمصادرة الأراضي الزراعية او على الأقل مصادرة شطر منها لتوزيعه على الافراد كما فعلت معظم دول اوربا الوسطى . ولم يطالب بمصادرة بعض

رؤوس الأموال الصناعية أو المعدنية لجعلها ملكاً للدولة او لاستغلالها بمعرفة النقابات . كما انه لم يطالب بالتقنين للحد من الملكيات الكبيرة ولنشر الملكيات الصغيرة ولتنمية الوظائف الاقتصادية للدولة على الاقل في الميادين التي يحتاج استغلالها الى نوع من الاحتكار

ولكن الحزب ظهر انه مجدد حقاً ، مبتكر لنوع طريف من الديمقراطية الاقتصادية لم يفكر فيها ولم يناد به قبله أحد من الاحزاب السياسية أو من الكتّاب والمفكرين وأهل الرأي في الاجتماع ، إذ طالب « بتنمية الثروة الهامة وجعلها بحيث ينتفع بها الجميع جميعاً بقدر الامكان » وبتعبير آخر طالب الحزب بأن يكون حظ جميع السكان في الانتفاع بثروة البلاد عن طريق تنمية الثروة العامة تنمية قد تطفو خيراتها في النهاية على الجميع فينعم بها الجميع كما ننعم الآن بالخيرات التي لا يطمع في امتلاكها أحد لأنها في متناول الجميع

ولا غرابة في ذلك فلقد بدأت الخيرات تزداد في العالم زيادة مطردة بفضل الكشف العلمي وتقدم وسائل الصناعة . فلقد زادت القوى المحركة زيادة لم يكن يحلم بها أحد ، من اليوم الذي اكتشف فيه البخار محركاً للآلات . فانقلبت اوضاع الصناعة ثم ازدادت قواها المحركة باكتشاف النفط ومشتقاته المختلفة

ولقد انطلق عنان القوى المحركة باكتشاف الدينامو الذي ساعد الانسان على نزع القوى من منحدرات المياه ونقلها الى مسافات بعيدة . ولا يستطيع الانسان ان يتكهن اليوم بهول القوى التي سيسخرها في منشآته متى سيطر على المكنون من القوى في الالكترون حيث يقولون ان الكامن منها في هذا الجزء الضئيل غير المحسوس ولا المنظور من المادة قد يهدم بلداً كالقاهرة . فيا لسعادة الانسان يوم يستطيع تسخير هذه القوى في الانتاج ، واذن ستغمر خيراته الانسان وستصبح في متناوله كالماء والنور والهواء ! ....

فلا غرابة إذن في أن ينادي اليوم نفرٌ من الكتاب والمفكرين الاقتصاديين بهذا النوع من الديمقراطية الاقتصادية الذي كشف عنه الحزب الديمقراطي المصري سنة ١٩١٩

لاحظ هؤلاء الاقتصاديون بمناسبة نشوب الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ ان هذه الأزمة لم تنتج من نقص في المنتجات الزراعية او الصناعية . فقد كانت الخيرات تعم العالم ولكن كلما زادت هذه الخيرات ، قلّ تناول الناس لها استهلاكاً فوقف التبادل بينهم بيعاً وشراءً ووقعت كارثة الأزمة العالمية الكبرى

ولقد تأثر هؤلاء الاقتصاديون بمنظر المنتجين الذين اضطروا ليس فقط الى الحد من انتاجهم باتفاقات فيما بينهم او بواسطة قوانين أصدرتها دولهم ولكن ايضاً اضطر هؤلاء المنتجون الى اعدام منتجاتهم بالاحراق والاغراق كما فعلوا في الغلال والبن والسمك المصطاد

او بتحويلها الى صناعات واطية كما فعلوا في الانبذة ؛ فعلوا كل هذه الحماقات بينما يتضور الشطر الاكبر من سكان الارض جوعاً وعرياً وحرماناً

تأثر هؤلاء الاقتصاديون بهذا المنظر البائس الشاذ وتساءلوا ماذا أصاب عقل الانسان ؟ ! أليس إعدام المنتجات وإغراق الثروات وحرق المقتنيات التي يحتاج اليها العالم أعمال حماقة إن لم تكن تخاريف مجانين ؟ ! ... أليست زيادة الانتاج أمراً طبيعيًّا ، ناجماً عن تقدم الكشف العلمي وتحسين وسائل الفن ، مما يجب تشجيعه وتنشيطه ما دام العالم محروماً من الخيرات وفي حاجة ملحة الى الاستهلاك ؟ ! ...

إنهُ لمن الواجب مسايرة الكشف العلمي والاستفادة من القوات الهائلة التي يضعها العلم تحت تصرف الانسان . من الواجب الاستفادة ما أمكن من الطبيعة وتسخيرها وابتزاز خيراتها وجعلها في متناول الجميع ينعمون بالانتفاع بها حتى تزول الحاجة ويزول الحرمان من الناس — والحل الاقتصادي الوحيد هو التنظيم لاعداد الناس لاستقبال عهد الرخاء بزيادة مقدرتهم على الاستهلاك

هذا هو الحل الذي أراده الحزب الديمقراطي المصري من قوله «تنمية ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الامكان» . تلك الفقرة التي قررها الحزب في يوم صفاء ذهن وبعد نظر ، دون سابق علم بأنهُ سيقوم ، بعد عشر سنوات من تاريخ اقراره لهذه الفقرة ، اقتصاديون فطاحل وكتّاب عالميون يرون رأيه ، وينادون بمذهبه

لقد خلق الحزب على هذا النحو نوعاً سامياً من الديمقراطية الاقتصادية ، أي من الاشتراكية السمحاء بعيدة عن حرب الطبقات وعن الطفرة والعدوان ومصادرة الاموال ، تعجز الناس بالخيرات . وتستند في ذلك الى ما أثبتهُ التاريخ من تسخير قوى الطبيعة للانسان فازداد الانتاج زيادة كبيرة أدت الى أزمة الفقر والخراب التي منينا بها وكان من الواجب ان تؤدي الى عكس ذلك ، الى اليسر والرواج بفضل ما نراه من ضرورة التنظيم الديمقراطي الاشتراكي في الدولة الحديثة

القسم الثاني : في الديمقراطية الاقتصادية
من حيث نموها وتطورها

لقد بينا فيما سبق ان الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية شيئان مختلفان غير مرتبطةٍ احداهما بالأخرى . قد لا تظهران معاً وقد لا تسيران معاً وقد تتعارض احداهما مع الأخرى ، بينما يتحتم انسجامهما لتصدق الديمقراطية وتكتمل عناصرها

كيف ظهرت الديمقراطيتان السياسية والاقتصادية متناقضتين وكيف عولج هذا التناقض او بعبارة أخرى كيف عرضت للعالم مشكلاتهُ الاقتصادية وكيف ساد رأس المال العملَ بعد ان تقررت المساواة بين الافراد واستتبت الديمقراطية السياسية ؟

إن العهد الذي نأخذه أساساً لاستتباب الديمقراطية السياسية في العالم هو عهد الثورة الفرنسية ، حيث ظهرت فيه الديمقراطية لأول مرة على نمط انساني بحت باعتبارها حقاً مشاعاً لجميع الأمم والافراد ، لا تختص بهِ دولة دون أخرى ولا تستأثر به جماعة دون باقي الجماعات

والشيء العجيب المدهش في الثورة الفرنسية انهُ بينما قررت الديمقراطية السياسية الصحيحة حررت الافراد من قيود العبودية وهدمت امتيازات الطبقات وجردتهم من السلطان، خلقت في الوقت نفسه مبادىء الاستعباد الاقتصادي . ويخيل الى الباحث ان أثر الديمقراطية السياسية في الحياة الاقتصادية وبال ورجوع الى الوراء إذ أوجدت في العالم ما هو شرٌّ من القيود والسلاسل التي كان يرسف فيها الناس ، أوجدت الفقر والجوع والحرمان وعزلت الفرد عن جماعته التي كانت تتولى سنده وحمايته

لقد تمَّ هذا الأمر غير المنتظر بسبب ان الثورة الفرنسية قد غالت في تطبيقها مبدأين تأسست عليهما :

المبدأ الاول : «الفردية المطلقة» بمعنى أنها لا تعترف بالكيان الحقيقي الاَّ للفرد وحده. فما الدولة الاّ مجموعة من الافراد . وما سلطان الشعب الاَّ امتداد لسلطان الافراد ، وليس بين الدولة والافراد مكان لكائن من الكائنات،فهدمت طبقة الاشراف والكهنوت وهدمت جماعات العمال واصحاب الاعمال وجردتهم جميعاً من كل سلطان وامتياز

المبدأ الثاني : « الحرية المطلقة » والحرية ليست سياسية فقط كحرية الرأي والدين والعبادة ، وحرية القول والنشر والاجتماع ، ولكنها اقتصادية أيضاً كحرية العمل وفتح المتاجر واكتراء العمال بأجور الجوع

و« الفردية والحرية » كلاهما خير ونعمة . الاَّ أنهما شرٌّ ونقمة اذا ما أسيء استعمالهما . فالفردية اذا ما تجاوزت حدودها أنتجت التفكك وحرمت الفرد من الحماية الفعالة التي كان يتمتع بها كعضو في جماعة . كذلك الحال بالقياس الى الحرية فاذا ما أطلقت من عقالها كانت الفوضى بينها تترك القوي يستبيح حق الضعيف ، وتترك الخبيث يتلاعب بالنزيه ، وتترك الجشع يستأثر بجهد العامل صاحب الحق في انتاجه . تقترف هذه الآثام على مشهد من الجميع ينظرون في عجز وألم الى الثروات الطائلة ذات الرائحة الكريهة تبني صروحها على اطلال الفاقة والخراب العام

لقد عانى القرن التاسع عشر كله ، ولا تزال الانسانية تعاني شؤماً وارتباكاً وتعساً وشقاءً بسبب المغالاة في تقديم الفردية والمغالاة في اطلاق الحرية. ومهما نسع في معالجة أهوال هذه المشكلات فيكاد اليأس يأخذ بخناقنا لأننا لا نزال نحمل تركة الماضي المثقلة بالمشكلات والصعاب

كيف تراكمت جميع هذه المشكلات على الانسانية ؟ نختصر الاجابة عن هذا السؤال بأن الانسانية اجتازت اولاً مرحلة طويلة ، ساد فيها نظام الطوائف وساد فيه السلام الاجتماعي فتحقق به التوازن الاقتصادي بين العمال وأصحاب الأعمال وبين المنتجين والمستهلكين الى ان استنبطت الآلات الميكانيكية وقامت الصناعات الكبيرة فظهر ان نظام الطوائف عاجز عن ان يواجه حاجاتها ، بل كان معطلاً لها لا يسايرها في طريق التقدم . ولذلك اضطرت الحكومات الى هدم نظام الطوائف بل تركت الأمور الاقتصادية للافراد يتصرفون فيها وحدهم بحسب مصالحهم او أهوائهم دون ان تحل محله نظاماً آخر . فسادت الفوضى وساد الاضطراب الى ان أرغمت الحكومات اخيراً على اتخاذ مقومات للحد من فوضى الحرية والفردية وتفصيلاً لكل ذلك نقسم بياننا الى الابحاث الآتية :

البحث الاول : نظام الطوائف فضائله وعيوبه

البحث الثاني : هدم نظام الطوائف وظهور الرأسمالية في جبروت مستغلة العمال

البحث الثالث : الحد من تهور الرأسمالية وافتتاح عهد الديمقراطية الاقتصادية

البحث الاول : نظام الطوائف
عيوبه وفضائله

قبيل الثورة الفرنسية كان النظام الاقتصادي السائد في أوربا كلها نظاماً مناقضاً لمبدئي الفردية والحرية . ومعنى ذلك ان الانتاج لم يكن حرًّا ، وان العمل لم يكن حرًّا . بل كان يستأثر بهما طوائف تجمع كل طائفة منها المشتغلين بمهنة واحدة يحتكرون الانتاج

ولقد شاع نظام الطوائف طوال القرون الوسطى في أوربا وفي آسيا وشمال أفريقيا وفي مصر ايضاً، ولا يزال بعض أحياء القاهرة يحمل للآن أسماء هذه الطوائف كالنحاسين والطبالين والسقائين والخيمية والمغربلين والعقادين واللبانة وسوق السلاح والصاغة

والفكرة الاساسية لنظام الطوائف ان يتجمع أهل كل حرفة او مهنة في هيئة واحدة تشمل المشتغلين بها عمالاً وأصحاب أعمال

وكان لكل طائفة إحتكار مهنتها ، بمعنى أنه لا يجوز لفرد ما ان يشتغل بعمل من أعمال

مهنة او حرفة ما الاّ اذا كان مقبولاً عضواً في طائفة هذه المهنة او هـذه الحرفة ، يتبع قوانينها ولوائحها ويحتفظ بتقاليدها

وكانت هذه القوانين واللوائح والتقاليد تحدد كيفية الانتاج وأثمان المنتجات ، وكمياتها توزّع على أصحاب الاعمال كلٍّ بحسب مقدرته وبحسب حاجة الاسواق . كما تحدد عدد العمال في كل مصنع وعدد الذين يجوز التحاقهم بالطائفة كل عام

وكانت تبين شروط الالتحاق والانتساب . فلا يدخل في الطائفة كل من هبَّ ودبَّ . بل يرجع ذلك أولاً وأخيراً الى حاجة العمل الى الأيدي الجديدة

يبتدىء المنتسب الى الحرفة او المهنة « صبيًّا » أي تلميذاً « apprenti » يدفع عن تعليمه أجراً عالياً . ويُمضي في التدريب زمناً طويلاً لا يقل عن سبع سنوات وقد يصل في بعض الحرف الى اثنى عشر عاماً ، يتتبع فيها « معلمه » الذي يتعهد تربيته ويلقنه أسرار الصنعة في دكانه او مقيماً في منزله آكلاً شارباً نائماً

فاذا ما أتمَّ الصبي مدة تعليمه بنجاح ، أصبح عاملاً Compagnon وبحث عن عمل عند أحد المعلمين يقتات منه . وفي هذه الحالة يُفرَض على العامل تمرين جديد لا تقل مدته عن خمس سنوات يؤدي بعدها امتحاناً ويقدم تحفة فنية اذا نجح فيهما قبل معلماً ، وأبيح له والحالة هذه ان يفتح دكاناً يشتغل فيهِ مستقلاً يساعده في ذلك عدد محدد من الصبيان والعمال

قدر البقـاء لنظام الطوائف طوال القرون الوسطى الى قبيل الثورة الفرنسية لانهُ نظام اتفق وطبيعة الاشياء في ذلك العهد الذي سادت فيهِ الصناعات اليدوية ، ذلك العهد المسمى بال Artisanat . ومن فضائل هذا النظام انهُ تعهد بالتعليم الفني والصناعي واحتفظ بالمهن والحرف في مرتبتها الرفيعة وأنشأ خير العلاقات بين اهل الطائفة الواحدة عمالاً واصحاب اعمال

فـكان أهل كل طائفة يجتمعون مع الشعور بانهم متكاتفون متضامنون يعملون على رفعة الطائفة ورقي المهنة . ولا يشتغلون لمجرد الكسب وحسب ، ولكن ايضاً مع الاعتقاد بانهم يؤدون رسالة واجبة عليهم نحو الجماعة فيحسنون الاداء . ويضعون همهم وشممهم في الاحتفاظ بشرف المهنة وبكرامة الطائفة قبل نظرهم الى مصلحتهم الخاصة

وكانت علاقات أفراد الطائفة بعضهم ببعض أشبه ما يكون بعلاقات الاسرة الواحدة : فيها الرئيس وفيها الاعضاء لكل منهم درجة تفرض عليهِ الطاعة لمن يعلوه مرتبة . فلا حرب بينهم ولا تنازع على الأجور ولا على شروط العمل . وكانت سلطة صاحب العمل سلطة رب الاسرة فيها رحمة وفيها شفقة وفيها حدب على الفقير والصغير وفيها تقويم لعملهِ وخلقه ، لا استغلال فيهِ ولا إرهاق

إلاّ أن عهد الطوائف لم يحتفظ دائماً بفضائله بل تداخل فيهِ عيبان كانا السبب في هدمه

العيب الاول : تحولت تقاليده من الخير الى السوء بأن استعاض مشائخه بالنفوذ والمحسوبية من الامتحان والتحفة الفنية في إرتفاع العامل من درجته الى درجة المعلمين حيث أجازوا في النهاية لأي شخص أن يصل الى الاستاذية مقابل مال يدفعه كما أجازوا لابن صاحب العمل أو لزوج ابنته ان يحل محله في مصنعه دون قيد ولا شرط . وقد غلب والحالة هذه عنصر المال على عنصر الفنّ وابتعد المعلمون عن العمال وفقد العمال أمل الارتفاع الى طبقة أصحاب الأعمال وانحفرت في النهاية الهوة سحيقة بين العمال وأصحاب الأعمال

العيب الثاني : لما اخترعت الآلات الميكانيكية وظهر عهد الصناعات الكبيرة والانتاج الكبير عجز نظام الطوائف عن مسايرة التقدم الصناعي فقاوم اهله إدخال الآلات الميكانيكية في الصناعات واضطر أقيال ذلك الزمان الى استصدار مراسيم بانشاء « فابريكات » سميت « بالفابريكات الملوكية » كانت تعمل خارج المدن تحت حراسة الجنود

كل ذلك أفضى الى قيام مشكلات واضطرابات فمن جهة بدأ العداء بين العمال واصحاب الأعمال . ومن جهة ثانية نافس اصحاب الاعمال بعضهم بعضاً . ومن جهة ثالثة قاوم اهل الطوائف السلطات العامة في حمايتها للفابريكات الجديدة والصناعات الميكانيكية التي كان من أوضح نتائجها إيجاد العطل في صفوف المنتجين عمالاً واصحاب اعمال

ولما تدرّجت الحال سوءًا حرمت الحكومات إجتماع الطوائف . وتبعتها الثورة الفرنسية التي هدمت نظام الطوائف بقانونها المعروف باسم قانون Le Chapelier الصادر في ١٤ — ١٧ يونيو سنة ١٧٩١

البحث الثاني : نتائج هدم نظام الطوائف

ظهور رأس المال واستغلاله العمال

هدمت الثورة الفرنسية نظام الطوائف دون أن تحل محله نظاماً آخر . فأصبح العمال بين طرفة عين وانتباهتها عزلاً مفككين لا قوانين تحميهم ولا نظام يرعاهم في وقت كانوا أحوج مايكونون الى التنظيم والحماية بسبب ظهور الرأسمالية في قوة ونمو وجبروت تجمع في الوقت نفسه بين أوضح المنافع وأحط الرذائل ، تجمع بين الاكثار من الانتاج وخلق الصناعات وبناء الثروات وبين استغلال العمال وخفض مستوى المعيشة

وكان من أسباب ذلك انهُ لما استنبطت الآلات الميكانيكية وادخلت في الصناعات كعنصر من عناصر الانتاج ، استغنى أصحاب الاعمال عن العمال الاخصائيين الفنيين من ذوي المهارة وطول المرانة . واكتفوا بالعمال الآليين العاديين

وتدفق العمال العاديون على المصانع وتنافسوا فيها وزاد العرض من جانب العمال وقلّ الطلب من جانب اصحاب الاعمال فتدهورت الأجور وتحكم أصحاب الأعمال في العمال وفرضوا عليهم الشروط القاسية واضطر العمال الى قبولها لضعفهم وفقرهم وشدة عوزهم فأضحى العمل سلعة رخيصة وضيعة حقيرة لا تكفي صاحبها أوده اليومي فعمّ البؤس وشاع الفقر في السواد الاعظم من الشعب وتكونت طبقة البؤساء الذين نزلوا الى حضيض الفاقة والجوع والحرمان

وقد تحققت في تلك الاوقات بعض النظريات الثورية الكارلمكسية التي تقول بتضخم الثروة في أعلى المجتمع وبزيادة الفاقة في أسفله . فاذا ما حسبتم متوسط ايراد الفرد في مجموع الامة وجدتموه — كما هو الحال الآن في مصر — يهبط يوماً بعد آخر هبوطاً مخيفاً مريعاً أعجز الناس عن مواجهة الحاجيات الضروريات للكيان ، فانحطت الاجسام وضعفت العقول وانطبعت مظاهر التعس والشقاء على المجموع الذي أخذ ينحدر طبقة بعد أخرى وجيلاً بعد آخر الى مهاوي التأخر والاضمحلال . ولقد تأثر الرأي العام بمشاهدة تلك الحال ، وبدأ أهل البصر من العمال المتيقظين يفتحون عيون اخوانهم ليقاوموا هذه المأساة . ولكن بمَ ، والقوانين تحرم عليهم أي نوع من أنواع الاجتماع

لقد اضطرّ العمال والحالة هذه الى التحايل على القانون . فأسسوا جمعياتهم على هامش القانون تحت ستار هيئات قد يحللها القانون كجمعيات التعاون والمساعدة المتبادلة وما اليها

ولكن الادارة الحكومية اذا ما غضت الطرف حيناً عن هذه التشكيلات في جو من التساهل أباحته سماحة بعض الحكومات ، فانها كانت تأخذ عادة هذه التشكيلات بالعنف اذا ما زالت السماحة عن تلك الحكومات . فكانت تشرد العمال وتضطهدهم وتقبض عليهم وتحيلهم على المحاكم التي كانت تأخذهم بأشد العقوبات

فاضطر العمال الى التكون لا على هامش القانون، ولكن على الرغم من القانون في جمعيات سرية ، انتشرت في جميع البلدان الصناعية وامتازت بوسائل ارهابها الشنيعة الفظيعة من الاعتداء على النفس وقتل اصحاب الاعمال ومديريهم والانتقام من ذويهم الى حرق منازلهم وتخريب مصانعهم واغراق مناجمهم

فظائع هلعت لها القلوب ، واقشعرت من هولها الاجسام . وأثرت في الرأي العام تأثيراً عميقاً . فقرر مجلس العموم البريطاني تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق أسباب هذا الاضطراب ، أسفرت نتائج تحقيقها عن أن حرمان العمال حقّ تشكيل النقابات هو أصل الشر وسبب كل بلاء . فصدر قانون ١٨٧١ — ١٨٧٦ باباحة تكوين النقابات للعمال ولأصحاب الاعمال وسارت فرنسا في هذا السبيل فأصدرت قانون ٢١ مارس ١٨٨٤ المعدل بقانون ١٢ مارس ١٩٢٠ لهذا الغرض نفسه

البحث الثالث : الحد من تهور الرأسمالية
وافتتاح عهد الديمقراطية الاقتصادية

إن الاعتراف بحق العامل في انشاء النقابات هو حجر الزاوية وضعهُ العمال في بناء الديمقراطية الاقتصادية

قضى العمال والحالة هذه على عهد « الاقتصاديين الأحرار » الذين سادوا العالم بنظرياتهم من أواخر القرن الثامن عشر الى بداية القرن العشرين ، مدعين بأن قوانين طبيعية تتحكم في الشؤون الاقتصادية بالدقة والضبط اللذين تتحكم بهما في سير الأجرام السماوية . وقد ادعوا أيضاً أن المصلحة تحتم ترك الناس يرعون شؤونهم كما تترك الاجرام السماوية تسير في أفلاكها ، فان حصل هفو او غلط رجعت الاشياء الى أصولها من تلقاء نفسها

كل هذا كلام في كلام . وحقيقة الواقع ان سياسة الترك laisser faire أنتجت الفوضى الاقتصادية علاوة على ما أنتجتهُ من مفاسد ومظالم وارتباكات وأزمات . وأنتجت فوق ذلك انعزال الفرد عن جماعته الطبيعية التي تكفل حمايته فأضعفتهُ وأخضعتهُ لسلطان رأس المال وجردتهُ من كل سلاح يقاوم بهِ مساوئه وطغيانه

ولما عدلت الدولة عن سياسة « ترك الشؤون الاقتصادية » للافراد ، ولما ردت الدولة العمال الى جماعاتهم الطبيعية وأباحت لهم حق الاحتماء والانتظام في نقابات تزيدهم حياة وقوة وترسم لهم طريق الدفاع عن مصالحهم ، والأخذ بأسباب النهضة والتقدم ، أخذ بناء الديمقراطية الاقتصادية ينمو شيئاً فشيئاً بفضل جهود العمال وجهادهم المستمر وتأثيرهم في البرلمان وفي الرأي العام . وقد عاونهم في ذلك الحكومات والرأي العام اولاً ثم اصحاب الأعمال أنفسهم أخيراً . أما الحكومات والسلطات العامة فقد تغيرت آراؤها في ماهية العامل بعد أن عدتهُ اداة من أدوات الانتاج ووضعتهُ في مرتبتها . ولم تكن الدولة قد فطنت بعد الى انهُ شريك في الانتاج إن لم يكن العامل الأول فيهِ

وعلى هذا الأساس كانت الدولة تبذل جهدها في الاحتفاظ بالاجور الواطية بفكرة ان نقص الاجور فيهِ إنتقاص لتكاليف الانتاج . وهذا الاقتصاد ضرورة لخفض الاسعار ، مما يشجع على الاستهلاك ويدفع رأس المال الى الاكثار من الانتاج جرياً وراء الربح الكبير واقتناء الثروة . ولم تكن الدولة قد أدركت بعد ان ثراء بعض الافراد ثراءً فاحشاً ليس ثراءً حقيقيًّا للبلاد . بل بالعكس ، فكثيراً ما كان بناء تلك الثروات الهائلة على حساب الشعب وفقرهِ . ودليل ذلك انكم اذا حسبتم نصيب الفرد من مجموع ثروة البلاد وجدتموه والعدم سواء مهما تبلغ ضخامة ثروات بعض الأفراد

وقد أخذت الدولة تشعر بأن التعس المتزايد يوماً بعد آخر في الصفوف الفقيرة قد يؤثر في النهاية في صحة الافراد ودرجة ادراكهم الفكري والثقافي وفي حيوية الشعب ونموه ورقيه وفي النهاية في مستقبل الامة نفسها

وانقلبت أوضاع السياسة العمالية من جانب الدولة : فبعد ان كانت تقمع بالقوة والقهر مطالب العمال في زيادة الأجور ، أخذت تشجعهم على المطالبة بذلك وتساعدهم على تحقيق مطالبهم . وقد أخذت من وجهة عامة تحسن أحوالهم وترفع مستوى حياتهم باعتبار أنهم الركن الهام في الانتاج وانهم السواد الاعظم من السكان وهم الرأس المال الحقيقي للبلاد تتقدم منفعته على سواه من رؤوس الاموال

وهكذا وضع الحجر الثاني في بناء الديمقراطية الاقتصادية بتحرير الافراد من ربقة المال

من ذلك الوقت والدولة الحديثة ترى — على خلاف ما كانت تراه الدولة السابقة — ان أهم وظيفة لها تعهُّد سواد الشعب بالحماية والرعاية ، تسعى في ترقيته وتقويته واعداد الحياة الهنية الرفيعة له

عنيت الدولة أولاً بالصحة العامة للافراد خصوصاً عن طريق وقايتهم من الامراض . تساعدهم على نظافة الجسم ، ونظافة المنازل والمصانع ، وتشجع البلديات على اعداد المياه الصالحة للشرب وبناء المجاري . كما ان الدولة تقاوم الامراض الوبائية وتعد المستشفيات العازلة ومختلف المصحات . وكذلك عيادات للتطبيب خصوصاً من الامراض المسببة من الاختلاط الاجتماعي او الجنسي . وتحتفظ بالصحة بالسهر على سلامة الأغذية ومحاربة الفاسد منها والمغشوش . وتنشىء معامل التحليل لمختلف الأغراض الطبية ، والمطاعم الرخيصة تسدُّ بها حاجة الشعب الى التغذية الصحية الرخيصة كما انها تحارب تعاطي المسكرات والمخدرات

وعنيت الدولة ثانياً بسكنى الطبقات الفقيرة بالقضاء على الاكواخ والعشش الرديئة والتشجيع على بناء المنازل الصحية الرخيصة يقيم بها الافراد والجماعات . وتقوم هي ببنائها من تلقاء نفسها . وتتخذ في ذلك مختلف السبل منها ما هو منصوص عليه في قانون Le Loucheur الصادر قبيل الحرب الماضية في فرنسا ومنها ما هو خاص ببناء مدن بأسرها تحوطها الرياض ويطلق عليه اسم Cité Jardin أي «مدن الحدائق» ومنها أنواع أخرى يضيق المقام عن ذكرها

وعنيت الدولة ثالثاً بالرياضة العامة والترفيه عن الافراد . فشجعت الكشف ودفعت البلديات على بناء ميادين الرياضة ومدرّجاتها وأحواض السباحة . وأصبح الهم الاول للبلديات القيام بالعمران فهي تبني دوراً ومجموعات للمدارس والمستشفيات والعيادات وأحواض السباحة ودور البريد والندوة حيث يستمع المواطنون لمختلف الاذاعات اللاسلكية وحيث يشاهدون مناظر السينما

المسلية أو التعليمية والثقافية. هذا خلاف المتنزهات والملاهي العامة، ورياض الاطفال وما اليها

وعنيت الدولة رابعاً باقتصاد الافراد تحوطه بالاعانة والتنمية: أما اعانتهم فعند الحاجة. ثم هي انشأت لهم مختلف التأمينات ضد حوادث العمل والمرض والعطل والشيخوخة والوفاة. وأما التنمية فالتشجيع على الادخار اولاً بانشاء صناديقه تحيطها بمختلف الضمانات، وبالتشجيع ثانياً على إنشاء جمعيات لمختلف أنواع التعاون، وبالسعي ثالثاً الى زيادة الأجور سواء بالمطالبة بها أو بتقرير حد أدنى لها

وعنيت الدولة خامساً بشؤون الطفولة والامومة. فأصدرت التشريعات الحامية للشاب وللطفل وللام، وأنشأت معاهد تشرف على الامومة قبل الولادة وبعدها، ومعاهد تتعهد الطفل منذ الولادة وتتدرج به مع تقدم سنه الى ان يصل الى التعليم وهو في عنفوان القوة يقبل على الحياة مستعداً لها مملوءاً بالرغبة في العمل والأهلية لخدمة الوطن

ان نصيب الدولة في الميدان الاجتماعي عظيم جداً لا يقف عند حد ولا حصر. بل انه يزداد كل يوم نمواً وتنويعاً. ولقد اصبحت وظيفة الدولة في النهوض بأسباب التقدم العمراني وظيفة أساسية وصرنا نتعرف درجة تقدم الامم لا من ثروات افرادها ولا من مظاهر بذخهم واسرافهم ولكن بعد منشآتها الاجتماعية وبقوة نفوذها في حياة الشعب تدفعه الى النهوض دفعاً. والدول الكسولة المتأخرة هي المتباطئة في طرق هذا الميدان، المتباعدة عن شعبها تهمله ولا تعرف له كياناً الا عند ابتزاز أمواله تصرفها في استمتاع الأغنياء وليبقى هو في جوعه وعراه راضياً عن حياة جهله ومرضه وفاقته وشقاه

بقي علينا أن نذكر أن التطور الاجتماعي يأخذ في اتجاهه الحديث الى تحرير العمال من ربقة رأس المال طريق اخراج العمال من طبقة الاجراء وادخالهم في طبقة الملاك

لقد تبينا فيما مضى ان العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال كانت شراً وعداء عند ما انتظم العمل على أساس الانتاج الكبير بالآلات الميكانيكية وعلى أساس ابتعاد العمال عن أصحاب الاعمال وذلك بعد هدم الطوائف التي كانت تجمعهم

ثم تكونت النقابات — نقابات العمال وأصحاب الأعمال — على انها اداة حرب ونضال بين طبقتي العمال وأصحاب الأعمال، تستخلص كل طبقة مصالحها من الاخرى بسلاح القوة والقهر، فمن تغلب منها طغى وتجبر. ومن انهزم وقف بالمرصاد حتى يأخذ بالثأر. وهكذا يتمكن العداء بين الطرفين ويدوم التناحر وتهدم في النهاية صروح للانتاج كان من مصلحة الجميع ان يحيطوها بالبقاء

الا اننا شهدنا — خصوصاً بعد الحرب الماضية — تياراً جارفاً يقلب أوضاع العلاقة

بين أصحاب الأعمال والعمال . وبعد أن كانت العلاقة حرباً وعداء ، بدأت تتجه نحو الصفاء والشعور بضرورة التعاون لمصلحة الانتاج العامة وللمصلحة الخاصة للعمال واصحاب الاعمال جميعاً

وترفع الولايات المتحدة الامريكية لواء الزعامة في نشر هذه الآراء الحديثة . ويرجع الفضل في كشفها الى مهندس عالمي ذي فكر عميق كان اول من وضع قواعد التنظيم الصناعي الحديث الذي حمل اسم Paylor فعرف مذهبهُ باسم الـ Paylorisme . يحوي هذا المذهب قواعد للعمل منها جعل العمل سهلاً معقولاً للاكثار من الانتاج ووضع العلاقات بين العمال واصحاب الأعمال على اساس التعاون والتضامن والثقة المتبادلة . وقد أخذ بهذه المبادىء الرئيس روزفلت عند ما وضع أسس الاقتصاد الجديد المعروفة باسم الـ New Deal أو les Nouveaux Codes Roosevelt لعلاج الازمة الاقتصادية بالولايات المتحدة

وقد سار على نهجه النابغة فورد صاحب مصنع السيارات الشهير حيث ساعد عماله على انشاء كثير من المؤسسات التي ترفع مستواهم . وقد إمتاز بأمرين

الاول : السعي في زيادة إنتاج العمال بزيادة ساعات الراحة والسهر على الصحة وتنويع اعمالهم بأن اهلهم للعمل شتاءً في مصانعه وصيفاً في مزارعهِ

ثانياً : رفع اجور العمال رفعاً لم يشاهده التاريخ من قبل ، مما يضاعف قدرتهم على الشراء فاستطاع كل عامل اقتناء سيارة من مصنعه وكانوا والحالة هذه اول معامليه العاملين بصدق على نشر سياراته في الاسواق

ولقد بنى معمل « باتا » علاقاته بعماله على أساس اخراجهم من كونهم ادوات مسخرات الى كونهم شركاء في مسؤولية العمل كل في دائرته يصيبهم ربحه ويحتملون خسارته

وتحققت فكرة التعاون بين العمال واصحاب الاعمال في شركات كثيرة حيث يجلس مندوبو العمال ومندوبو الشركة يتداولون معاً في تحسين أوجه الاستغلال والاقتصاد في النفقات مما ينشأ عنهُ ارباح للعمال تزيد اجورهم إرتفاعاً

ولقد نشأ عن زيادة الأجور في امريكا أن ساهم العمال في الشركات التي يعملون فيها فأصبحوا مالكين لشطر كبير من اسهمها يدفعهم الى الحرص على حسن القيام بأعمالها والسهر على مصالحها

وأنشأ العمال كثيراً من الجمعيات التعاونية للانتاج ساعدت في توازن العلاقات بينهم وبين اصحاب الاعمال وانتشرت في جميع البلدان انتشار جمعياتهم التعاونية للاستهلاك

ولقد استلزم كل ذلك انشاء البنوك المالية التي اختصت بتمويل مشروعاتهم الاقتصادية وساعدتهم على الادخار والاحتفاظ بأموال النقابات . وأخذت هذه البنوك التي يمتلك العمال جميع اسهمها تقوى وتنتشر كلما قويت الصناعات التي يمتلكها العمال

البحث الرابع : معنى التحول الاخير الديمقراطية والحكم على مختلف ضروبها

ما معنى هذا التحول الجديد في علاقة العمال برأس المال ، وهو الذي نشاهده في خروج العمال من طبقة الأجراء الى طبقة الملاك ؟ وهل هذا يعنى القضاء على عهد الأجراء المسمى بالـ Salariat ويفضي الى تحول الديمقراطية الاقتصادية الى عهد جديد يتأسس على المساواة الحقيقية الصادقة أو على اعطاء الفرد من يوم ولادته حظهُ في الوصول دون عائق إصطناعي الى تلك المساواة ؟!

هذا التطور يبعدنا كثيراً من حالة البؤس والفاقة التي رافقت العمال طول حياتهم في القرن التاسع عشر حيث ازدهرت الرأسمالية وطغت بمادياتها على الانسانية المعذبة . لقد اشاع هذا التطور في صفوف العمال الرخاء والسعادة والشعور بالامتلاك والكرامة ، وقضى على الهوة الساحقة التي كانت تفصل فيما مضى بين الغني والفقير

ولكن هل يفيد كل ذلك اننا قضينا على الرأسمالية وعلى مساوئها ؟ ان الرسمالية تعاني الآن متاعب جمة . وقد يتفق الجميع على أنها في النزع الاخير ، ويتحدث الجميع عن نظام جديد يعلن الدكتاتوريين تفاصيله في طبل وزمر وتهويش وتشويش ، بينما يتكلم عنه الحلفاء في تردد واناة وفي شيء من الضعف ...

إن البلد المخلص في مبادئه ، العظيم في اقتصادياته هو الاتحاد السوفييتي . وهو محط الانظار لجميع الاحرار والموئل الذي تلجأ اليه الديمقراطية الصادقة في أيامها السود التى نمر بها الى ان تحين فرصة النصر لأن تنشر ألويتها على العالم الجديد

وإذن فلنسأل سؤالاً أخيراً ، هل من الخير للديمقراطية أن يكون الاقتصاد فرديًا أو اجتماعيًا . هذه نقطة شائكة لا أريد زيادتها تعقيداً بزيادتها تفصيلاً ، فأختصر الاجابة عليها بما يأتي :

إن عنصر الاستهلاك في الاقتصاد هو بطبيعته من شأن الافراد

اما من جهة الانتاج ، فيجب أن نقرر مبدئيًا أن الفرد حقيقة كائنة ، وأن الجماعة حقيقة كائنة . ولقد كان للانتاج الفردي وللانتاج الجماعي مزايا لكل منهما ومضار . والامثلة على ذلك عديدة لاتقبل الحصر تجدونها مسرودة سرداً وافياً في الكتب الخاصة بأزمة رأس المال

فان كان هناك أفراد متقدمون ناموس قادرون على القيام بالمشروعات الاقتصادية تركنا لهم الانتاج من غير غضاضة دون ان نعطي لهم فرصة استغلال الغير بالربح غير المشروع

وإن لم يتوافر في بعض البلاد أفراد متقدمون من النوع السابق اوكانت هناك مشروعات

كبيرة يعجز الافراد عن القيام بها او كانت هناك مشروعات مثمرة او تتطلب نوعاً من الاحتكار فلا بأس من ان تتولاها الدولة بنفسها

على أنهُ لا توجد في العالم بلدان تتمسك بالاشتراكية الكلية او بالفردية المطلقة :

فقد يقضي النظام الاقتصادي الجديد N. E. P. في الاتحاد السوفييتي بأن تهيمن الدولة على الاقتصاد . ولكن الدولة تبيح الملكية الفردية والتعامل التجاري واستغلال الارض بواسطة الجمعيات التعاونية Kolkhoses

***

وفي بلاد تركيا ، تستغل مواردها الاقتصادية شركات يمتلك نصف أسهمها الافراد والنصف الآخر أو ما يزيد عليه قليلاً تمتلكه الدولة

على أن الفردية المطلقة لا تسود أيضاً في بلادها المختارة كانكلترا والولايات المتحدة حيث كوّن الأفراد شركات هائلة واتفاقات بين الشركات تؤدي الى الاحتكار وتمنع المنافسة . وهي في استغلالها أقرب ما يكون الى الاستغلال الاشتراكي

***

وفي فرنسا تقوم الدولة بعدة احتكارات في استغلال الدخان والكبريت والبريد والأزوت وبعض مهابط المياه المولدة للكهرباء ، وغير ذلك من الاقتصاديات كما تستغل شركات متحدة جميع أنواع السكك الحديدية

***

وفي مصر تستغل الدولة سككها الحديدية . وقد أثبتت كفايتها وعلو كعبها في هذا الميدان مما لا يبيح ترهات بعض الموظفين الجامدين الذين يرددون من وقت لآخر بأن الدولة لا يمكن ان تتدخل في الاستغلال الاقتصادي

***

والحقيقة والواقع انهُ ليس من الخير ان يتقدم الانسان في الشؤون الاقتصادية بحلول متطرفة قد تكون جامدة أو على شيء من الجرأة والتهور وأكره ما يجب ان نكرهه حركات الانقلاب الفجائية . لقد أطلت في بيان أضرارها فيما ذكرتهُ عن الثورة الفرنسية . ولقد مكثت بلاد الاتحاد السوفييتي طويلاً تعاني ثورتها الاقتصادية الى ان صححت مركزها في

ال N. E. P. وتحولت من الشيوعية المطلقة الى نوع من الاستثمار الفردي والاجتماعي — حتى وصلت اليوم الى أعظم ما يتصوره العقل من الرقي الاجتماعي والصناعي ومن النهضة الفكرية والادبية . وهي تقف اليوم في وجه المعتدي العاتي مرفوعة الجبين تصليه ناراً وحماماً وتهد من شوكته وجبروته ، واضعة نفسها سياجاً متيناً منيعاً أمام كل عدوان على الانسانية

***

هذه هي كلمتي الاخيرة عن الديمقراطية الاقتصادية وخلاصتها — مع إقراري بتنوع وسائلها وأساليبها — ان يمتنع استغلال الانسان للانسان وان توجه الاموال العامة الى خدمة الجماعة وان يتساوى الجميع في حفظ الحياة الرفيعة الراقية

العلم

بين النظم الدكتاتورية والدمقراطية

محاضرة الاستاذ فؤاد صرّوف

العلم والدمقراطية ، قوّتان رئيستان من قوى العصر الحديث وهما أبداً قوتان متفاعلتان فالعلم ونتاجه النظري وتطبيقهُ العملي يتيح للدمقراطية ، العناصر التي توسّع من نطاقها وترسّخ من أركانها وتعمّم من نعمها . والدمقراطية ، تهيئ للعلم التربة والجوّ اللذين يزكو فيهما غرسهُ وينضر ورقهُ وينضج ثمرهُ . أما العلم والدكتاتورية فقوتان أبداً متنافيتان ، فهي تتخذ من نتاج العلم أداة لتقييد العلم وكتم أنفاسه وهو يأبى القيد وإما أن يهجر الارض التي يلقاه فيها واما أن ينحني ويرزح تحت عبئه ثم يذوي ولا ينتعش الاّ بعد مشقة وتعهّد طويل . وقد عني كاتب اجتماعيّ ايطاليّ كبير ، من نحو عشر سنوات بتصنيف كتاب ، عنوانهُ « امتحان الدكتاتورية » وطلب الى طائفة من كبار الكتّاب أن يكتبوا فصوله ، وهي عشرون فصلاً أو تزيد ، فكتب أندريه موروى فصلاً في « الدكتاتورية والرجل العظيم » واميل ڤندرفلد الاشتراكي البلجيكي فصلاً في « الاشتراكيين والدكتاتورية » وولترفون مولو رئيس الاكاديمية الألمانية في « الدكتاتورية والذهن الألماني » وجوليلمو فريرو المؤرخ المتوفى من عهد قريب في « الدكتاتورية في روما القديمة » وسائر الفصول على هذا النمط . وهي تتفاوت طولاً من خمس صفحات الى ثلاثين صفحة أو أربعين . وطلب المصنف الى العلامة البرت اينشتين ، أن يكتب فصلاً في « العلم والدكتاتورية » فكتب فصلاً في عبارتين اثنتين ولم يزد . قال : « الدكتاتورية تعني كمّ العقول والافواه فالعاقبة الضمور والهدم . واما العلم فلا يزدهر الاّ في جوٍّ من الحرية » . وقول اينشتين ، فيه فصل

الخطاب . لا لأنهُ اينشتين ، ولـكن لأن اينشتين ، لخص في عبارتيه حكمةً أيَّدتها دهور متوالية من تاريخ الارتقاء الانساني

ذلك بأن نواة الصلة ، بين العلم والدمقراطية من جهة، ثم بين العلم والدكتاتورية من جهة أخرى . هي صورة الحرية ومنزلتها في الاجتماع البشري — في ارتقائه الفكري وفي تطوُّر نظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعاً

العلم والحرية

لست أعرف انقلاباً في العصر الحديث ، أعظم شأناً ، وأبعد أثراً في الحضارة والحياة ، من الانقلاب الاجتماعي الذي أساسه تطبيق قواعد العلوم الطبيعية على مقتضيات العمران . فقد سيطر الانسان بالعلم على طائفة غير يسيرة من عناصر الطبيعة وقواها ، واستخدمها في قضاء ما ربهِ فتضاعفت قوته ، وزادت ساعات فراغهِ ، واتسعت قدرته على الانتاج . وقواعد العلوم الطبيعية وما استعملت له ، تدخل في كل كبيرة وصغيرة من حياتنا سواءٌ أفرديةً كانت أم قومية أم دولية

وقد أصبح المهندسون من جهة والكيميائيون من جهة أخرى في منزلة مبدعين ، يبارون الطبيعة في استحداث كل عجيب مفيد . انهم صيّروا الأرض كالـكرة التي يلهو بها الطفل ، بما استنبطوه من وسائل المواصلات والمخاطبات السريعة

فاليوم أبطأ ما تكون رسالةٌ ان نطت عاجلها بريش القشعم
حمِّل ألوكنك الفضاء يؤدِّها شرراً الى أقصى مدًى متيمِّم
فالجوُّ بالقطبين طرسٌ دائرٌ والبرق أسرع ما ترى من مرقم (١)

كلُّ هذا وغيره كثير جديدٌ ، يعود تاريخه الى مختتم القرن الماضي . والمرجَّح ان بين الاحياء الآن كثيرين ما فتئوا يذكرون الهندسة الـكهربية وأربابها وهم يحاولون اثبات وجودهم في العقد الثامن من القرن الماضي . او يذكرون الانباءَ الاولى من التليفون وكيف قوبلت بالاعراض والريب ، حتى وليم طمسن ، المشهور بلورد كلفن ، أُعجب وعجبَ حين رأى التليفون حقيقة واقعة يراها ويسمعها بعد ما تناهى اليهِ خبرها . ان هذه

(١) من قصيدة لخليل مطران في الاحتفال بكشف الستار عن تمثال المغفور له الشيخ ابراهيم اليازجي

الاطفال العلمية — اذا استعملنا لفظ فرادي في وصف هذه المستنبطات الجديدة — نَمَت واشتدَّ ساعدها ، فزادت سيطرة الانسان على الطبيعة سيطرة قوية ، فهو أطول عمراً ، نتيجة لهذه البحوث والكشوف ، وأوفر راحة وأوسع علماً ، وأعظم قدرة على الانتاج ، وعلى الرغم من هذا الصراع الرهيب ، أقول انهُ أفهم لضرورة السلام والتعاون

ولكنَّ هذه المخترعات والمستنبطات ، التي نطلق عليها غالباً صفة « العلم » ليست في الواقع إلاّ ثمرَ شجرة « العلم » ، ومع أن الثمر يانع ، فلا كيان لهُ بغير الشجرة ، ومع ان الشجرة عاتية ، وجذورَها ممتدَّةٌ في تربةٍ تغذيها وتمدُّها بعناصر الحياة ، فكيان الشجرة نفسها ، متصل بهذهِ التربة ، فاذا جفَّت ونزعت منها العناصر التي تتقوَّم بها حياة الشجرة تمشى اليبس في جذعها وغصونها ، وسرى الذبول والذواء في ورقها وزهرها وثمرها . والتربة التي انتشرت فيها جذور شجرة العلم هي تربة « الاسلوب العلمي » وعنصر الحياة الأول في هذه التربة ، هو حرية البحث ومما تنطوي عليهِ من حريَّات أخرى ، كحرية النشر ، وحرية تبادل النتائج العلمية مع طوائف العلماء في كل مكان . انما العلم مذكراتهُ

ولعلَّ أعظم خدمة أسداها العلم ، وأمجدَ أثر تركهُ في حياة البشر العقلية والاجتماعية ، يتلخصان في عبارة واحدة : هي كشف الأسلوب العلمي . وليس ثمة ظل من الشك — على قول العلامة مليكن — في أن المعنى الخاص بعصرنا والصفة المميزة لحضارتنا عن كل حضارة سبقت ، انما هما كشف الأسلوب العلميّ ، والنتائج التي أسفر عنها تطبيقهُ

هذا الكشف لم يتمَّ في عصرنا ، ولكن آثارهُ المتجمعة لم تبد دانية القطوف ، جلية الأثر ، إلاّ في النصف الأخير من القرن الماضي وما انقضى من هذا القرن . فما هو الأسلوب العلمي ، الذي نشير اليهِ ، وما سرُّ الطريقة التي جرى عليها غليليو في القرن السابع عشر ، فأفضت الى ما ينعتهُ الفيلسوف هويتهد ، بأنهُ أعظم انقلاب حدث في نظر البشر في الكون والحياة

يقوم هذا الأسلوب على المبدإ التالي : — في البحث عن الحقيقة ، لا تبدأ بمسلّمات أو نظم فلسفية كما فعل فلاسفة الأقدمين على اختلاف مذاهبهم . ثم لا تعتمد الأقوال المستنبطة من مجرَّد التأمُّل في النفس ، وهو الطريق الذي جرى عليهِ أئمة الفلسفة المدرسية ، عندما كان المعلمون الأول من طراز أرسطو المرجع الأخير ، يقاس كل قولٍ جديد بما قالوا ، ويمتحن كل مستنبَط من الرأي بما طوَوْهُ بين دفّات مؤلفاتهم . فالتجريب هو المعتمد في الأسلوب العلمي ، هو محكمة الحقائق التي لا ترتبط ارتباطاً معيَّناً بفلسفةٍ ما . قد يستعمل العلماء الجارون على هذا الأسلوب طريقة الاستنتاج من مسلّمات معيَّنة في مراحل معيَّنة من البحث .

ووضع النظريات ، وتبديلها بين الحين والحين ، لا ندحة عنهما لتعليل الحقائق المتاحة . ولكن التجربة هي الصفة الأساسية والمرجع الاخير . واقرار نتيجتها ، لا يتمّ إلاّ اذا أعيدت مراراً في كل مكان يبدو لباحث أن يعيدها ، وإلاّ اذا أسفرت في كل مرة عن النتيجة نفسها ، كائناً من كان المجرّب الاول ، ومنزلتهُ بين علماء القوم وأفاضلهم

هذه هي التربة ، التي تنمو فيها الشجرة التي نصفها عادةً بشجرة العلم . والبحث العلمي الجاري على هذا الأسلوب ، غايتهُ توسيع نطاق المعرفة بكشف نواميس الطبيعة والحياة ، بغير نظرٍ الى ما يحتمل في المستقبل من تطبيق عمليّ . فكلارك مكسويل ، لم يفكر في عجائب الراديو المنوّعة ، عندما استخرج المعادلات ، التي أثبت بها وجود أمواج غير منظورة تشبه أشعة الضوء في النواميس التي تخضع لها . وعندما أقبل هرتز على معادلات مكسويل ، وحاول إثبات صحتها ، أو خطاها بالتجريب ، لم يكن يفكّر في عجائب الراديو . ولكنهُ أثبت وجود الأمواج ، فكان الثمر اليانع ، في التلغراف اللاسلكي ، والتليفون اللاسلكي ، والراديو ، ونقل الصور والمرئيات بهذه الأمواج الخفية

ان سرّ الحياة في هذه التربة ، ان قِوَامَ هذا الأسلوب ، هو حرية البحث . فالباحث الذي تمضُّهُ غوامض الحياة ، وتومىء اليهِ أسرار الطبيعة بأصبعٍ خفيةٍ ، ويكون ذهنهُ مهيّأً ، عليهِ أن ينطلق خفيفاً من كل قيدٍ ، الى حيث يقوده البحث . فاذا قال لهُ البحث ، في العظم والدم والأحافير ، ان الانسان ، يمتُّ بصلات كثيرة الى طوائف الحيوانات التي هي دونهُ ، فعليهِ أن يخضع للدليل ، ولو كان الأئمة من قبل قالوا بغير ذلك . واذا هداه البحث الى أن الأرض ليست مركز الكون انقاد الى النتيجة ، ولو كانت تخالف ما قالهُ بطليموس الاسكندري ، أو ما أخذت بهِ الكنيسة . واذا تبيَّن ان الاحتراق هو الاتحاد بالاكسجين ، أخذ بهِ ولو قال رجال الثورة الفرنسية « ليست الثورة في حاجة الى العلماء » . واذا أيّدت الأرصاد قول اينشتين في انحناء أشعة الضوء ، وجب ألاّ تنكرهُ برلين لأن صاحب القول غير آريّ ، وأن يقبلهُ العلماء ولو أنكرتهُ برلين

فاذا انتفت حرية البحث ، سلب الاسلوب العلميُّ سرَّ حياتهِ ، واذا سلب الأسلوب سرَّ حياتهِ ، عاد الظلام يرين على العقول ، والسلاسل تقيّد الفكر ، أي ان شجرة العلم ، يتمشى اليبس فيها رويداً رويداً ، والذبول يسري في ورقها وثمرها . ان جميع مخترعات الأرض ، وهي من شجرة العلم في منزلة الثمر ، مردُّها الى ما كشف من نواميس الطبيعة ، وهي في منزلة الجذور

ان طريق حرية البحث ، وحرية الفكر ، كان خلال العصور طريقاً وعراً ، قامت على

جنباتهِ أنصاب لذكرى من حرق ، ومن قطع رأسهُ ، ومن عذّب ومن سجن ومن نفي . ولـكن اختبار البشر ، أثبت على مرّ العصور ، ان طريق الحريّـة العلمية أجدى وأنفع ، وهم لذلك يرتابون في كل قيد يفرض ويناهضونهُ كما سأبيّـن

ومن مفاخر الحضارة الاسلامية في إبان ازدهارها العلمي من الف سنةٍ ، أن الخلفاء والأمراء كانوا يبيحون للعلماء والباحثين حرية كاملة، بغير نظر الى مذهب او عنصر. ولاعجب في ذلك فالقرآن الـكريم حثّ على العلم ، وقد كان الاسلام دمقراطيًّا ، والدمقراطية والعلم قوتان متفاعلتان . وهـذه الحرية العلمية ، هي سرُّ مانفح بهِ العربُ الحضارة العالمية من تراث علميّ ضخم

الحرية العلمية والدكتاتورية

من المظاهر التي تستوقف العناية ، في تاريخ العلم والحرية ، ان المانيا ، كانت مهداً من مهود الحرية العلمية وقبراً لها

فالجامعات ومعاهد العلم العالي ، لا تستطيع أن تؤدي مهمتها وتضطلع بنشر رسالتها الاّ اذا أبيحت الحرية المطلقة لأساتذتها . فالحرية الجامعية ، ليست صفة تنتحلها طبقة مميزة من طبقات المجتمع البشري . ولـكنها أداة لا يستغني عنها المجتمع ، في سبيل ما يحتاج اليهِ وهو : تدريب الأجيال المتلاحقة من النشء تدريباً يمكنها من اسداء الخدمة الى المجتمع على أوفى وجه تتيحه أحوال الزمن . أما في ما يتعلق بالأساتذة أنفسهم ، فهذه المزية ، مزية الحرية المطلقة التي تباح لهم ، ليست في أوسع معانيها ، ولا يجب أن تكون ، الاّ كسباً يؤخذ ويحتفظ بهِ بالبحث والاتقان والاخلاص للحقيقة كما يرونها

وقد كانت الجامعات الألمانية ، في القرون الأخيرة ، في مقدمة المعاهد العلمية العالية ، التي طالبت بهذا الحق مطالبة قوية ، وفيها تمّ الاعتراف به تدريجاً . فقد انشئت جامعة جوتنجن في سنة ١٧٣٢ ، وهي تعد في طليعة الجامعات الألمانية ، التي طالبت بالاعتراف بقيمة حرية البحث وحرية التعليم في الجامعة . ومع ذلك كانت مطالبتها في عهدها الأول منصبة على مقاومة الاملاء عليها من قبل الحكومة ، دون الاحتفاظ بحرية المعلمين في التعليم . ولـكن في النصف الأخير من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين ، اتجه الاهتمام خاصًّا وتدريجاً الى ضمان حق الباحث في السير وراء الحقيقة في ميدان بحثهِ ، أنّى قاده البحث . وهذا ينطبق على سائر الجامعات بوجهٍ عام . ولعلهُ يتجلى في كلمة لتوماس جفرسن الدمقراطي الاميركي المشهور قالها في حفلة تأسيس جامعة فرجينيا سنة

١٨١٩ وهي « وتعرفون الحق والحق يحرركم » وهو من آيات الانجيل . ثم أضاف «ستقوم هذه الجامعة على الاعتراف للعقل البشري بحرية لا تحدُّ . لأننا هنا لا نخشى أن نسير وراء الحقيقة أنى قادنا السير ، ولن نخشى التسامح مع أي خطإٍ ما دامت حرية نقده ومقاومته قائمة »

وفي يونيو من سنة ١٩٣٧ احتفلت جامعة جوتنجن الألمانية بانقضاء قرنين على تأسيسها . وكانت جامعة هيدلبرج قد احتفلت احتفالاً من هذا القبيل قبل سنة ، فحضر المدعوون الى هيدلبرج ، من معاهد العلم في أقطار الارض ، ولكنهم شهدوا احتفالاً سياسيًّا ، لا حفلاً علميًّا وقوراً . فلما وجهت الدعوة الى جامعات أميركا وبريطانيا وفرنسا للاحتفال بعيد جامعة جوتنجن خشي ممثلو هذه الجامعات أن يكون احتفال جوتنجن ، احتفالاً بانقضاء أربع سنوات على الحكم النازي ، لا بانقضاء قرنين على تأسيس جامعة من أشهر جامعات المانيا ، وهي جامعة خسرت في خلال أربع سنوات من الحكم النازي ، نصف مدرسيها ، ونصف طلابها و١٥ في المائة من هيئة أساتذتها ، وتحوَّلت جامعة سياسية ، بعدما فقدت تقاليدها العريقة في حرية البحث . فاعتذر هؤلاء الممثلون عن تلبية الدعوة

وفي وسعنا أن نبحث ما أصاب الجامعات الألمانية في الثماني السنوات الاخيرة ، على أنهُ مثال للعلم في ظل النظم الدكتاتورية ، تحت الموضوعات الآتية :

١ — الموقف من الحرية الجامعية

٢ — الموقف من بعض العلوم ونظرياتها

٣ — الموقف من التبادل العلمي الدولي

١ — يعتقد النازي ان أستاذ الجامعة يجب أن يخدم الدولة ، لا بالبحث الحرّ الذي يفضي الى الحقيقة في ميدان بحثه ، وما قد تفضي اليه هذه الحقيقة من تطبيق علمي تجني الدولة فائدته ، ولكن بقبول المبادىء أو « الايديولوجيا » التي يقوم عليها نظام الحكم ، ولا يكتفي بأن يقبل الأستاذ ما يفرضه عليه الحكام بل عليه أن يمارس . فالتجرد عن الهوى أو ما درجنا على تسميته بالموضوعية في العلم محتقرٌ عندهم الآن ، ومعدودٌ مستحيلاً ومنافياً لروح الاجتماع

وهذا مناقض لما درجت عليه المانيا ، عند ما كانت جامعاتها في أوج ازدهارها ، ومفخرة بين معاهد العلم العالي في الدنيا كلِّها ، اليها تحدَّى ركائب طلاب العلم ، وعلى أقطابها تنهال ألقاب الشرف وجوائز العلماء العليا . عندئذٍ كان يحق للاستاذ أن يقدم لفظ « فون » على اسم أسرته اعترافاً بشرف المنزلة التي بلغها ، بغير نظر الى جنس أو مذهب . وكان لا يسبق « الهر بروفسر » في الاندية والبلاط إلاَّ كبار رجال الدولة والجيش ، وكانت الجامعات

منتشرة في طائفة كبيرة من المدن ، وكان في بعضها كليات اشتهرت بعلم أو طائفة من العلوم مثل كلية الرياضة في جوتنجن وكلية الفلسفة في برلين ، وكان الطلاب يؤمونها من انحاء الارض قاطبةً

اما الآن فقد اغلق الألمان معظم جامعاتهم . وفقد الاستاذ منزلته إذ انصرف الطلاب سعياً الى منصب في الحزب بدلاً من تلقي العلم على استاذ مشهور . وفي اثناء الاحتفال بعيد جامعة هيدلبرج ، قال برنهارد رست ، وزير الثقافة ، في خطبته « ان الفكرة القديمة في العلم القائمة على الايمان بتفوق العقل قد ماتت » . ولم يكن فرانك وزير العدل دون زميله رست صراحةً ، فقد قال في خطبته في جمعية أساتذة الجامعات « ان الموضوعية القديمة هذيان » . وقال « والاستاذ في الجامعة الألمانية عليه أن يسأل نفسه الآن سؤالاً واحداً هو : هل عملي العلمي يسدي خدمة ما الى الوطنية الاشتراكية » . وقال كريك مدير جامعة فرانكفورت « لا نعترف بعلم الا العلم الذي يقبله النازي »

وقد طبقت هذه المبادىء وما هو شبيه بها ، تطبيقاً دقيقاً على نظام الجامعات ، فنزعت حقوق شتى من هيئات الأساتذة ، ومنحت للحزب او للحكومة فأصبحت « الجامعات » — على قول الاستاذ هارستورن احد اساتذة كولومبيا وصاحب اوفى كتاب في موضوع « الجامعات الالمانية في ظل الوطنية الاشتراكية » — فرعاً من النظام السياسي الذي يسيطر عليه الحزب النازي . وكل استاذ جديد يتقدم أو يرشح للتعيين في جامعة ما يجب ان يقنع ممتحنيه بأن ولاءه «للفورر» لا يداخله ريب ، والامتناع عن اقسام يمين الولاء ، بعد اثبات هذا الولاء في الماضي ، حاسم في الحيلولة بين الاستاذ والتعليم ، بل قد يفضي ، ومن المرجح انه يفضي الى مساوىء أخرى تصيبه . وإذا أقسم يمين الولاء للفورر « نشأت بينهما صلة — على قول ناطق رسمي باسم وزارة الثقافة — هي كصلة الرقيق بالأمير في عهد الاقطاع بالقرون الوسطى »

عجباً والله ! ان العلماء الذين بدأوا يأبون في عصر الإحياء ، أو العصر الذي تلاه ، ان يسلموا بما يقوله أرسطو ، لايمانهم بأن العقل يجب أن يبحث عن الحقيقة ، لا ان يستخرجها من أقوال القدامى ومؤلفاتهم مهما تسم منزلتهم ، وان يكون حرًّا في بحثه لا يخضع الا للدليل الماثل بين يديه ، هؤلاء العلماء مضطرون في المانيا الآن ، أن يقسموا يمين الولاء للفورر . وليس في هذا القسم من ناحية هذا البحث عيب ولا عليه اعتراض . ولكن اذا أقسموها أصبحوا منه في منزلة الرقيق للأمير السيد ، وعليهم أن يأخذوا عناصر نظرهم ، نعم حتى النظرة العلمية البحت ، من الدوائر الرسمية وهذا على الرغم من انهم خلفاء أولئك العلماء

الذين قاوموا مساعي الملوك من قبل للتحكم في معاهد العلم وفقاً لرغباتهم وأهوائهم

وليس هذا التحكم في التعيين والفصل والنقل والاعفاء ، كل ما هنالك ، بل ان الجوّ الذي يسود الجامعات الالمانية الآن ، هو جوُّ دسٍّ وتحذُّر. وقطيعة بين الاصدقاء والزملاء

وقد روى الاستاذ هارتسهورن حوادث كثيرة منها القصة التالية وهي مثالٌ. وملخصها ان أستاذين من الاساتذة كانا في احد الأيام خارجين من حجرة المعلمين في جامعتهما ، فوجدا حقيبة نسيها أحد زملائهما ،ففتحاها ليعلما منها ، حقيبة منْ هي ، فوجدا أوراقاً كثيرة تحوي مذكرات عن حديثهما القريب في الحجرة ، وحديث غيرهما من الاساتذة ، وهي أحاديث يتبادلها الزملاء على الغالب للبثّ والشكوى في غير تحرُّس أو قصد الاساءة الى الدولة . وكان واضحاً ان النية متجهة الى ابلاغ هذه المذكرات أو نحواها ، الى السلطات الادارية او الحزبية . والمكافأة عليها وعلى ما كان على شاكلتها هي الحظوة والترقي في سلّم الحزب ، وفي سلم العلم كذلك ! وعرفت القصة ، وألفى صاحبُ المذكرات نفسهُ مقاطعاً من زملائه، فلما سأل عن السبب وقيل له في المذكرات، أجاب في غير يسير من الدهشة والسخرية « وهل تظنُّ يا صاحبي انني وحدي بين الاساتذة في هذا » !

ومثل آخر : من عهد قريب أذاع مجلس أساتذة كلية الحقوق في احدى الجامعات الالمانية الجنوبية انهُ وافق على رسالة الدكتوراه لأحدهم ، ولكن موافقتهُ ، يجب ألاَّ تؤخذ دليلاً على انهُ يشاطر صاحب الرسالة رأيهُ المبثوث والمؤيد أقوى تأييد فيها وهو قرارٌ مألوف في المعاهد العالية . ويلوح ان الرأي في هذه الرسالة لم يكن مما يفخر بهِ النظام القائم ، فوجّهت المجلة الرسمية «جوغند اوندشت» نقداً لاذعاً تعنيفاً قويّاً الى مجلس أساتذة هذه الكلية لانهُ أحجم عن النهوض بالتبعة الواقعة عليه كما يجب وكما ينتظر

ومن الوسائل الخفية التي تعتمد في اقصاء اساتذة معينين ، لأن تعليمهم وعلمهم وموقفهم بوجهٍ عام لا يروق الحزب أن يُعفى استاذ ما من تولي عمله في لجنة الامتحانات وذلك تجنباً لاعفائهِ رسميّاً من مهام منصبهِ ، فلا يكون ذلك الاعفاء مثاراً للتأويل في المانيا أو للاعتراض والمناقشة خارجها . واذا انتشر الخبر بين الطلاب بان الاستاذ الفلاني لا يدعى الى تولي مهمة الامتحان ، بدأ الطلبة ينصرفون عن تلقي العلم عليهِ ، ثم يظهر سجل الجامعة وليس امام اسم هذا الاستاذ عدد الطلاب الذين يحضرون دروسهُ ، فيستدعيهِ الوزير أو من كان في منزلة الوزير ، وقد يحتفي بهِ ثم يسأله في براءة ودهشة ألا يظن أنهُ يحسن في هذه الاحوال ان يستقيل . والسؤال أمرٌ مستتر . وفي الوقت نفسه يقبل الطلاب — وهم جميعاً أعضاء في هيئةٍ ما من هيئات الحزب — على الاساتذة المرموقي المقام فيهِ . وقد يكون الفرق ، من

حيث المكانة العلمية ، بين الاستاذ المُعنَّى ، والاستاذ الذي تزدحم في بابهِ وفود الطلاب ، كالفرق بين الضليع والناشىء ، أو بين المتمكن والمتعثر . والامثلة على هـذا الاسلوب وغيره كثيرة

***

٢ — الموقف من بعض العلوم ونظرياتها

تأبى الدولة النازية ان تأخذ بمذاهب علمية شتى ، يأخذ بها العلماء في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها . وكان علماء المانيا نفسها قبل قيام النظام النازي يأخذون بهـا كذلك والاختلاف في ما يُعَدُّ حقيقة علمية ، مباحٌ وهو كثير الوقوع ، الى أن تثبت الحقيقة بالتجربة والامتحان ، ويقوم عليها الدليل العلميُّ المقبول عند جمهرة العلماء . والاختلاف في النظريات العلمية اكثر ، وهو مباح كذلك لان النظريات انما توضع لتفسير طائفة من الحقائق العلمية المثبتة ونَظمِها في صورة متسقة الاجزاء مفهومة . ولكنْ أساس الاختلاف مردُّهُ في الحالة الاولى الى عدم وفاء الدليل ، وفي الثانية الى الاعتقاد بأن نظرية أخرى أوفى بالغرض من نظرية معينة . ولم نسمع في تاريخ العلم الحديث ان عالماً حرًّا يعتدُّ به ، أنكر حقيقة ، أو أبى الاخذ بنظريةٍ ما ، لان مكتشف الحقيقة او صاحب النظرية ، من سلالة تختلف عن سلالته ، او لانهُ دمقراطيٌّ او شيوعيٌّ أو مسلمٌ او مسيحيٌّ . اما في المانيا النازية فرفض الاخذ بنظريات معينة ، والاعتراف بعلوم معينة ، يرتدُّ الى مثل هذه الاسباب . وتفرضهُ الدولة على علمائها ، لانهُ يتفق ونظامها السياسيَّ والاجتماعيَّ أو يخالفهُ ، لا اكثر ولا أقل . ومع ذلك فالاسباب التي تستند اليها في رفض الاخذ بنظرية ما ، تتنوَّع وفقاً للرياح السياسية التي تكون غالبة في وقتٍ ما . فقد ندَّدت المانيـا مثلاً بمذهب النسبية المشهور المقرون باسم اينشتين . وليس جميـع العلماء الاحرار بمجمعين على الأخذ بكل مقتضياتهِ . فمخالفته أو مخالفة بعض اجزائهِ ومقتضياتهِ ، ليس منكراً لذاته . ولكن الدولة النازية ندَّدت به لانهُ قطعة من « الشيوعية اليهودية » ، مهما يكن معنى هـذا القول . ولكن حتى الدولة النازية لم تلتزم جادة التمسك في التنديد بهذا المذهب . فقد وصفته « بالشيوعية اليهودية » قبل عقد الاتفاق الالماني السوفياتي في شهر اغسطس من سنة ١٩٣٩ . فلما عقد ذلك الاتفاق أسقطت لفظة « الشيوعية » من التنديد لئلا يسيء الروس استعمالها ، ووُصف مذهب النسبية عندئذٍ بأنهُ مثل بليغ على التفكير اليهودي المشوَّه المشوش . ترى بماذا تصفهُ الآن ، لو دعا المقام الى وصفه وبين الروس والالمان ما بينهم ! !

وعلماء المانيا الذين قبلوا النظام النازي يذهبون كل مذهب في تسويغ مجاراتهم لحكامهم وانني لأضرب مثلاً على ذلك بأحد اعلامهم فيليب لينارد وهو ذو مقام عالمي وحائز جائزة نوبل الطبيعية وقد أُطلق اسمه على معهد خاص بالبحث الطبيعي أُنشئ في جامعة هيدلبرج . هذا العالم يزعم ان النورديين دون غيرهم أسدوا خدمات جليلة واضافوا اضافات عظيمة الى العلم . وقد يكون العالِم الطبيعي عالماً كبيراً وبحاثةً متفوقاً ولا يكون دقيق العلم بالتاريخ . وقد يلتمس العذر للاستاذ لينارد في هذا . ولكنهُ مؤلف كتاب في سير العلماء من فجر التاريخ فالاطلاع على ما أسدته الشعوب المختلفة الى الارتقاء العلمي مفروض فيهِ . ولكن الروح الغالبة في الجامعات الالمانية — التي قدّمت وصفاً موجزاً لها — تحمل على الظن ان لينارد مجار لأسياد المانيا السياسيين ، ناسياً أو متناسياً ما اسداه العرب مثلاً من خدمات جليلة الى العلم، بحفظهم كنوز المعرفة القديمة من الضياع واضافتهم اليها اضافات جليلة ثم نقلها الى اوربا حيث كانت احدى الدعائم الكبرى التي قام عليها عصر الاحياء في العلوم . وناسياً أو متناسياً كذلك ما أسداه الفرنسيون والايطاليون والبولونيون واليهود وغيرهم من خدمات وما أضافوه من اضافات عظيمة الشأن

وقد كتب الاستاذ بيبرباخ ، أحد أساتذة جامعة برلين مقالات ندّد فيها بطريقة اليهود في معالجة الرياضيات . وهو واحد من جماعة من الاساتذة تذهب الى أن الرياضيات « علم أبطال » وان الالمان هم الذين كشفوا اللانهائية الرياضية، وان غرض الرياضيات كغرض الوطنية الاشتراكية هو تحويل الفوضى الى نظام . وهذه الآراء وغيرها مبسوطة مبذولة في رسالة تؤيدها وزارة الثقافة الالمانية ؛ وهي تزعم ان السلالة النوردية منفردة بشعورها الدقيق « بالمدى الفسيح » وانهُ من الواجب على كل مدرس ان يغذي هذا الشعور ليتقي بهِ الاطفال الالمان ، المنطقَ الذي يُعَدُّ لعنة الرياضيات عند الشعوب اللاتينية واليهود

ونظرة النازيين في الصلة بين العلم والدولة نظرة مرنة تتحوّل وفقاً للغرض السياسي . وقد قدمت مثلاً على ذلك في ما قالوه عن النسبية . وها هو ذا مثل آخر على هذه المرونة ، في ما يقولونهُ عن الآري وأوصافهِ . فعند ما تولوا الأمر في المانيا كان الكلام مصبوباً على الآري الأشقر ، الأزرق العينين المستطيل الرأس ، المخلوق حاكماً أو سيداً للناس ثم ظهر أن هذه الاوصاف لا تنطبق كل الانطباق على البثاريين ولا تنطبق انطباقاً ما على اليابانيين . وهناك ما يشير الى أن اليابانيين برموا بذكر اوصاف تلمح من طريق غير مباشر الى انهم طبقة منحطة من البشر، في حين كان هتلر وروبنتروب يخطبان ودّهم قبيل عقد اتفاق مقاومة الشيوعية في سنة ١٩٣٧ . فغيرت الاوصاف وقررت اكاديمية القانون الالماني في مستهل سنة ١٩٣٨ أن

ألفاظ « الآري » و « الدم الالماني » و« الدم المتصل بالدم الالماني بصلة القربى » يجب أن يستبدل بها لفظا «السلالة الأوربية» . وليس هناك في علم الأجناس سلالة أوربية . فلما اشتد النزاع الألماني البولوني ، وكان من المتعذر إنكار بعض الأوصاف المتقدمة على البولونيين — وبخاصة لأن بعض البولونيين تجري في عروقهم دماء جرمانية ، وكثير تجري في عروقهم دماء صقلبية ، وهي متصلة بصلة القربى بالدماء الجرمانية ، والحالة السياسية تقضي بمحاسنة الروس — انتقل الاهتمام في الكتابات الألمانية من الأوصاف والصفات الجثمانية ، الى العناصر التي تدخل في تركيب « الروح الجرماني » . وكذلك وصف البولونيون بأنهم غير جرمانيي الروح ، بغير أن يوصفوا وصفاً يسيء الروس — حينئذٍ — ولا فيه تلميح اساءة الى اليابانيين ، الذين وصفوا بأن عناصر روحهم تتفق وعناصر الروح الجرماني

قد يكون كلُّ هذا سياسة بارعة ، ولكنه حتماً ليس علماً

***

وعلى ذكر بولونيا أريد أن أضرب مثلاً على موقف النازي من العلم والمعاهد العلمية في البلدان المحتلة ولبابه اخماد روح الشعب الخاضع بابادة علمائه الذين قد يكونون نواة لنهضته العقلية . فعند ما خضعت بولونيا للحكم النازي ، دُمر معهد الطبيعة التجريبية في جامعة وارسو ، ونقلت جميع معدّاته العلمية الى الريخ . وأعدم الأستاذ بيالوبرزسكي أستاذ الطبيعة النظرية ، وهو من العلماء الممتازين . وفي جامعة كراكوفيا — وهي من أقدم الجامعات الأوربية — دعي أعضاء هيئة التدريس الى اجتماع يتلقون فيه تفسير مبادىء الوطنية الاشتراكية لكي يعرفوا ما عليهم ان يلقنوه طلابهم . فلما خرجوا من حجرة الاجتماع وجدوا مركبات تنتظرهم في الخارج فنقلوا بها الى المعتقلات ، ثم صدرت صفحة اتهامهم فاذا هي تحتوي على تهم ثلاث

أولاً — حاول الأساتذة ان يبدأوا دراساتهم الجامعية بغير ان ينبئوا السلطات الألمانية.

ثانياً — انهم مضوا في التعليم وفي امتحان الطلبة بغير ان يستأذنوا في ذلك . ثالثاً — ان جامعة كراكوفيا ما فتئت من خمسة قرون معقل الروح البولوني

ومن الجائز ان التهمة الاولى والتهمة الثانية ، من الجرائم التي يعاقب عليها في بلدان محتلة في أثناء الحرب — اذا صحّت — ولكن يلوح ان التهمة الثالثة هي بيت القصيد في صفحة الاتهام هذه وهي « ان جامعة كراكوفيا ما فتئت من خمسة قرون معقل الروح البولوني »

وقد مات ثمانية عشر من الأساتذة في المعتقل الأول ونقل خمسون الى معتقل آخر ليشتغلوا

بتكسير الحجارة ، والباقون أطلق سراحهم بعد ذلك . وما وقع في كراكوفيا وقع مثله أو على نمطه على تفاوت في جامعات ڤينا وبراج وڤرسوڤيا وكوبنهاجن واوسلو وبروكسل وليدن واوترخت ولوڤان وغيرها

***

وخلاصة القول في هذه الناحية من الموضوع ان الدولة النازية تنكر حرية العالِم وتعدُّ العلمَ أداة تتلاعب بها وفقاً لاغراضها السياسية ، وتتنكر للعلماء الذين لا يجارونها ولو كانوا آريين من صميم الآرية ، وتتنكر لهم على اطلاق القول اذا كانوا غير آريين من اقطاب العلم المعترف بهم في جميع انحاء العالم . وقد مات فرتز هابر بعيداً عن المانيا منتحراً وهو الذي أنقذها في الحرب العالمية الماضية من قلة الغذاء ونفاد المواد المفرقعة . واينشتين منفيٌّ وقد نزعت جنسيته الالمانية وصودرت أملاكه ومقتنياته . وغيرهم عشرات مثل شرويدنغر وبورن في علم الطبيعة ومايرهوف في علم وظائف الاعضاء وفرويد وكوهلر في علم النفس وفردينندلش في الفلك . ويقول الاستاذ نيدَم Needham استاذ الكيمياء الحيوية في جامعة كمبردج ان الفاً وثماني مائة وثمانين عالماً من الطبقة الاولى أعفوا أو طردوا من جامعات المانيا والنمسا بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٨ ومنهم ٢٥ في المائة من نائلي جوائز نوبل العلمية من الالمان والنمسويين . وليسوا جميعاً من اليهود

ويقول نيدَمْ كذلك ان معامل بحث متعددة قد أُلغيت وفرِّق رجالها مثل معهد « رونا » لكيمياء الخمائر (الانزيمات) ومعهد « اردمان » لتربية الانساج وبحث أشكال الأحياء (Morphology) ومعمل «مايرهوف» لبحث فسيولوجية العضلات. وقد بقي بعض تلاميذ مايرهوف في المانيا مثل لومان Loman — ولكنهم لم ينشروا بحوثاً جديدة خلال سنوات ثم ان علم الأجنة التجريبي علم وضع أسسهُ عالِمٌ ألماني هو ڤلهلم رو Roux وهو من أهم الأركان التي تقوم عليها علوم الاحياء . ولكن اكبر علمائه مشردون الآن وكرسي سپيمان — وهو شيخ هذا العلم في المانيا — في جامعة ڤريبورج يشغلهُ رجل كان في ما مضى يُعدّ عالماً كبيراً في علم الأجنة ولكن جلَّ اهتمامه الآن منصرف الى الطيران الحربي

***

٣ — الموقف من التبادل العلمي الدولي

ليس ثمة ريب ، في ان التبادل العلمي الدولي ، من أسرار تقدم العلم الحديث . وقد تكفي عبارة عابرة في رسالة علمية تكتب في المانيا ، لتحرك ذهن باحث اميركي ، الى كشف

خطير الشأن . وهذا وقع فعلاً في استنباط «السيكلوترون» او الجهاز الرحوي الذي يمكن أصحابه الآن من صنع مواد مشعة من عناصر غير مشعة بالطبيعة

***

ومن هنا فائدة المؤتمرات العلمية ، والمجلات العلمية التي تنشر فيها انباء البحوث الأصلية، وتبادل الاساتذة بين بلد وآخر

ولكن الباحث الالماني مقيَّد بشتى القيود التي تحول دون هذا التبادل او تحدّ كثيراً منهُ . فاذا تلقى دعوة من معهد أجنبيّ للتدريس ، او لتولي البحث في احد معامله ، او من هيئة علمية معترف بها ، لحضور مؤتمر من مؤتمراتها فعليه اولاً ان يقدم تقريراً الى مدير الجامعة أو الى وزارة الثقافة عن كل دعوة يتلقاها من هذا القبيل . وهذا امرٌ لا يعترض عليهِ . ولكنهُ — أي الباحث او الاستاذ — لايستطيع أن يقبل دعوة ما من هذا القبيل الاّ بموافقة الوزارة وعليهِ ان يعرض على الوزارة كل خطاب ينوي ان يلقيهُ او كل رسالة يقصد ان يتلوها او ان ينشرها ، حتى ولو كان بينها مقالات أعدت للنشر في المجلات الالمانية

وفي جميع هذه الحالات لا بدَّ من موافقة الزعيم النازي المحلي لعصبة مدرّسي الجامعات . وجميع الأوراق التي تبيح له قبول الدعوة يجب ان ترسل الى وزارة الخارجية ومكاتب حكومية أخرى ويتعين عليهِ في أثناء اقامته في الخارج أن يبقى متصلاً بممثلي المانيا الدبلوماسيين أو ممثلي هيئة الحزب المحلية ، وبعد عودتهِ عليهِ أن يعد تقريراً يحتوي في ما يحتوي عليهِ ، مشاهداته السياسية

واذا تقرر ارسال وفدٍ لحضور مؤتمر علميٍّ في الخارج ، عيِّن قائد ذلك الوفد من أعضاء الحزب الذين يصحُّ الاعتماد على ولائهم . فالتبادل العلمي الحرُّ ، في مثل هذه الأحوال بين الوفد الألماني ووفود سائر الأمم متعذرٌ ، والاتصال ببعض الزملاء الألمان المقيمين في الخارج صعب او مستحيل

وقرارات كل مؤتمر علمي يحضره وفد المانيٌّ ، في مسائل علمية بحت ، لا يجوز لهذا الوفد قبولها الاّ اذا كانت موافقةً للتعليمات الصادرة اليهم من الحكام

وليست هذه القيود بمقتصرة على الصادر العلمي من المانيا ، بل هي مفروضة كذلك في الوارد العلميِّ اليها ، من محاضرين وكتب ومجلات . والحجة المبينة في المرسوم الوزاري الصادر في ٩ يناير ١٩٣٥ على هذا الموقف هي : ان بعض المحاضرين أعربوا عن آراء لا تدل

على انهم من أولئك الأجانب المرغوب فيهم للمحاضرة في الجامعات الالمانية من ناحية السياسة الثقافية . حقًّا ان المانيا فرضت بيديها على نفسها حصراً عقليًّا

***

وفي سنة ١٩٣٧ حظر دخول مجلة نايتشر الى المانيا ، لانها احتجت على معاملة العلماء غير الآريين في المانيا . ومجلة نايتشر من المجلات العلمية العالمية ، التي تؤدي خدمة التبادل العلمي الأممي على خير وجهٍ ، وفي جميع بلدان العالم . وقد يبلغ عدد الرسائل العلمية الأصيلة التي تنشر فيها في سنةٍ واحدة الف رسالة ، من علماءٍ وبحّاث في ثلاثين بلداً او اكثر خارج بريطانيا . وفي طليعة العلماء الذين يوافونها بنتائج أبحاثهم ، لتعرَض على أنظار علماء العالم ، هم العلماء الألمان . وعلى الرغم من قانون الحظر الذي حال بين مجلة نايتشر وبين العلماء الألمان ، ظلَّ ناشرو الكتب العلمية من الألمان يرسلون الى ادارة هذه المجلة الكتب التي ينشرونها — الى ان نشبت الحرب — ليتولى مراجعتها ووزنها ، علماءُ متوفرون على موضوعاتهم منزهون في إبداء الرأي عن كل هوًى وغرض

العلم والدمقراطية

اذا كانت كلمة اينشتين : « الدكتاتورية تعني كمَّ الافواه والعقول فالعاقبة هي الضمور والهدم ، واما العلم فلا يزدهر إلاَّ في جوٍّ من الحرية » تلخص لُباب الصلة بين العلم والدكتاتورية ، فكلمة ڤولتير المشهورة : « انني أمقت ما تقول وأخالفك في كل كلمة منهُ ولكنني أدفع بحياتي عن حقك في قوله » ، تلخص لباب الصلة بين العلم والدمقراطية

فالدمقراطية من حيث هي نظام سياسيٌّ للحكم ، مفرغ في قالب الحكم النيابيّ ، ومن حيث هي نظرة فلسفية الى الاجتماع البشري وصلة الناس بعضهم ببعض ، وصلتهم بالدولة ، تسعى أبداً الى تحقيق حريّات شتى وضمانها ، وهذه الحريات ، من الارتقاء البشري ، في منزلة السائل الحيوي المندفع في العروق . وهذا السعي نابع من الايمان بأن السلطان الأول والأعلى على شؤون الناس يجب أن يكون للعقل لا للشهوة . وللفكر لا للدماء . وڤولتير وجون ستيوارت مل ، وهما قطب الدعوة الى الحرية كانا يعلمان أن الانسان أميل بطبعهِ الى الشهوة منهُ الى العقل ، فغرائزه متأصلة في تركيبهِ الجثماني من الوف السنين ، واما العقل فلا يعدو كونهُ طبقة جديدة على سطح تكوينهِ السيكولوجي ، ولذلك كانا مقتنعين بأنهُ لابد من اخضاع الشهوة أو الغريزة ، لضبط العقل المثقف المصقول . وانهُ ما لم يعمد الى أداة المناقشة المطلقة

من القيود ، والنقد الحرّ ، وما لم يتعلّم أن يستمع الى الرأي المعارض ، فلا أمل له في بلوغ الحكمة ، اي لا أمل له في تنشئة العقول التي تجعل المجتمع الأمثل او الدنوّ منهُ مستطاعاً ، ولو كان تحقيقه على وجههِ الأتم بعيد المنال

هذه النزعة الى تحكيم العقل ، هي الصفة التي تميز حضارتنا الحديثة ، في نظمها السياسية ونزعاتها الاجتماعية عما سبقها ، من حضارات ، وعما ينبت في أحضانها من نبات ـ دكتاتوري ـ غريب عنها . فلباب حضارتنا الدمقراطيـة ، ليس تقدُّمها المادي والصناعي مع اننا نبهر بهِ . ولا ثروتها وثورتها الصناعية التي أفضت الى الاستعمار . فالثروة بحدّ ذاتها محتقرة . والاستعمار أبداً ممقوت . ولكن لبابها هو خلاصة التراث الذي خلّفتهُ شعوبٌ شتّى ، فشيّدت صرحاً رفعت فيه من شأن الانسان وأعزّت من كرامتهِ . ففرنسا عن طريق ڤولتير وغيرهِ أيّدت ما للعامل الانساني من شأن عظيم في بناء الحضـارة والايمان بالعقـل ، والاصرار على ان للانسان المفكر كرامةً في ذاتهِ . وليس هذا بالشيء الجديد في التاريخ . فقد سبقت الحضارة الاسلامية اليه عند ما كانت في ابان عزها فبهرت العالم والتاريخ بعلومها وفنونها . ولكنّ سـبعة قرونٍ أو ثمانية انقضت قبل أن استكشف مفكرو فرنسا هـذه الحقائق الاساسية مرة ثانية وجعلوها عناصر أساسية في نظام فلسفي . ثم تمكنوا عن طريق الثورة الكبرى من جعلها أركان النظام السياسي الاجتماعي

وقد علمتنا الأمة البريطانية ان السلطان السياسيّ ينطوي على شيء أهمّ من مجرّد التعبير عن مصالح الجماعة التي في الحكم ، وأشهدتنا على ان السلطان والحرية غير متنافيين ، وان في وسع الانسان التمتع بالحرية بغير أن تنتشر الفوضى ، وفي وسع الحكومة ان تمارس السلطات بغير أن يعمّ الاستبداد

وكيفما قلبنا النظر في ارتقاء العالم في القرنين الأخيرين ، بعد عهـد الاستنارة ، نجـد المبادىء نفسها مفرغة في قوالب شتى . فثمة أولاً الفكرة الأساسـية التي قوامها ان الفرد الانساني غاية في حـد ذاته . وليس مجرّد آلة أو أداة تحركها قوة طاغية . واذا سلّمنا بأن الفرد الانساني لهُ قيمة في ذاتهِ ، استخرجنا من هذه القاعدة الأصلية ، القول بوجوب منح هذا الفرد بضع حريات أساسية ، لكي يتاح لهُ النمو العقلي والروحي المتسق . ومن هنا المطالبة بأن تطلق لهُ الحرية ليزن الأمور ويحكم عليها بنفسه وان يناقش وأن يبحث وأن يعرب عن رأيه . فالحريات المدنية والروحية هي روح الحضـارة وهي روح الدمقراطية . أما المخترعات والمكتشفات فلم تنبع إلاّ من الاعتراف بكرامة العقل وحرية الانسان ، والمواهب المبـدعة المولدة ، التي كشفت واخترعت ، لابدّ ان تخمد عند ما ينطفىء ذلك الروح ، فتغدو المواهب

جميعاً وكأنها جهاز كسّر محرّكه أو جسم فقد سرّ الحياة فيه

نعم ان الحكومات الدمقراطية لم تحقق كل هذا على وجهه الأوفى ، ولا على وجهه الذي يرضي . واذا كانت الحريات السياسية في بعض البلدان مضمونةً ، دستوراً وعملاً ، فان الحريات الاقتصادية ليست كذلك ، ولا الاجتماعية ، ولابدّ أن يؤثر ذلك في ممارسة الحريات السياسية. ولكن يكفينا أن المثل الذي نسعى اليه أمامنا مهما يكن بعيد المنال ، ونحن على ما فينا من نقص وجهل وأثرة ، نحاول ان نتغلب عليهما . فالحاجة الى مزيد من حرية العقل ، وحرية تثقيفه ، وضبط الشهوات واخضاعها . فعلينا أن نفكر بعقولنا لا بدمائنا ، لا أن نقلب الآية كما يريدنا الطغاة أن نفعل وكما فرضوا على شعوبهم أن تفعل

في هذا الجوّ ، الذي نشأت فيه هذه المثل السياسية والاجتماعية ، نشأ العلم الحديث وازدهر . وقد كان طريق حرية البحث والمناقشة والتعبير عن الرأي طريقاً وعراً . ولكن النتائج الباهرة التي أسفر عنها البحث العلميّ ذلّلت الصعاب ، ومهّدت الوعر ، فعزّزت ما اعترف به في بيان الحقوق الاميركي ، وبيان الحقوق الفرنسي من حق حرية الفكر وضمانها ، ومن ثمّ دخل هذا الحقّ الدساتير الحديثة وضمنتهُ الدول التي أخذت بأساليب الحكم النيابيّ

ولكن النصّ عليهِ في الدساتير ، شيءٌ ، وتطبيقهُ والتمتع بهِ شيءٌ آخر . فالنصّ عليه في الدساتير ، لم يكن كافياً للتغلب على جميع ألوان المعارضة لهذه الحرية ، من قبل جماعات مختلفة من الناس ، ظنّت ان مصلحتها مقدّمة على مصلحة المجموع . ولذلك كان سبيل الحرية الفكرية ، أبداً سبيل كفاحٍ ونضالٍ . ومن أمجاد الانسانية ، ان رجال الفكر المخلصين لرسالتهم ، أدركوا في كل عصرٍ ان النهوض بمهمتهم ليس فيه ما يغري ، إلاّ الوعد بأن كلّ من يؤدي مهمتهُ يفوز باحترام النفس ، ويحقّ لهُ أن يعدّ نفسهُ — على الرغم من النفي والتشريد والموت — جندياً في « حرب تحرير الانسانية »

حتى في البلاد التي اشتهرت بأنها مهد من مهود الحرية الفكرية ، كالولايات المتحدة ، كان لابدّ لرجال الفكر من اليقظة الدائمة لتأييد حقهم بالكفاح . وقد رأيت أن أضرب مثلاً أو مثلين على هذا وحسبي ذلك الآن

الجامعة وحرية البحث

كان التمسك بعيار الذهب من حيث هو أساسٌ للنقد ، مبدأً في منزلة العقيدة ، عند أهل الولايات الشرقية من الولايات المتحدة الاميركية ، وكان جلّهم من المحافظين . وفي سنة ١٨٩٧ دعا الدكتور اندروز رئيس جامعة برون ، الى استعمال النقدين الكريمين أي الذهب

والفضّة Bimetallism فساءَ رأيهُ هذا كثيرين من أمناء الجامعة وأصدقائها . نعم انهُ لم يعف رسميًّا من مهام رآسة الجامعة ، ولكنهُ تعرَّض لنقد لاذع من قبل أعضاء مجلس الأمناء فلم يسعهُ إلاّ الاستقالة . وعينت لجنة للاجتماع بالرئيس ، لا لتطلب منهُ التخلي عن رأيهِ بل للانكفاء عن اذاعتها لئلاّ يضرَّ نشرها بمصلحة الجامعة من الوجهة المالية ، وهي معتمدة كما نعلم على تبرُّع الموسرين . ولم يكن أساتذة الجامعة طرفاً في هـذا الجدال ولكن لم يسعهم السكوت على هذا التعرُّض لحرية الرأي . فأعدوا بياناً ناشدوا فيهِ مجلسي الأمناءِ الكف عن هذا التعرُّض ومما جاءَ في هذا البيان قولهم : ان عمل الامناء :—

« قائم على نظريةٍ اذا أصبحت أساساً لعمل واسع النطاق ، أكلت قلب معاهدنا ، وهي نظرية ان نمو الجامعـة من الناحية المادية ، أهمُّ من استقلال الفكر والتعبير المباح لرئيسها وأساتذتها . وان لمجالس الامناء الحق في أن يقترحوا حدوداً لهذا الاستقلال

« فليست وظيفة الجامعة أن تمثّل طائفة معيّنة من الآراءِ السياسية أو الدينية ، أو ان تدعو اليها ، بل أن تلهم الشباب محبة الحقيقة والمعرفة ، وأن تعلم بحرية وتسامح وسائل ادراكهما . وظيفتها أن تتيح تربية قائمة على الحرية لا على التحكم

« إن طلاّبنا سيعلمون ، ان صمت رئيسهم في بعض الموضوعات شُري شراءً أو فرض عليهِ فرضاً . . . فاذا داخلهم ريب في ذلك فانهم سيشكون في الاساتذة

« ونحن لم نتكلم دفاعاً عن آراء الرئيس المالية لأننا على العموم وعلى مدى نهمنا للمسألة مخالفون لهُ فيها . . . ونحن يهمنا طبعاً نمو المعهد من الناحية المادية وأشد اهتماماً من غيرنا بتقدمه واتساعه ، ومع ذلك لا نرى أنَّ نموَّه يحقّق ولا نعتقد أن نموَّه يمكن أن يحقق ، بالضغط السياسي والانقياد له . لأننا مؤمنون بان سيَّال الحياة في عروق الجامعة هو الحرية لا المال »

وتاريخ هذا البيان اول يوليو ١٨٩٧ وقد وقعهُ اربعـة وعشرون من اعضاء مجلس الاساتذة . ولـكن الرئيس اندروز كان قد قدّم استقالته ، بعد ما وُجّه اليهِ من لوم الأمناء ، فقال انهُ عاجز عن تحقيق رغبات الأمناء بغير التخلي عن حرية التعبير التي تمتع هو وزملاؤه بها وأسلافهم من قبلهم

وتوالت البيانات الموجَّهة الى مجلس أمناء جامعة برون ، وهي تناشدهم استدعاءَ اندروز وتقليده الرآسة ثانية ، ونزع وصمة تقييد حرية الرأي عن جبين جامعة برون . وطلب نحو ستمائة خريج من خريجي الجامعة أن يعمل الامناء عملاً من شأنهِ ابطال التهمة الموجهة اليهم وهي التهمة التي لبابها تقييد حرية البحث والتعبير عن الرأي في جامعة برون . وكتب اساتذة

دوائر العلوم الاقتصادية في جامعات اميركية اخرى — ومنهم توسيج في هارفرد وسليجس في كولومبيا — معربين عن أملهم في أن يمتنع مجلس اعضاء جامعة برون عن الاقدام على عمل ما يمكن ان يفسر بأنهُ تقييد لحرية الرأي في هيئات المعلمين في جامعاتنا . . . لأنَّ كل بحثٍ اداريٍّ او تحقيق في سلامة الآراء المعبَّر عنها في مسألة ما او مجموعة من المسائل ، لا بدَّ ان يحد حرية التعبير ويميل الى القضاء على الاستقلال العقلي ، ونقص احترام الناس لنتائج البحث . وتدخل رؤساء الجامعات الاخرى — مثل اليوت رئيس هارفرد وجلمن رئيس جونز هبكنز — فأرسلوا الى أمناء برون بياناً اقترحوا فيهِ عملاً من قبل الأمناء يفضي بالرئيس اندروز الى استرداد استقالته

وبعد ثلاثة اشهر اقرَّ مجلس أمناء برون باجماع الحاضرين (وكان خمسة من الاعضاء غائبين) توجيه رسالة الى الدكتور اندروز ينكرون فيها رغبتهم في تقييد حرية الرأي أو الحد من مدى معقول لحرية التعبير . وطلبوا الى الرئيس استرداد استقالته . فاستردها ولبث سنة في الرآسة ثم استقال ليتفرغ للتأليف

تقييد العلم بالتشريع

في صيف سنة ١٩٢٥ حوكم في بلدة ديتون بولاية تنيسي من الولايات المتحدة الاميركية مدرِّس شابٌّ يدعى سكوبس لانهُ علَّم الطلاب مذهب التطور العضوي ، مخالفاً بذلك شروط المدرسة التي يدرِّس فيها وقوانين الولاية القاضية بان يُعلَّم بصحة الاصحاح الأول من سفر التكوين عن الخلق . وكانت هذه المحاكمة اثراً من دعوة طويلة عريضة ، دعا اليها فريق من الناس ، فاصابت نجاحاً في ولاية او ولايتين وأخفقت في غيرها . إي ان جماعات منظمة من الناس حاولت ان تفرض قيداً على العلم والتعليم عن طريق التشريع . وقد كتبتُ في المقتطف في عدد اغسطس من سنة ١٩٢٥ قبيل المحاكمة : قد يكون المستر بريان Bryan — وهو سياسيٌّ دمقراطيٌّ وخطيب مفوَّهٌ ولكنه ليس عالماً — مصيباً في ان مذهب النشوء القائل بان انواع النبات والحيوان تولد بعضها من بعض جرياً على نواميس الطبيعة ، كما تولد عندنا القطن السكلاريدي من العفيفي ، وكما تولدت اصناف الكلاب المختلفة من أصل واحد أصلي على مرور الزمن ، قد يصحُّ قولهُ بان هذا المذهب يتوسل بهِ بعض الناس الى الاستخفاف بالأديان وإنكار فعل الخالق واباحة ما لا عقاب عليهِ قانوناً ، ولكن اذا كان مذهب النشوء صحيحاً لذاته وجب التسليم بهِ كما يجب التسليم بكل ما هو صحيح لذاتهِ

وقد يصدر حكم المحلفين بادانة الاستاذ سكوبس لانهم يختارون في الغالب من الصناع والتجار والعمال الذين يجهلون العلوم الطبيعية ولكن حكمهم يكون هزءًا لدى حكماء العصر .

فان مجمع تقدم العلوم الاميركي اقام ثلاثة من اكبر علماء البيولوجيا وهم الاستاذ كونكان استاذ البيولوجيا في برنستون في جامعة برنستون، والدكتور دافنبورت مدير النشوء الامتحاني (التجريبي) في معهد كارنجي في وشنطن، والدكتور اوسبرن رئيس امناء متحف التاريخ الطبيعي في نيويورك، فقرروا اولاً ان الادلة التي اقيمت على نشوء الحيوانات بعضها من بعض والانسان منها، لادليل على انها ظنون وما من مذهب علمي تأيد بأدلة أثبت من الأدلة التي تأيد بها مذهب النشوء. وثانياً ان الأدلة على نشوء الانسان كافية لاقناع كل عالم طبيعي (موالیدي) يؤبه لهُ في المسكونة، وهذه الأدلة تزيد عدداً وشأناً كل سنة. وثالثاً ان مذهب النشوء من أنفع المذاهب التي اختبرها الناس فانهُ دعا الى توسيع المعارف وعزز البحث الخالي من الغرض وساعد على التفتيش عن الحقائق مساعدة لا تثمن. ورابعاً ان كل تشريع الغرض منه تقييد مذهب علمي شائع مؤيد الى هذا الحد كمذهب النشوء يكون خطأ محضاً يضر تقدم المعارف ويؤخر ارتقاء البشرية بنفيه حرية التعليم والبحث الضرورية لكل تقدم ونجاح

واستفتت مجلة نايتشر طائفة من كبار رجال العلم والتعليم والدين في هذا الموضوع فقال الاستاذ مكبريد في ما قاله — وهو استاذ علم الحيوان في كلية العلم والفن الأمبراطورية بسوث كنسنجتن — ان الطريقة الوحيدة الفعالة لمقاومة الرأي الميكانيكي المادي هي ان ننتقده نقداً مقنعاً مبنيًّا على المبادىء الكمالية. وهذه هي الطريقة التي اتبعت في انكلترا ومن أكبر انصارها هكسلي ... وقد ارتقى هذا النقد بعد هكسلي ارتقاءً عظيماً فنجم عن ذلك ان جميع الناس في بلاد الانكليز ومنهم قساوسة الكنيسة سلموا بصحة مذهب التطور من غير ان يقبلوا الرأي الميكانيكي في الحياة والكون. وقال الدكتور بارنز رئيس أساقفة برمنغهام: «انني لأربأ بنفسي كرجل يجلُّ الحرية الفكرية عن أن أرى جماعة انجلوسكسونية تحاول ان تمنع نشر المعارف بالتشريع» وبعد ما بحث الموضوع من ناحية صلته بأقوال الأنجيل قال: «ان العاقبة الوحيدة التي لا بدَّ ان تنشأ عن مقاومتهم العلم باسم الدين، هي اغراء الوف من طلبة المدارس الأحداث بالتخلي عن المسيحية حاسبين خطأً انها مرتبطة كل الارتباط بهذا الغباء». وقال الاستاذ ارنست بارکر مدير كلية الملك بلندن «ان روح الحرية الذي أوجد المجالس النيابية وهو روح حياتها يجب أن يمنعها عن القضاء على روح الحرية الذي نفخ في معاهد التعليم وصار روح حياتها كذلك» (١)

وليس غرضي أن أعرض لموضوع المقابلة بين أنصار التطور وخصومه — وليس على ما أعلم لهُ خصوم بين العلماء الذين يعتد برأيهم — ولكن الغرض ان أبيِّن انهُ على الرغم

(١) راجع المقتطف نوفمبر ودسمبر ١٩٢٥ صفحة ٣٦٥ — ٣٧٠ و ٥٠٩ — ٥١١

من النصّ في بيان الحقوق الأميركي على حرية الفكر ، كان لا بدّ لأنصار هذه الحرية من ان يخوضوا في سبيل تثبيتها وضمانها معارك حامية

والسبب واضح لا يعتوره الغموض ولا ريب . فالغرض من التعليم تنبيه القوى العقلية وتدريبها ، وليس ثمة معلم يستطيع ان ينبه عقول تلاميذه ويدربها الاّ اذا استعمل عقله حرًّا من القيود . فاذا علّم ما يؤمر بتعليمهِ كان هو وتلاميذه كالآلة ، هو ينقل ما قيل له أن ينقلهُ ، وهم يقبلونهُ من غير بحث ولا مناقشة وكان العلم والتعليم سطحيين . ومتى قيد المعلم كذلك ، فقد احترامه نفسَهُ وما له من مقام وكرامة في نفوس تلاميذه ، واذا فقد مقامهُ في نفوسهم عجز عن التأثير في عقولهم . والتعليم الصحيح يتوقف على اشتراك المعلم والتلميذ في البحث اشتراكاً حرًّا ، هو يعلم ما يمليهِ البحث والفكر وهم ينقادون اليهِ لما في تدريبهِ من قوة فيقودهم في سبيل البحث والتنقيب ولا يستطيع أحد أن يقود غيره اذا لم يكن كلامهُ خارجاً من أعماق نفسه

والمعلم المستبد بآرائه المتعصب لها ينشىء طلبة جامدين ، والدولة التي تجري على نظام تعليمي هذا أساسه تنشىء أمة تهمل الحرية الفكرية اللازمة للارتقاء

اننا لا نستطيع أن نملي على مجلس تشريعي مستقلّ ما يجب أن يقرّر فيهِ . ان الرأي العام قوة عظيمة ولكننا لا نستطيع أن نكوّن رأياً عامًّا ناضجاً من غير مناقشة ، ولا مناقشة صحيحة من غير تعليم صحيح حرّ ، وتدريب للعقول على التفكير المستقيم . فاذا حاول مجلس من المجالس التشريعية أن يقضي على حرية التعليم قضى على نفسهِ لأنهُ قائم على حرية القول . واذا سعى الرأي العام الى طمس حرية الفكر والقول طمس صوته القوي ، لأن الرأي العام ينشأ من حرية التفكير والقول . وما من دولة دمقراطية تقدر أن تقضي على الحرية أو تخمد حرية الفكر بغير أن تقضي على ذاتها وتخمد شعلة حياتها

ولذلك قلت ، ان العلم والدمقراطية ، من حيث لباب الصلة بينهما ، قوتان متفاعلتان . الدمقراطية تكفل للعلم الجوّ الذي يترعرع فيهِ ويزدهر . والعلم يدرّب العقول على التفكير الحرّ المستقيم ، وهو ما لا غنى عنهُ في الدولة الدمقراطية . واذا صحّ ان صوت الشعب من صوت الله ، فيجب أن يكون صوتاً صادراً عن تفكير مستقيم ، وإلاّ صحّ فيهِ قول خصوم الدمقراطية : انصوت الشعب صدى لصوت الشيطان ، وهم يقولونها تسويغاً لكبت هذا الصوت

العلم والحرية الاقتصادية

اذا استبانت الصلة الأصيلة بين العلم والدمقراطية ، اتضحت صلات أخرى بينهما ، تتفرع على هذه الصلة الأصيلة . فالدمقراطية في معناها الأمثل تسعى الى تحقيق الحرية الاقتصادية

والاجتماعية علاوة على ضمان الحرية السياسية . لأنهُ اذا كان أفراد الشعب على جانب من الاكتفاء الاقتصادي ، كان أفراده أقل تأثراً بأقوال المهيجين الذين يدعونهم الى التفكير بدمائهم ، واحكم اشتراكاً في الشؤون العامة ، وأرشد رأياً فيها ، وأكثر استقلالاً في وزن الأمور . وليس ثمة ريب في ان ما أسداه العلم الى الحضارة سهل أسباب العيش على كثيرين من الناس ولكنه أفضى الى غير قليل من التفاوت والأثرة والتوزيع الجائر والنزعة المادية . ودواءُ هذه العلل ليس في اخماد شعلة العلم بل في زيادتها تأججاً ، ولكن على العلم والسياسة الدمقراطية ان يعملا معاً . على العلم ان يرشد الساسة والحكام ، الى ما فيهِ توفير الأحوال التي تعز من كرامة الانسان ، وعلى الساسة ان يأخذوا من العلم ، ويضمنوا بوسائلهم وأساليبهم ان ثماره لا تضيع جزافاً ولا يساء استعمالها في حياة الشعوب . واذا كانت السياسة في أثناء الحرب خادمة الخطة الحربية ، والعلم خادمهما معاً ، فالرجاء ان تغدو السياسة بعد الحرب خادمة العلم في سبيل المصلحة العامة . اذ لا بدَّ ان يكون العالم بعد الحرب جريحاً كسيحاً ، تشتد فيهِ الفاقة ، وتعظم الحاجة ، وهناك المجال الواسع لأيدي العلم الآسية وقدرة العلم على الأنشاء المنطوية في الفنون الميكانيكية والصناعية . ولا بدَّ من الاعتراف بأن حاجات الحياة هي جزءٌ من حقوق الانسان فالجوع يسخر الانسان وكذلك السيف . فالقضاء عليهما ينفخ معنىً وحياة في ذلك الحق الانساني الأصيل الذي بدأ بهِ بيان حقوق الانسان الاميركي « حق الحياة ونشدان السعادة »

ثم ان الدمقراطية باعلائها من شأن العقل ، تعلي من شأن التعاون وهو أساس السلام . والعلم الآن واقع تحت ظل غيمة قاتمة ، لأن المخترعات والمستنبطات الميكانيكية ، هي سبب هذه المآسي التي تجرُّها الحرب في ذيولها . ولكن العلم نفسه لا يخدم آلهة الحرب دون آلهة السلام . ان العلم يعطينا بيد الأسمدة وبيد أخرى المفرقعات . يجهزنا من ناحية بالأشعة السينية ووسائل الجراحة والمخدرات الطبية ومن ناحية أخرى بالمدافع الرشاشة ، والغاز الخانق والمغيبات . ولكن ما يجهزنا به العلم لأعمال السلام يفوق أضعاف أضعاف ما يجهزنا به لأعمال الحرب . فالمتفجرات تستعمل في الحرب للهدم والقتل . ولكنها تستعمل في السلم لحفر الانفاق وشق الترع وفتح المحاجر . والصلب لا يستعمل في صنع الأسنة والرماح وحسب ، بل يستعمل كذلك في صنع المحاريث وقضبان سكك الحديد والسيارات والحصادات ومئات من الادوات اللازمة في الصناعة والزراعة والتجارة

ولكن قوة الانسان سبقت حكمته . والعلاج تثقيف العقل ، وتمكينهُ من السيطرة على الشهوات . فالعلم لم يغير رغبات الانسان وشهواتهِ بل مهَّد له طريق تنفيذها . فاذا لم تصقل وتخضع لنواهي العقل ، وإذا لم يحكم الاتزان بينها وبين ما يمليه العقل ، أفلتت ، واتخذت من مآتي

العقل سلاحاً تدمّر به الحضارة . وان أزعم ان التثقف بأساليب العلم الصحيح الحرّ، مفض بعد طول الممارسة ، الى مهيع الحكمة والرشاد

ثم ان حقائق العلم وثمار العلم ، لا تميّز بين الاجناس والعقائد والمذاهب الاجتماعية . فالكينا تشفي المصاب بالبرداء سواءٌ أابيض كان أم أسود، وهنديًا أم أوروبيًا ، وشيوعيًا أم محافظاً، وقسيس كنيسة أم حاخام كنيس أم شيخ جامع

وكما ان العلم لا يميز هذا التميز بين الناس ، فجميع الشعوب اشتركت في بناء صرحه . وكلٌ دخل هيكله وفي يده قربانه . من المصريين الاقدمين والأشوريين والكلدانيين الى العرب والهنود الى اليونان والطليان والالمان والانكليز والفرنسيين والأميركيين وغيرهم . فالعلم في الواقع هو الجامعة العالمية الكبرى . وهو بهذا الفهم ، يجب ان يكون معواناً للدمقراطية ، في نضالها لتحقيق عالم أفضل من العالم الذي نعيش فيه

دستور العلم الدولي

وفي الختام اسمحوا لي أن اتلو عليكم « دستور العلم الدولي » كما وضعهُ مجمع تقدم العلوم البريطاني وأقره اعضاؤه في مؤتمرهم المنعقد في لندن في سبتمبر من سنة ١٩٤١

١ — حرية التعلم ، وفرصة التعليم ، والقدرة على الفهم ، لا غنى عنها في توسيع نطاق المعرفة ، ونحن العلماء نقول ان التضحية بها تفضي الى اهدار كرامة الحياة البشرية

٢ — الجماعات تعتمد في بقائها وتقدمها على معرفتها أنفسها وخواص الأشياء في العالم الذي يحيط بها

٣ — جميع الأمم وجميع الطبقات أسدت أيادي الى المعرفة وطرق استعمال الموارد الطبيعية والى فهم تأثيرها في الارتقاء البشري

٤ — المبادىء الاساسية في العلم تعتمد على الاستقلال مقترناً بالتعاون وتتأثر بحاجات الانسانية السائرة الى الامام

٥ — ان رجال العلم هم أمناء كل جيل على ما يرثهُ من المعارف الطبيعية . فيتعين عليهم ان يرعوا هذا الارث وان يضيفوا اليهِ ، بالوصاية الأمينة وخدمة المثُل العالية

٦ — جميع طوائف المشتغلين بالعلم اخوان في جامعة العلم العامة ، وهذه الجامعة نطاقها الأرض قاطبة وكشف الحقيقة غرضها الأسمى

٧ — إن المضي في البحث العلمي يقتضى حرية عقلية وتبادلاً دوليًا لا قيد لهما ، ولا يترعرع الاّ في حضن الحياة المتمدنة الحرة

الديمقراطية والأخلاق

للدكتور منصور فهمي بك

مدير دار الكتب الملكية المصرية

﴿ تمهيد ﴾ يحسن أن نتبين من عبارة « الديمقراطية » مدلولها وحدودها ، ففي تحديد معاني الكلمات خير عون على توضيح الحقائق العملية . وحين يفهم معنى اللفظ المتداول على وجه من الوجوه ، ثم يتغلغل هذا الفهم في قوى النفس المريدة الفاعلة ، يبدو أثر ذلك جليًّا في تقدير قيم الحياة وشؤونها ، ومن ثمَّ في أخلاق الناس ومسالكهم

تذكر كلمة « الديمقراطية » ، ويتردد صداها في الجماعات وحول الاسماع وقد يختلف ذاكروها وسامعوها في فهم معناها باختلاف طبقاتهم وثقافاتهم . حتى إنهُ ليلوح أحياناً للبعض من معناها محاولة إضعاف الفوارق التي فرضتها الطبيعة بين ضروب الناس ، وهيأتها فيهم ملابسات الحياة الاجتماعية ، بل لقد يذهب منهم من يحاول محو الفوارق كل المحو الى حد القول بتعميم المساواة فيما يصير الى الناس من أمور الحياة جميعاً

وقد يخيل الى بعض الناس كذلك أن « الديمقراطية » هي اتجاه الى التوسع في معنى الحقوق الفردية ، حتى ليذهب بهم هذا التخيل الى استساغة الافراط في استباحتهم شتى الحريات ، وفكاكهم من قيود الآداب كلما استطاعوا الى ذلك سبيلاً

وقد يبدو لبعض الناس أيضاً أن « الديمقراطية » تؤدي الى الخروج على كل سلطان ، سواء أروحيًّا كان هذا السلطان كسلطان الديانات والعقائد ، أم مستمدًّا من الحياة الاجتماعية

والنفسية كسلطان الأب والمعلم والحاكم ومن اليهم من ذوي السلطان الذي تفرضه طبيعة الوجود

ومهما يكن من تباين الافهام ،على دقتها أو بساطتها ، في تحديد معنى « الديمقراطية » وفي تخيل حدودها ، بل مهما يكن بُعد الفهم أو قربه من العلم بهـا على نحو ما يفقه أهل الذكر وطلاب الحقائق ، فان فهمها على أية صورة لابد أن يؤدي الى ما فيهِ تقوية شخصية الفرد ، وإبرازها في ميدان الحياة الاجتماعية مؤيدة بنزعات الحرية والاستقلال . على أنه ليس ينبغي أن يعوّل في فهم «الديمقراطية» على ما أشرنا اليهِ مما يجري في سواد الناس ويتناقله الجماهير . ولكن ينبغي أن يعوّل على ما يدرك المحققون ويطمح اليهِ المثقفون ممن يتقرون سير الفكر البشري ويتتبعون تاريخه في تقديره لمعاني «الديمقراطية» الحقة وصلتها بالأخلاق

﴿ ضروب الديمقراطية والاخلاق ﴾ وقبل أن نخوض في صميم الموضوع يجب ألاّ نغفل ما هنالك من ضروب شتى من الديمقراطيات وما هنالك أيضاً من ألوان متباينة للأخلاق . فقد توجد ديمقراطية اقتصادية ، وثانية سياسية ، وثالثة دينية . وقد تختلف الديمقراطيـة السياسية في بعض البلاد عنها في البعض الآخر ، فديمقراطية أميركا قد تغاير ديمقراطية الانكليز وكلتاهما مغايرة للديمقراطية في فرنسا ، أو في روسيا ، أو في غيرها من الممالك والأمم . وقد تجد في بعض الديمقراطيات أن اللون الانساني أنصع من اللون القومي ، كتلك الديمقراطية الفرنسية التي تقررت في الثورة الفرنسية الكبرى ، وعلى العكس من ذلك تجد اللون القومي أشد نصاعة في بلاد أخرى . وكذلك الشأن في الأخلاق ، فهي تمتاز في بعض ألوانها على الرغم من وحدة الأسس والأصول ،فقد تطبع الثقافة الانكليزية اخلاق الانكليز بطابع يميز مسالكهم عن مسالك الفرنسيين ، وقد تطبع الثقافة الاسلامية أهل الاسلام بطابع يتميز عن طابع الغربيين في أخلاقهم أو الصينيين او أهل اليابان

ونحن في حرصنا على ألاّ يتشعب الحديث نقصر القول فيما يلوح لنا من صورة محببة للديمقراطية تقارب بين أشتات الناس والطبقات في الثروة وفي بعض متع الحياة ، وتتوافرها أخلاق العدالة والغيرية والتراحم والتعاون ، وتتأكد عند أفرادها الراشدين أوضاع عقلية ووجدانية تؤهلهم للاشتراك في أمور الجماعة التي ينتمون اليها ، وابداء الرأي المستنير في تقدير الصالح العام ، مدفوعين الى ذلك بعاطفة صادقة ووجدان .

وكذلك نقصر القول في صورة من الأخلاق تجتمع فيها الاصول الأولى على ما هو متفق عليه في تعاقب الازمان والعصور ، وفي اختلاف البيئات والشرائع والعقائد والفلسفات. ولعلّ هذه الصورة من الديمقراطية ليست من نسج الخيال وحده ، فقد استطاعت بعض البلاد الاوربية كسويسرا والدانمارك والسويد والنرويج أن تحقق منها الجانب الكبير . ولعل

ما نقصد اليه من الاخلاق المرجوة يبدو فيما هو متفق عليهِ في الديانات من أخلاق الرحمة والحنان والعدل والاحسان والتعاون والتضامن والتآخي بين الناس . وكذلك في الاخلاق المدنية الفاضلة التي تلازم روح التقدم والحياة الديمقراطية الصحيحة

ولكي نمعن في حصر الحديث حول الديمقراطية ، نجتزىء في بحثنا بصورة من صور الديمقراطية السياسية التي قد يكون لها أفعل الأثر في تحقيق الصورة المتقدمة ، حينما تحدد هذه الديمقراطية السياسية بأنها حكم جميع الأفراد الراشدين في جماعة ما لشؤون أنفسهم وعملهم في سياسة مصالحهم المشتركة ، إذ يشتركون في هذا الحكم ، ويسوسون هذه المصالح. فالجماعة الديمقراطية توجب إذن أن يضطلع الجميع بمهام الحكم مباشرة أو بالواسطة ، واذن فهي تدع لهم أن يضعوا النظم والقوانين والمناهج التي يريد أفراد الجماعة او أكثرهم انتهاجها لصالح المجموع ، ويرون في تلك المناهج ما يرضيهم لأن فيها الحق والعدل والسعادة والخير في هذه الحياة الدنيا . ويستخلص مما تقدم ومما نتخيلهُ من صورة الديمقراطية المعقولة إن أشد الأخلاق صلة بها هي تلك التي تعين على تحقيق المصلحة العامة المشتركة التي تجمع بين خير الأفراد المتضامنين في وحدة من الوحدات الاجتماعية ، فما هي إذن أهم الأخلاق التي يجب ان يتخلق بها الأفراد جميعاً ليساهموا في خير المجموع ؟

لعلها كثيرة ، فمنها خلق الغيرية والعدل والرحمة والسخاء والقناعة والواجب وإتقان العمل وغير ذلك . وأحسب إن جماع تلك الأخلاق اللازمة للديمقراطية هو العدل والغيرية

ومما يجب أن نلتفت اليه هو أن هذه الاخلاق ليست كلها من عمل الفطرة والطبيعة ، فكثير منها من كسب التربية والارشاد وتوجيه الحياة الاجتماعية ، ومن ثمَّ فالصلة قوية بين التربية والاخلاق وبين تغلغل الحياة الديمقراطية في أمة من الامم . لأن الفرد الانساني الذي يتربى من المهد الى اللحد وتستقيم نظراته في الحياة بما يصل إليه من التربية والتهذيب ، وتتلوَّن أخلاقه طوعاً لمختلف المؤثرات — هذا الفرد خليق بأن تنسجم أخلاقه التي ينشأ عليها مع مطالب الحياة الديمقراطية التي تنتهي على الجملة الى التوسع في تقدير حقوق الفرد وتقرير واجباته أصح تقدير وتقرير

﴿ اكتساب الخلق الديمقراطي ﴾ وما دمنا قد قررنا أن أكثر الاخلاق اكتسابي ، فلنبحث اذن في خير الطرق والوسائل التي يغنم الفرد بها خلق العدالة وخلق الغيرة . وليس من شك في أن بيئة البيت والاسرة والقدوة الحسنة ، كل ذلك له عظيم الاثر في تلوين أخلاق الفرد ، ولكني أتجاوز الآن هذه البيئة البيتية لأخطوَ الى البيئة المدرسية وأثرها في الأخلاق ما دامت مصر قد أصبحت تقدر كما يقدر غيرها من البلاد الراقية قيمة التعليم العام والتربية

وحق أبنائها فيهما، وما دامت تحاول سوق ناشئتها جبراً الى هذا التعليم العام منذ فتوة السن لكي تهيىء هذا النشء للقيام بالواجبات يعملون لها في جماعة متضامنة ووحدة متماسكة . فالواجب الأول على المدارس إذن أن تثقف العقول بقدر من العلم والمعرفة الصحيحة الثابتة الواضحة تعين الافهام على الاصابة في الحكم على أمهات المسائل الاجتماعية والحقوق الفردية . وفي الوقت نفسه تؤكد هذه المدارس في نفوس الناشئين بمختلف طرائقها في التربية قيمة الفضائل اللازمة للديمقراطية وتعمل على أن تروضهم عليها بشتى الوسائل

ولكي يكون الفرد في أمة ما غيريًا عادلاً يجب أن يفهم أولاً معنى هذه الغيرية ويدرك قيمة ذلك العدل . وهل يفهم ذلك إذا خلا عقلهُ من ثقافة ذهنية واسعة وعلمية ناصعة ، تعين على تقدير ما ينبغي تقريره من هذه الاخلاق ؟

﴿ التربية العقلية والاخلاق ﴾ فأي ضروب العلم أعود بالنفع لتقدير الغيرية والعدل ؟ وأية المعلومات أكفل بخلق ذهن منطقي صحيح الادراك يهيمن على مسلك الفرد ويهديه في حياته الاجتماعية العامة ؟ وأية الدراسات أجل أثراً في تهيئة الفرد لحسن التفكير وتنوير البصيرة في ميادين العيش ؟ انهُ بالعقل وحسن التفكير يتسنى للمرء أن يميز بين قيم الغايات التي يتخذها أهدافاً له ، وبالعقل وحسن التفكير يتعرَّف المرء أقرب الطرق وأيسرها الى ما يبلغه هذه الغايات والأهداف . وإذا كان الخلق يستخدم في التزام السبيل الموصلة الى الغاية فان العقل والتفكير هو المرشد الأول الى هذه السبيل . فاذا كانت مكانة العقل من الخلق على هذا النحو فأول الواجبات اذن أن يتربى العقل ويهذب بحيث ترتفع عنهُ كل غشاوة تحول دون حسن التمييز . وعلى هذا يجب أن تكون التربية العقلية حائلة بين الفرد وبين كل ما يحجب عنهُ معاني الحق والعدل والغيرية . وعلى الجملة تكون التربية منطقية علمية تبنى على ما لا يقاوم من اليقينيات والمشاهدات والتجارب المقنعة والحق الواضح وحب الحق الواضح

ولعلهُ يبدو عسيراً ذلك الطموح الى صقل عقول الافراد جميعاً في أمة من الامم ، وتوفير الصحة والسلامة في فطرهم وأفكارهم ، بحيث يلتزمون الحق والعلم الصحيح والعدل والغيرية ، مما تطمئن بهِ الحياة الديمقراطية اطمئناناً وتتأكد . ولعلَّ مرجع ذلك العسر الى أنهُ ليس من الهين أن يكون لجميع الافراد حظٌّ متساوٍ من نتائج العلم والعرفان يبصرهم بمسائل الاجتماع ومصالح الحياة المعقدة المتشابكة . ذلك لأن الناس ليسوا سواء في الذكاء ، وإن كانت حظوظهم منهُ متقاربة ، وقد تكون الملابسات المحيطة ببعضهم مغايرة لما يلابس البعض الآخر في تهيئتهم لقبول النتائج العلمية والاقبال عليها . فمن شؤون صحية تداخل الفرد ، الى شؤون نفسية أو اقتصادية تحول بينهُ وبين ما يراد له . على أنه إذا كان التساوي

عسيراً بين مختلف الأفراد في الذكاء وتحصيل العلم وتنوير البصيرة وفهم الأمور الاجتماعية العويصة ، فان من اليسير أن يتقاربوا في تقدير ما يجيء به أهل الذكر والخبرة من الآراء . فالحياة الاجتماعية الراقية تمتاز بتنوع في الأعمال وتزايد في الاختصاص ، فان قدر لكل فرد من الأفراد في الحياة الديمقراطية أن يطمئن الى عمل المختصين فيما اختصوا به ، كانت النتيجة أن تقدر الجماعة قيم النشاط في مجموعها ، وأن يتلاقى الجميع في حسن تقدير هذه القيم التي تعود على مجتمعهم بالخير والتوفيق . وهنا ترسخ فكرة التضامن بين شتى الطبقات وذوي الاختصاصات ، ويتأكد شعور الأفراد بحاجة بعضهم الى بعض ، ويتواصلون مع تفاوت مراكزهم في الفهم وتباين وجهاتهم في الأعمال ، وتظهر إذن حرمة النظام . وكل ذلك من أجلى مظاهر الديمقراطية الصحيحة التي تنتهي بالفرد الى أن يكون للجماعة ، وتنتهي بالجماعة الى أن تكون للفرد

﴿ مختلف المعلومات والأخلاق ﴾ وربَّ سائل يسأل ما هي المقادير العلمية التي أشرت الى ضرورة تلقينها لتكوين الفكر المستنير في بيئة ديمقراطية ، ولانشاء جماعة تلتقي في المعرفة العامة الى حد مشترك بين الجميع ، دون أن يكون جميع أفراد تلك الجماعة علماء مختصين أو خبراء متفقهين . والجواب عن هذا السؤال يقحمني في عباب التربية حيث تتلاطم الآراء والنزعات ، وتتنازع التوجيهات والارشادات ، فحسبي أن ألمع دون تفصيل الى ما يجب أن يكون عليه الفرد من ثقافة عامة يمكن أن تستخلص مما يلقن في التعليم الابتدائي وبعض ما في التعليم الثانوي ، بشرط أن يتخذ لوناً جديداً من العرض والايضاح والتيسير ، فاذا أضيف الى هذا ثقافة المجلات والمحاضرات العلمية وغيرها من النشرات والاذاعات التي تبصر الناس بحقائق الحياة ، أمكن أن يجتمع من ذلك كله غذاء صالح لتنمية ذهن الفرد وحبه للحقيقة وتعويده احترام الحق والعدل مما يمكن فيه الخلق ، ويجعله صالحاً للقيام بقسطه في محيط ديمقراطي رشيد يتداول أهله الرأي في حرية واستقامة وسداد ، فتمضي الجماعة متساندة الى تحقيق آمالها الجسام في تطور طبيعي جدير بالديمقراطية الحقة البعيدة عن تيار الثورات الجارفة

﴿ الدين وتربية القلب ﴾ وإذا كان في تعميم التربية العقلية ما يعين على الحق ومن ثمَّ على الخير ، حين تعد العقول لقبول الاحكام الصحيحة ، فانه لا بد مع ذلك من تربية القلب والوجدان . والحديث في تربية الوجدان يطول ويتشعب كما يطول الحديث في التربية العقلية ويتشعب ، مع ان المقام مقام إيجاز ، وحسبي القول بأن الدين كان منذ القدم أكبر مستودع تستمد منه التربية الوجدانية السامية . ففي تاريخ الديانات أنها جميعاً تنهى عن العدوان الشخصي على اختلاف صوره ، وتحض على النظام والاستقامة ، وتوجه الى محبة الغير والاحسان والتراحم وغير ذلك من الفضائل التي أجمعت عليها شتى الديانات ، فيجب أن

تجري هـذه الفضائل في النفوس مجرى الدم في العروق ، وتسيطر على النزعات حيث تسيطر العقائد على توجيه الافعال وإن شيوع هذه الفضائل لازم للانسانية ديمقراطية وغير ديمقراطية

﴿ الفضائل المدنية ﴾ ولكن هناك فضائل أوجب وألزم للصبغة الديمقراطية وهي ما اصطلح على تسميته بالفضائل المدنية التي ترمي الى تمكين صفة الاجتماعية بين الناس وتسويد خلة التضامن بين الأفراد حين يعيشون جميعاً لخيرهم جميعاً . فادراك ذلك إدراك للغيرية التي استوجبناها للحياة الديمقراطية الصالحة

ويلوح لي أنهُ يتحتم في تقدير معنى الغيرية أن يعرف الفرد أولاً حقهُ الشخصي وواجبه حيال نفسه ، وذلك يقتضي استكمال شخصيته بالتربية الاستقلالية التي تؤهل نمو الذات بما فيهـا من قوى ومقدمات واستعدادات خاصـة ، لخير المجتمع ولحـاجات التضامن الاجتماعي ، ولهذا يجب أن يسود تقدير قيمة الحرية ويسود خلقها عند الافراد ، ويجب أن ينعم في ساحتها هؤلاء الأفراد ويتمتعوا ، على أن يحسنوا كيف يكون الوقوف عند حدود هذه الحرية ، لأن الحرية المطلقة لا وجود لها ولأنهـا وهم وخيال ، أما الحرية السليمة فهي مقيدة بالحق والعدل وتجنب الهوى والعمل للواجب والصـالح العام ، ومقيدة قبل كل ذلك وبعده بالغيرية التي هي الفضيلة المنشودة في الحياة الديمقراطية

ومتى كان الفرد المثقف ثقافة مقبولة في جماعة ديمقراطية ذا شخصية مستقلة حرة ، دون أن يتجاوز حدود هذه الحرية التي يبيحها هدى المنطق وفطرة الله ، فانه يصبح قوة من القوى العاملة وهمة من الهمم الوثابة في الجماعة . وتحتاج الهمم والقوى العاملة المتوثبة الى تنسيقها في سلك النظام وأخلاق النظـام . ومن مقتضيات النظـام خلق الخضوع للقوانين وما يشبـه القوانين في سيطرتها . وكذلك مراعاة الحرمات لذويهـا وإعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك خلق الوطنية ، حين تكون الوطنية تآلفاً وتجمعاً بين الأفراد المتلاقين على مصلحة جماعة ما في بيئة ما ، وهوى يربط الفرد بوطنه ويربط الوطن ببنيه ، دون أن يشاب ذلك بكراهة وبغضاء للجماعات المتغايرة في البيئات المتغايرة ، لأن الوطنية المشوبة بالكراهية والبغضاء وطنية مزيفة تشبه أنانية الأنانيين

وفوق ذلك لابد من أخلاق أخرى تمت الى هذه الأخلاق المدنية لا ينفسح المجال لتفصيلها الآن

﴿ لزوم الدين للديمقراطية ﴾ ويبدو لي في خاتمة القول إن الهدايات الخلقية الكبرى التي وصلت الينا من طريق الديانات ، أراها مطابقة لمقتضيات المنطق المنزه عن الشوائب ، فهي إذن جديرة بكل رعاية وعناية واحترام ، وإن في المسيحية والمحمدية وآثارهما والمأثور من تراثهما الخلقي ما يتناسق مع مطالب الديمقراطية المعقولة ، حين تتجه الديمقراطية الى التوسع

في الحريات لمصلحة الجماعة وحين يحد الدين هذه الحريات طوعاً لما يتطلبه الصالح العام ، فالديانات تأمر بالتواصي بالحق والعدل والتراحم والنظام وما الى ذلك من فضائل . والديمقراطية الحقة السليمة لا تقوم إلاّ على مثل هذه الأخلاق . وبما أن الدين مرانة للعقيدة فان الديمقراطية تقوى وترسخ كلما كانت متصلة بالقلب والاعتقاد

﴿ مصر والديمقراطية ﴾ ويلوح لي أن مصر تكسب كسباً عظيماً إذا اصطبغت اتجاهاتها الديمقراطية بصبغة الدين والاعتقاد ، فمصر صاحبة ماضٍ ديني طويل المدى في أغوار التاريخ ، وللدين في الأمة المصرية مكانة موموقة . ولعل الديمقراطية ترتفع كلما تسامت الى قدس العقائد ، واعتصمت بكنف الله الذي هو جماع كل عدل وخير وحق ورحمة

الديمقراطية والحياة الاجتماعية

محاضرة معضرة صاحب العزة الأستاذ الدكتور طه حسين بك

سيدى صاحب المعالى ، أيها السادة :

من أخص ماتمتاز به الحياة الاجتماعية فى كل أمة من الأمم أن الحقائق التى تحيط بها معرضة لخطأ كثير ، فلا بد قبل أن أتحدث في الموضوع الذى دعيت إلى أن أتحدث إليكم فيه من أن نتفق على بعض الحقائق الأولى . ولست أدرى عن أى الأمرين أعبر ، أعن سرورى وغبطتى بتشريف معالى وزير الشئون الاجتماعية هذا الحديث عن الحياة الاجتماعية ، أم عن إشفاقى من حضور ممثل السلطة التنفيذية التى يخاف أو يجب أن يخاف منها دائما ، ولاسيما أن الحديث عن الحياة الاجتماعية فى مصر مهما يكن المتحدث حسن النية ، ومهما يكن راغباً فى الخير متجنباً للشر ، فهذا الحديث معرض دائما لنقد أعمال السلطة التنفيذية فى كثير من الأشياء . ومعالي وزير الشئون الاجتماعية يسمع النقد فى كل يوم متى ذهب إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ، فكنت أتمنى أن يكون محضره بعيداً عن استماع النقد لوزارة الشئون الاجتماعية أو لتصرفات الدولة حكومة وبرلماناً ، ولكنه - وهو يعرفنى حق المعرفة - تفضل ، فقبل أن يحضر هذا الاجتماع .

فاذا سمع شيئاً من النقد يوجه إلى السلطة التنفيذية التى هو متضامن معها فانى أسأله ألا يغضب ، وألا يأمر بنوع خاص بأن أوجه بعد خروجى إلى السجن بدلا من أن أوجه إلى البيت .

وأول حقيقة أريد أن نتفق عليها منذ الآن تتصل بمعنى كلمة الديمقراطية ، فالناس فى هذا العصر الحديث ينظرون إلي الديمقراطية على أنها مظهر من مظاهر الحياة السياسية ، وعلى أنها لون من ألوان الحكم ، أو نوع من أنواع النظم التى يقوم عليها الحكم فى أى بلد من البلاد ، وهم

بعد ذلك يقولون أو يحاولون أن يقولوا : إن الديمقراطية قد أخذت فى هذا العصر الحديث تتطور وتتسع وتمرن شيئاً فشيئاً بحيث تجاوزت السياسة واتصلت بالشئون الاقتصادية ، ثم اتصلت بالشئون الاجتماعية ، ونشأ عن هذا التطور ما نشأ من المذاهب التى تتصل بتنظيم الحياة فيما يجاوز شئون الحكم . فهذا النوع من التفكير ليس فى نفسه صحيحاً . ليس صحيحاً فى نفسه ، ولا سيما عند ما ننظر إلى نشأة الديمقراطية فى تاريخها القديم ، فالديمقراطية فى تاريخها القديم كانت نظاماً اجتماعياً اقتصادياً قبل أن تكون نظاماً سياسياً . والواقع أن اليونان الذين هم أول من أهدى النظام الديمقراطى إلى العالم ، الواقع أن اليونان عند مافكروا فى النظام الذى أنشأوه لم يريدوا به إصلاح نظم الحكم وحدها ، ولكنهم أرادوا أن يصلحوا به قبل كل شىء نظم الحياة الاجتماعية ، ونظم الحياة الاقتصادية . واتخذوا السياسة كما ينبغى أن تتخذ دائماً على أنها وسيلة لاغاية ، واتخذُوا نظام الحكم على أنه الأداة لاصلاح بعض الأغلاط أو بعض السوء الذى كان يفسد الحياة الاقتصادية فى ذلك الوقت .

فمن أهم أسباب الثورة فى أثينا التى مكنت لسولون من أن يضع أول نظام ديمقراطى عرفه اليونان ، من أهم هذه الأسباب فساد الحياة الاجتماعية : تحكم الأرستقراطية فى الشعب ، تحكم الأغنياء فى الفقراء ، تحكم القوى فى الضعيف ، فهذه الأشياء التى كانت مصدر شقاء لجمهرة الأثينيين هى التى دعت إلى أن تثور الجماعة الأثينية وإلى أن يوكل إلى سولون وضع أول نظام ديمقراطى ، والعلاج الذى اقترحه لاصلاح الحال كان علاجاً أكثره يتصل بالحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يتصل بالحياة السياسية إلا فى الطور الأخير من أطواره ، فسولون ألغي الديون ، وسولون حرر الأرض كما كان يقول فى بعض شعره ، ثم هو فى الوقت نفسه منع بيع المدين فى سبيل أداء الدين ، كما قيد نظام حبس المدين فى سبيل أداء الدين .

ومن هذا كله تلاحظون أن الاصلاح الذى أحدثه سولون إنما كان إصلاحاً يتصل بالناحية الاجتماعية ، وبالعلاقات بين الطبقات من جهة ، ويتصل بالنظام الاقتصادى من جهة أخرى ، ولم تكن السياسة إلا أداة لتحقيق هذا الاصلاح ، وتطورت الديمقراطية التى نشأت فى العصر القديم بعد سولون حتى انتهت إلى التطرف وإلى مايعرفه الناس . كل هذه كانت تتصل بشئون الحياة الاجتماعية ، وبشئون الحياة الاقتصادية كما تتصل بشئون الحياة السياسية . فالذين يقولون : إن الديمقراطية نظام سياسى قبل كل شىء ، وأن هذا النظام السياسى هو الذى

أتاح التفكير فى الاصلاح الاجتماعي والاقتصادى ، أظن أنهم يسرفون على أنفسهم و يسرفون على التاريخ . و إذن فليس هناك شىء يدعو إلى العجب عند ما نتحدث عن الديمقراطية والحياة الاجتماعية . فالديمقراطية قبل كل شىء تتصل بالحياة الاجتماعية ، و بالعلاقات بين الافراد والعلاقات بين الطبقات بالنظام الاجتماعي بوجه عام و بالنظام الاقتصادى أيضاً ، وتتصل بالسياسة من حيث أن السياسة هى الأداة التى توجد حكومة تمكن من إنصاف الضعيف ، والفقير من الغنى ، وتحقق العلاقات التى تقوم على العدل بين الأفراد ، و بين الجماعات ، و بين الطبقات . هذه حقيقة يجب أن نتفق عليها قبل البدء فى الحديث عن الحياة الاجتماعية من حيث ما يكون من الصلة بينها و بين النظام الديمقراطي .

إذا كانت الديمقراطية شيئاً يتصل بالحياة الاجتماعية قبل أن تتصل بشئون السياسة ، فما عسى أن تكون الحياة الاجتماعية التى تلائم هذا النظام الديمقراطى ، أو التى فهمها الذين فكروا فى النظام الديمقراطى على اختلاف العصور ، وعلى اختلاف الأطوار التي مرت بهذا النظام ، الواقع أن كل نظام من النظم يتصل بحياة الجماعة لا قيمة له ولا خير فيه إذا لم يكن الغرض الذى يرمى إليه هو تحقيق العدل أو محاولة تحقيق العدل ، سواء أكان تحقيق العدل هذا شيئاً واقعاً بالفعل ، أم غرضاً يرمى إليه الذين يضعون النظم و يدعون إلى الاصلاح ، فكل ما يتصل بالحياة الاجتماعية ، وكل ما يتصل بتنظيم العلاقات بين الجماعات وتنظيم العلاقات بين الأفراد لا خير فيه إلا إذا كان الغرض هو تحقيق العدل بين الأفراد .

و إذن فالمثل الأعلى للنظام الذى تقوم عليه الحياة الاجتماعية فى أى بلد من البلاد وفى ظل أى نظام من النظم إنما هو العدل الاجتماعى الذى ينصف الفرد من نظيره ، و ينصف الجماعة من الجماعات الأخرى التى تنافسها ، ويحقق شيئاً من التوازن المعقول بين الذين يعيشون فى وطن واحد ويخضعون لقانون أو لقوانين متشابهة ، يخضعون بوجه عام لنظام واحد . و إذا كانت الديمقراطية تمتاز من النظم المختلفة بشىء فهو أن هذه الديمقراطية هى النظام الذى يظن أصحابه أنه أدنى إلي تحقيق العدل وأدنى إلى تحقيق الانصاف فى كل ما يكون من العلاقات بين الأفراد والجماعات و بين الشعب والحكومة ، أدنى إلى تحقيق العدل من حيث أن النظام الديمقراطى يقوم قبل كل شىء على أساس لا معنى للمناقشة فيه وهو المساواة . لا معنى للمناقشة فيه ، ومع ذلك فالناس يناقشون كثيراً جداً فى المساواة ، ومنهم من ينكر أن تكون شيئاً ممكناً .

فهم يقولون أن الناس يختلفون فى المواهب فمنهم الذكى ومنهم ذو الذكاء المتواضع ومنهم النابغة ومنهم الغبى ومنهم القادر على النشاط البارع فى هذا النشاط ومنهم الخامل الذى لايستطيع أن ينشط ولايستطيع أن ينتج، كما يختلفون فى تكوين أجسامهم، فمنهم الطويل والمتوسط والضخم والنحيف . فكما أن المساواة لايمكن تحقيقها فى المواهب ولايمكن أن تتحقق فى الاجسام فليس من المعقول أن نطالب بتحقيق المساواة فى الحياة الاجتماعية وفيما يكون من العلاقات بين الأفراد والجماعات مادامت المساواة شيئاً يحلم به الناس دون أن تقبله الطبيعة

هذا كلام قيل وسيقال دائما وربما كانت الديمقراطية من الأسباب التى تدعو الى أن يقال هذا الكلام والى أن يقال كثيراً بسبب بسيط وهو أن الديمقراطية تدعو الى الحرية وتبيح أن يقول كل واحد مايخطر بباله ، ولكن اذا كانت المساواة فى المواهب ليست من الحقائق الواقعة ، واذا كانت المساواة فى تكوين الأجسام ليست من الحقائق الواقعة ، فان هناك مساواة لا أظن أن أحداً يستطيع أن يجادل فيها. ومادامت توجد المساواة فلابد من أن يحسب حسابها، فالناس مهما تختلف طبقاتهم ومهما تختلف مواهبهم ومهما تختلف حظوظهم وحظوظ أسرهم فى الحياة يتساوون فى دخولهم فى هذه الحياة ، فهم جميعا يولدون بطريقة واحدة ، وهم يتساوون فى الأشياء الأساسية فى هذه الحياة ، فهم جميعا يحيون بالتنفس وبالغذاء ، وهم جميعا ينمون نمواً متشابها . هم جميعا فى حاجة الى أن يتنفسوا ، ليعيشوا والى أن يأكلوا ويشربوا لينمو وليعيشوا آخر الأمر، ثم هم يتساوون فى الموت فهم جميعا يموتون على طريقة واحدة، واذن فهم قد سوى بينهم فى دخول الحياة ، وسوّى بينهم فى الخروج من الحياة، وسوى بينهم فيما يمكنهم من احتمال هذه الحياة أو الاستمتاع بها. واذن فهناك أختلاف بين الناس من جهة، وهناك تساو واتفاق بين الناس من جهة أخرى .

فالذين ينكرون ان تكون المساواة حقيقة واقعة لأنهم يخدعون ببعض الأشياء التى يختلف الناس فيها ينبغى أن يلاحظوا هذه الاشياء الأساسية التى يتساوى الناس فيها ، وما دمنا جميعا ندخل الحياة على طريقة واحدة، ونخرج من الحياة على طريقة واحدة، ونحتمل الحياة على طريقة واحدة، فأظن اننا معذورون اذا طلبنا أن نتساوى فيما يكون من هذه الأشياء الاضافية التى تعرض لنا فى الحياة، وهى التى تمكننا من أن يؤدى كل منا واجبه، ومن أن ينتج كل واحد مايستطيع انتاجه بناء على نظام يقوم على التقريب ، وعلى التوفيق، وعلى التضامن ، وعلى المساواة فى الحقوق

وعلى المساواة فى الواجبات . ومع ذلك ففكرة المساواة هـذه لم تقم عليها الديمقراطية القديمة من جميع الوجوه ، فالذين يذكرون الديمقراطية اليونانية أو الديمقراطية عند الرومان يجب عليهم ان يلاحظوا أن هـذه الديمقراطية كانت أبعد الاشياء عن الديمقراطية كما نتصورها نحن فى هذا العصر الحديث ، ذلك ان الديمقراطيـة التى كانت تحقق المساواة بين المواطنين فى مدينة يونانية كأثينا كانت تقوم على ان هؤلاء المواطنين جماعة محصورة تحصر وتسجل أسماء أعضائها فى سجلات الدولة ، وهذه الجماعة كانت قلة ضئيلة جداً بالقياس الى الذين كانوا يسكنون اثينا أو من يسكنون اقليم اتيكا الذى كانت عاصمته مدينـة أثنا . فالذين يستمتعون بالحقوق الوطنية وتوجد بينهم المساواة التامة فى الحقوق والواجبات كانوا قلة ، وكانت كثرة الشعب التى تخضع لهذه الاقلية ، هذه الكثرة كانت تتألف من الرقيق ومن الاجانب الذين لم يكونوا يستمتعون بالنظم السياسية الدبلوماسية المعروفة الآن ، ومن الغرباء الذين لم يكونوا ينتمون الى وطن بعينه . واذن ففى مدينة كمدينـة أثينا اذا بلغ الشعب الاثينى المستمتع بالحقوق السياسية الوطنية والمستمتع بالمساواة ٢٠ الفا فقد كان هناك أكثر من ١٠٠ الف يسكنون مدينة اثينا وليس لهم أى حق سياسى ولايستمتعون بأى حق أو أى نصيب من هذه المساواة ، فالديمقراطية الاثينية أو القديمة فى التاريخ القديم كانت تقوم على مساواة ضيقة جداً على مساواة محصورة فى طبقة بعينها من الناس . كانت نوعا من الارستقراطية ، غاية الأمر ان هذه الارستقراطية كانت ضيقة فى العصور الاولى ثم أخذت تتسع حتى انتهت الى ما انتهت اليه فى القرن الرابع قبل المسيح ، ولـكنها لم تكن الديمقراطية بالمعنى الذى نفهمه نحن الآن .

بل فى نفس العصر الحديث ، نفس الديمقراطيـة التى انتشرت فى اوروبا ووصلت الينا آخر الامر لم تقم على المساواة بمعناهـا الدقيق ، فالذين كانوا يستمتعون بالحقوق الوطنية والذين كانوا يشاركون فى الحقوق وتقوم الامور بينهم على المساواة كانوا محـدودين فى أول الأمر . فـكانت الحقوق تحصر فى الذين يؤدون الى الدولة مثلا نوعا بعينه من الضرائب . ثم أخذت هذه الطبقة تتسع شيئاً فشيئاً حتى انتهت فى بعض البلاد على الأقل الى تحقيق المساواة بين جميع طبقات الشعب والى ازالة الفروق التى تنشأ عن الثروة أو تنشأ عما يملـكه الافراد وما لايملـكونه . ومع ذلك ففى بعض البلاد الديمقراطية ، ونحن من هـذه البلاد ، يوجد نوع من الديمقراطية لا تتحقق فيـه المساواة بمعناها الصـحيح . فالنوع الانسانى يتألف من الرجال والنساء والمساواة فى

الحقوق السياسية ليست موجودة وليست متحققة فى مصر ولا فى كثير من البلاد التى تتمتع بالنظام الديمقراطي وانما الحقوق كلها محصورة فى نصف النوع والنصف الآخر حرّم هذه الحقوق، فاذا وجدت بلاد تحققت فيها المساواة السياسية تحققا تاما، فهناك بلاد أخرى لم توجد أو لم تتحقق فيها المساواة السياسية تحققا تاما ، وهى البلاد التى لم تستمتع المرأة فيها بحقوقها السياسية

أكثر من هذا وهو الشىء الذى يعنينا فى حديثنا عن الديمقراطية وعن النظام الاجتماعى أو الحياة الاجتماعية ، فنى البلاد الديمقراطية حتى التى تستمتع فيها المرأة بحقوقها السياسية والتى توجد فيها المساواة السياسية كاملة، أهى مستمتعة بالمساواة بمعناها الصحيح كما ينبغى؟ الواقع ان حقائق الاشياء تجيبنا بالنفى

ذلك لأن التساوى فى الحقوق وفى الواجبات يجب أن يفهم على معناه الواسع، فالتساوى فى الحقوق والواجبات ليس معناه أن يتساوى الناس جميعا فى أداء الخدمة العسكرية عندما تطلب اليهم، وأن يتساوى الناس جميعا فى التصويت فى الانتخابات لمجلس النواب أو الشيوخ، وأن يتساوى الناس جميعا امام القانون ، امام القضاء مثلا ، ولكن هناك نوع آخر من المساواة لعله أن يكون أهم من هذه الانواع التى ذكرتها الآن من المساواة ، وهو المساواة فى القدرة على الاستمتاع بالحياة ، المساواة فى القدرة على تجنب الشقاء ، المساواة فى أن نشقى جميعا اذا لم يكن بد من أن نشقى ، وأن ننعم جميعا اذا كان من حق الناس أن ينعموا ، وإلا ينظر بعضنا الى بعض هذه النظرة التى فيها الخوف احيانا وفيها الحسد أحيانا، وفيها الحقد أحيانا، وفيها الاستعداد لاقتراف الجرائم أحيانا أخرى

هذه المساواة تأتى عندما يكون العدل الاجتماعى محققا بأدق مايمكن أن يتحقق به العدل الاجتماعى، فلايجوع انسان ليشبع انسان آخر، أو لايشبع انسان ليجوع انسان آخر . ولايتاح لأبى العلاء أن يقول غنى زيد يكون بفقر عمرو . هذا النوع من المساواة لم يتحقق ولم تصل الديمقراطية يوما ما الى تحقيقه ، ولا اشك فى أن المثل الاعلى فى العدل ، المثل الأعلى للحياة الاجتماعية الصالحة يقتضى أن يتساوى الناس هذا النوع من المساواة . وإلا يوجد بين الناس من ينعم على حين يشقى قوم آخرون، أو من يشقى على حين ينعم قوم آخرون، واذن فالديمقراطية ليست شيئاً مجتمعاً يمكن أن نتصوره ونقول انه قد تحقق بالفعل فيمكننا أن نقضى عليه بانه حسن أو ردىء ،وانما الديمقراطية قبل كل شىء طموح الى المثل العليا يسعى الناس فى سبيلها

ماوسعهم السعى ، يحققون منها شيئاً ولـكنهم لايصلون الى أن يحققوها كاملة إلا إذا كان قد قدّر للانسان أن يحقق مثله العليا كاملة ، فاذا تفاوتت الأوطان والأمم فى حظوظها من الديمقراطية فلا غرابة فى هذا، واذا تفاوتت الطبقات فى بلد من البلاد فى شعورها بالعدل الاجتماعى ومن تصورها للديمقراطيه وتحقيقها لهذه الديمقراطية فليس فى ذلك شىء من الغرابة أيضا ، ذلك لأن الديمقراطية من أخص ماتمتاز به انها شىء قابل للنمو ، قابل للتطور المستمر ،لايمكن أن ينتهى ولا أن يصل الى غاية لاتتعداها، فاذا فرضنا أن بلداً من البلاد وصل الى نوع من الرقى عظيم جداً فى تحقيق العدل الاجتماعى فيجب أن نثق منذ الآن بأن هذا البلد لن يطمئن ولن يعتقدانه قد وصل الى غايته ولن يعتقد بأنه قد ارضى حاجته الى العدل الاجتماعى، ذلك لسبب بسيط هو أن حاجة من عاش لاتنقضى، وان المثل العليا تسبقنا دائما وتجرى امامنا ومهما نسرع فى طلبها فلن نبلغها ، فنحن اذن فى سعى متصل فى سبيل هذه المثل، ونحن اذن فى سعى متصل فى سبيل تحقيق العدل الاجتماعى، ونحن قد نحقق من هذا العدل الاجتماعى الشىء الكثير ، ولـكنا لانبلغ منه طوراً إلا طمعنا فى طور أرقى منه، ولن نصل الى منزلة إلا طمعنا فى منزلة أرقى منها ، ، واذن فليس علينا بأس من أن نلاحظ ملاحظتين

الملاحظة الاولى اننا فى مصر بنوع خاص قد حققنا رقيا ليس به بأس فى حياتنا الاجتماعية وفى حياتنا السياسية وفى حياتنا الاقتصادية ، ولـكن ليس علينا بأس من أن نلاحظ الملاحظة الثانية وهى أن هـذا الرقى الذى حققناه ليس شيئاً وأنه مع تسجيله ومع الاغتباط به ليس فى حقيقة الأمر رقيا ، ولـكنه شىء ذو حدين نشعر به فنغتبط ثم نشعر به فنحس باننا لازلنا بعيدين كل البعد عن أن نحقق حظنا الطبيعى من العـدل الاجتماعى . ذلك لأن من أخص مايمتاز به الرقى الاجتماعى الصحيح هو أن يشعر الناس بانفسهم ، واذا شعروا هم بانفسهم شعروا بحقوقهم وواجباتهم .فنحن ارتقينا فى حياتنا الاجتماعية، ولـكن لأننا ارتقينا فى حياتنا السياسية والاجتماعية أخذنا نحس بانحطاطنا ، وأخذنا نحس بحاجتنا الى أن نرقى ، وأخذنا نلوم حكوماتنا ونلوم الدولة ونطالبها بتحقيق مانطمع فيه وما نطمح اليه ، وأيسر نظرة فى حياتنا القريبة تقيم لـكم الدليل على هذا . فى أول هذا القرن لم نكن نطالب الحـكومة بكثير لأننا لم نكن نعرف أننا فى حاجة الى كثير من الأشياء التى لانستطيع أن نستغنى عنها، ذلك لأننا لم نكن فى أول هذا القرن قد وصلنا الى الطور الذى وصلنا اليه من الرقى ، فكنا نجهل فائدة إنتشار التعليم، وكنا نجهل حق المواطن

فى أن يكون موضعا للعناية بصحته من الماء الذى يشربه والمسكن الذى يسكنه ، كنا نجهل هذه الاشياء فلما انتشر التعليم أخذ فريق يشعرون بانفسهم ويشعرون بحقوقهم وحقوق الشعب ويطالبون الحكومة باشياء لم يكونوا يطالبونها بها من قبل . ونحن الآن نطالب الحكومة باشياء ما كنا نحلم فى أول هذا القرن بأنها من حق الشعب، وبأن الشعب مكلف أن يطالب بها الحكومة. وبأن الحكومة مكلفة أن تحققها وإلا فلا معنى لوجودها . وكذلك كلما ارتقينا وكلما تقدمنا فى سبيل مثلنا العليا ازداد إلحاحنا فى الاصلاح وازدادت مطالبتنا للدولة، وازدادت التكاليف التى نفرضها على الدولة . فاذا كان الذين ينهضون بامور الحكم فى مصر يعتقدون أنهم سيرضون الشعب يوما ما، وسيظفرون بالرضا الكامل عنهم والثناء المطلق عليهم فانى ابشرهم منذ الآن بانهم يجب أن ييأسوا من هذا كله يأسا تاما ، ويجب أن يعتقدوا أنهم سيظلون دائما معرضين للنقد ، معرضين للمطالبة ، معرضين للوم لأنهم لن يحققوا للشعب مايطلبه الشعب . ذلك لأن الشعب كلما ارتقى ازدادت حاجته وكلما ارتقى ازدادت مطالبه . والدليل على رقى الشعب هو أن حاجته تزداد ، وأن مطالبه تزداد، وأن إلحاحه على الدولة وعلى الحكومة يزداد ويشتد بين يوم ويوم . واذا وجدتم شعبا لاينقد حكومته ولا يلومها ولا يؤنبها لأنها مقصرة فى هذه الناحية أو تلك، فثقوا بأن هذا الشعب لايزال خامداً بعيداً عن الحياة وعن الرقى، وثقوا بان هذا الشعب فى حاجة الى من يوقظه من نومه العميق .

وبعد هذا كله يمكن أن نتساءل عن ديمقراطيتنا المصرية وعن صلتها بالحياة الاجتماعية، أفأخذت ديمقراطيتنا المصرية حقيقة تنهض بواجباتها الأولى فى العناية بالشعب؟ أما أنا فعلى القاعدة التى عرضتها عليكم الآن اعتقد بكل بساطة أن ديمقراطيتنا المصرية بعيدة عن أن تكون قد قامت بابسط مايجب أن تقوم به من اداء حقوق الشعب لسبب بسيط وهو أن كثرة الشعب، والكثرة الساحقة ، الكثرة الساحقة التى تعتمد عليها الديمقراطية، والكثرة الساحقة التى ترسل أعضاء البرلمان الى البرلمان، والتى يمثلها البرلمانيون، ، والكثرة الساحقة التى ترسل الحكومة الى مجلس الوزراء والتى تعتمد عليها الحكومة الديمقراطية، هذه الكثرة الساحقة آسف أشد الاسف لأنى مضطر الى أن أقول ان هذه الكثرة التى تستقر فيها سلطة الشعب والتى تستقر فيها قوة الدستور هذه الكثرة مظلومة ظلما شنيعا، مظلومة من نفسها أولا لأنها لم تصل بعد الى أن تعرف حقوقها ، والويل كل الويل لمصر اذا وصلت هذه الكثرة الى ان تعرف حقوقها، ثم نظرت فرأت هذه

الحقوق لم تؤد اليها ، هذه الكثرة مظلومة ظلما شنيعا بالضبط لانها تجهل نفسها ، وهى تجهل نفسها لأن الدولة لم تؤد اليها حقها من التعليم . هذه الكثرة مظلومة ظلما شنيعا لأن صحتها معرضة فى كل لحظة لالوان من الخطر لاتحصى ، فهى تشرب ماء يحمل اليها المرض ، وربما حمل اليها الموت ، وهى تقيم فى بيوت أقل ماتوصف به أنها لاتلائم كرامة الانسان ، وهى معرضة لألوان من الفقر والبؤس والشقاء نفسها فى كل لحظة ، وهى معرضة لهذا كله لأن الدولة لم تؤد اليها بعد حقها من العناية بصحتها ، ومن تدبير ماينبغى أن تسكنه من المنازل وما ينبغى أن تشربه من الماء النقى ، إلى هذه الأشياء التى نطالب بها كل يوم ، والتى تطالب بها الحكومات نفسها فى كل يوم ، وإذاً فليس من الصحيح أن ديمقراطيتنا المصرية قد أخذت تنهض بواجباتها على وجه معقول ، أو على وجه قريب من المعقول ، وإنما الذى حصل إلى الآن هو أنه قيل لهذه الكثرة ، كثرة الشعب ، أن لها حقها فى أن تكون أمة عزيزة مستقلة ذات سيادة ، وأن مظاهر هذا الاستقلال ، وهذه القوة ، وهذه السيادة هو الانتخاب والبرلمان ، وهذا النوع من نظم الحكم ، وأنسى الذين قالوا للشعب هذا ، أنسوا شيئاً بسيطاً جداً ، وهو أن الدستور والبرلمان ونظام الحكم على النحو الذى نعرفه ليس فى نفسه غاية وإنما هو وسيلة ، وأؤكد لكم أنه لايعنينى مطلقا أن يوجد برلمان ولا حكومة برلمانية بقدر ما يعنينى أن أستمتع بالحياة كما ينبغي أن أستمتع ، بالحياة الهادئة الهانئة التى أجنب فيها الشقاء بمقدار ما يستطيع الناس أن يجنبوا الشقاء ، فاذا لم يصل البرلمان ولم تصل الحكومة البرلمانية ، وبعبارة أصح إذا لم تستطع الديمقراطية أن تمكننى من الحرية العزيزة فلست فى حاجة لا إلى البرلمان ولا إلى الحكومة البرلمانية .

والذى حصل فى مصر هو شىء بسيط يلاحظه الفلاسفة عادة ، وهو أن الوسيلة تحولت فأصبحت غاية ، وأن الغاية نسيت نسياناً تاماً . الأصل عند مانلبس الثياب أننا نريد أن نتقى بهذه الثياب التى نلبسها الحر فى الصيف والبرد فى الشتاء ، ثم يظهر أن من الخير أن تكون هذه الثياب أنيقة فيها حظ من الظرف ، حسنة التنسيق ، ولكن يوجد من الناس من ينسون نسياناً تاماً أن الغرض الأساسى من الثياب هو اتقاء الحر والبرد ، ويعتقدون اعتقاداً قوياً جداً أن الغرض هو أن تكون أنيقة هذا ماوصلنا إليه بالضبط فى نظامنا الاجتماعى والسياسى . قيل للشعب : إن الحياة الجديدة ، الحياة الحديثة التى يقتضيها الوضع الجديد لمصر ، وهو أنها متصلة بأوروبا ، وأنها كما قال الخديو اسماعيل جزء من أوروبا . هذه الحياة تقتضى أن يكون لمصر دستور ، وأن يكون لها

مجلس نواب ، ومجلس شيوخ ، ومجلس وزراء ، وأن تجرى الأمور على النحو الذى تجرى عليه الأمور فى بريطانيا العظمى وفى فرنسا وفى أمريكا وفى أي بلد ديمقراطى . وأننا إذا لم نفعل هذا كنا مسرفين فى المحافظة ، أو منحطين مغرقين فى الانحطاط ، فلا بد من أن نعيش كغيرنا كما أن كل واحد من الطبقة الوسطى يستطيع أن ينسق صالونه على النحو الذى يفعله غيره من الأغنياء . قيل لنا هذا ووجد مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ والنظام الذى عرف فى أوروبا ، ولكن خيل إلينا آخر الأمر أننا متى انتخبنا ، ومتى جلس النواب فى مجالسهم الهائلة من نوفمبر إلى مايو أو يونيه ، ومتى ألح البرلمانيون على الوزراء فى الأسئلة والاستجوابات ، وأحسن الوزراء فى أن يجيبوا البرلمان ، فقد تحققت أغراضنا من الحياة . والواقع أننا شغلنا بالوسيلة وجعلنا الوسيلة غاية واعتقدنا أننا قد وصلنا إلى كل شيء ، على حين أننا لم نصل إلى شيء ما . وإذن فانى أسمح لنفسى بأن أتساءل ، أوجدت الديمقراطية المصرية أم لم توجد ؟ أما على الورق فوجدت من غير شك ، وأما فيما يتعلق بالحقوق المسجلة فوجدت من غير شك ، فهناك دستور ، وهذا الدستور يكفل للأمة حقوقها ، ومعنى هذا أن حقوق الأمة مسجلة قد اعترف بها فى داخل البلاد وخارجها . فحقوق الديمقراطية شيء لا غبار عليه ، ولكن من الناحية العملية شيء مشكوك فيه كل الشك ، مشكوك فيه كل الشك لأسباب مختلفة .

فالديمقراطية الحقيقية : يجب أن تكون خلقاً ، وخلقاً شائعاً بين الناس جميعاً بين المواطنين جميعاً ، بمعنى أن كل مواطن يجب أن يكون مؤمنا فيما بينه وبين نفسه إذا خلا إلى نفسه ولم يشعر بأن أحداً يراقبه ، يجب أن يكون مؤمنا بأنه مساو لمواطنه في حقوقه وواجباته ، وبأنه لا ينبغى أن يستأثر بشيء من دون مواطنيه ، وبأنه لا ينبغى أن يكذب على مواطنيه ، وإذا تحدث اليهم فيزعم أنه مؤمن بالمساواة ، فاذا خلا إلى نفسه أو إلى شياطينه سخر بالمساواة وبالمواطنين جميعاً .

هذا الخلق ، الخلق الديمقراطى الذى هو الشرط الأساسى للديمقراطية الصحيحة ، أوجد فى مصر أم لم يوجد بعد ؟ أظن أن الذين يستطيعون أن يقولوا ان هذا الخلق قد وجد يمكن أن يعدوا على أصابع اليدين أو أصابع اليد الواحدة ، فالخلق الديمقراطى لم يوجد بعد .

وليس أدل على هذا من هذه الأيام التى نعيش فيها والتى نشعر فيها فى كل لحظة بأن من المصريين قوماً ينعمون إلى أقصي غايات النعيم ، وقوما آخرين يشقون الى أقصى غايات

الشقاء ، وأولئك يعيشون مع شقائهم حتى ينتهى بهم الى الموت . وهؤلاء يعيشون مع نعيمهم حتى ينتهى بهم الى الموت أيضا ، وتتحقق هذه المساواة فى الموت مادامت لم تستطع أن تتحقق فى الحياة ، والمسألة التى ينبغى أن نتساءل عنها عند مانريد أن نجيب على السؤال أوجد الخلق الديمقراطى أم لم يوجد هى هذه :

يجب أن نعنى بالشعب ، وأن نصلح من أمره ، وأن نجعله حسن الصحة قويا متينا قادراً على النشاط ، وقادراً على الجهاد الى هذا الكلام الذى نقرؤه كل يوم فى كل صحيفة من الصحف .

ولكن هنا نوعان من العناية بالشعب . هناك العناية بالشعب التى هى أشبه بعناية المالك بماشيته ، فصاحب البقر والجاموس يعنى ببقره وجاموسه عناية هائلة ، ويعنيه كل العناية ان تكون صحة ماشيته جيدة جداً ، وإذا مرضت ماشيته ضاق بهذا وشقى شقاء شديداً ، ذلك لأنه يستغل هذه الماشية ، ولأن حياته موقوفة على أن تكون الحيوانات جيدة الصحة قادرة على أن تؤدى له مايطلب اليها مهما يكن هذا الذى يطلبه .

وهناك عناية أخرى بالشعب . هناك العناية التى تأتى من أن الذين يطلبون العناية بالشعب لا يريدون استغلاله ولا يعنون به ليؤدى اليهم مايطلبونه ، وإنما يعنون به لأن العناية حق للشعب ولأنهم وجدوا ليؤدوا هذه العناية . فاذا لم يؤدوا له هذا الحق لم يكونوا آثمين أمام ضمائرهم وأمام أخلاقهم وأمام الله فحسب ، ولكنهم يكونون آثمين أمام الشعب أيضا ، وأصبح من حقه أن يعاقبهم ويسألهم لماذا لم يؤدوا اليه هذا الحق .

من المؤكد أن الماشية لاتستطيع أن تعاقب صاحبها إذا لم يعن بها ، ولكن من الحق أن الشعب الحرّ يعاقب الدولة إذا لم تؤد حقه من العناية ، فأى النوعين من العناية يقدم إلى شعبنا المصرى الآن ؟

نقدم اليه العناية التى ينبغى أن تقدم اليه لأنها حقه ؟ أم نقدم اليه هذه العناية لأننا فى حاجة إلى أن يخدمنا ؟

أما الحكومة والبرلمان ، من حيث هما حكومة ومن حيث هما برلمان ، فيؤديان العناية إلى الشعب لان الشعب يستحق هذه العناية ، لأن هذا حق الشعب على الحكومة وعلى البرلمان . ولكنى كما قلت لكم أول الحديث ان الديمقراطية ليست محصورة فى مكاتب الوزراء ولا فى مجلسى

البرلمان ، و إنما الديمقراطية خلق من الأخلاق ، فكل واحد يستطيع أن يتصل بالشعب اتصال الشرف من قريب أو من بعيد ، أيعنى بالشعب لأن الشعب يستحق هذه العناية ؟ أم يؤديها لأنه محتاج إلي الشعب ؟ صاحب الأرض الزراعية الهائلة الواسعة إذا عنى بالفلاح أيعنى بالفلاح لأن الفلاح يستحق هذه العناية، ؟أم يعنى به لأنه إذا لم يكن حسن الصحة فان أرضه معرضة للخطر ، وزراعته معرضة للضياع . وتجارته معرضة للكساد؟

هذه هى المسألة التى ينبغى أن نسألها والتى ينبغى أن يفكر فيها كل واحد ،وهى أن ماينبغى أن يقدم إلى الشعب من العناية حق للشعب ، لاينبغى أن يقدم اليه من حيث أن فلاناً وفلاناً أو هذه الطبقة فى حاجة الى الشعب ، بل تقدم اليه لأنها حق له ، و إذا لم تقدم اليه كان هناك إثم يجب أن يعاقب الذين ارتكبوه .

و إذا كان الأمر كذلك فما هى العناية التى تقدمها الديمقراطية الصحيحة إلى الشعب ؟ فى غاية البساطة ، كل واحد منا يعرفها ، وقداختصرها أحد وزراء فرنسا ، المسجونين الآن (بلوم) فى بعض النشرات التى قدمها فى بعض المعارك الانتخابية ، وهى أن الديمقراطية يجب أن تكفل للشعب ثلاثة أشياء . الحرية ، والقوت ، والسلم (الأمن) .

يجب أن تكفل الديمقراطية للشعب المصرى أن يكون حراً ، فلا يضار فى أىّ عمل يأتيه أو أىّ قول يقوله مادام لايخالف القوانين ولا يتعرض لقانون الجنايات .

ويجب أن تكفل الديمقراطية المصرية للشعب القوت ، وهذه هى مشكلة المشكلات، يظهر إلى الآن أن الديمقراطية المصرية لم تشعر بأن من الحق عليها أن تكفل للمصريين القوت ، وليس أدل على هذا من أن الديمقراطية المصرية إلى الآن لا تزال تعتقد بأن من الطبيعى أن يوجد المحسنون والمتصدقون ، وأنه إذا لم يوجد المحسنون والمتصدقون فمن الجائز أن يموت بعض الناس جوعاً .

إذا كانت الديمقراطية المصرية موجودة بالفعل ، و إذا كانت صحيحة بالفعل ، فيجب ألا يتعرض أحد من المصريين للجوع ، فضلا عن أن يتعرض أحد من المصريين للمرض أو للعلة أو الموت بسبب الجوع . لتبذل الديمقراطية ماتستطيع ، لتفعل ماتشاء أن تفعل ، ولتسلك فى سبيل الغاية ماتستطيع أن تسلكه من السبل ، فالديمقراطية التى يمثلها أمامنا البرلمان والحكومة ، هذه الديمقراطية مكلفة ألاّ ينام مصري وهو يحس ألم الجوع ، وكل وسيلة فى سبيل هذه الغاية

مباحة للديمقراطية المصرية ، فرض الضرائب ، اكراه الاغنياء على أن ينزلوا عن بعض أموالهم، مصادرة الأموال، عمل أيّ شيء ليضمن لأبناء الشعب ألا يحسوا الجوع ، هذا حق لا توجد الديمقراطية بدونه .

ثم الأمن، سواء أكان هذا الأمن داخلياً أم خارجياً . من حق الشعب على الديمقراطية أن تعصمه من أن يكون معرضاً للغارة الخارجية ، كما أن من حق الشعب على الديمقراطية أن تعصمه من أن يكون معرضاً لأن يطغى بعض أبناء الشعب على بعض . ويوم تصل الحكومة ، أو تصل الديمقراطية إلى أن تضمن للمصريين حريتهم كاملة ، ويوم تصل الديمقراطية إلى أن تضمن لهم قوتهم ، وإلى أن تعصمهم من الجوع أو التعرض له ، وإلى أن تعصمهم من اعتداء بعضهم على بعض ، وتعصمهم من الاعتداء من الداخل والخارج ، يوم تصل إلى هذا نقول : إن الديمقراطية المصرية قد أخذت تنهض بواجبها ، ولكنها كما قلت عند ما تحقق هذا كله لا تكون قد نهضت بواجباتها كلها ، ولكنها تكون قد أخذت تنهض وأباحت للشعب أن يطالبها بواجبات أخرى ، ذلك ان من طبيعة الحياة الإنسانية الطموح والرغبة فى الرّقى ، فكلما وصلنا إلى طور طمحنا الى طور آخر ، فيجب أن تضمن لنا الديمقراطية هذا الطور الأدنى الذى نأمن فيه على حريتنا ، وعلى أقواتنا، وعلى أمننا، ثم يكون بيننا وبين ديمقراطيتنا المصرية حساب آخر ، ذلك لأننا سنطالبها بأن تمكننا من أن يستطيع الفقير أن يصل الى مايصل اليه الغنى فى هذا الطور أو ذاك من أطوار حياته .

ينبغى أن تمكننا من أن نطمح الى الكمال ، وأن نطمح فى تحسين أحوالنا، وأن يستريح العامل وقتا ما في العام وهو ضامن أجره ، ويطمح الفلاح الى أن يستريح وقتاً وهو ضامن أنه لن يشقى، الخ هذه الأشياء .

وكذلك تلاحظون أيها السادة اننا عندما نتكلم عن الديمقراطية والحياة الاجتماعية فى مصر لسنا فى حقيقة الأمر إلا فى أول المراحل ، فديمقراطيتنا قد وجدت ، كما قلت لكم، وجوداً نظرياً وأخذت تحاول أن توجد وجوداً عملياً، ولكن نتائج هذا الوجود العملى لم تظهر بعد .

وأظن أن السبيل الى أن تظهر نتائج الوجود العملى للديمقراطية المصرية ليست عسيرة ولاصعبة، فاخص ماتمتاز به الديمقراطية أنها تمنح أصحابها الحق فى أن يطالبوا، وفى أن يلحوا، وفى

أن يثقلوا فى المطالبة والالحاح، فاذا كنا نريد أن توجد ديمقراطيتنا المصرية وجوداً بالفعل، وجوداً منتجا، واذا كنا نريد أن نلمس بأيدينا النتائج الاولى لوجود هذه الديمقراطية، فليس أمامنا إلا أن نطالب وأن نلح، و إلا أن نبدأ فنوجه مطالبتنا والحاحنا الى معالى وزير الشئون الاجتماعية الذى شرفنا، نطالبه بأن تنهض وزارة الشئون الاجتماعية بما ينبغى أن تنهض به فى بلد ديمقراطى، فتتخذ الوسائل، وتسلك السبل الى أن تضمن للمصريين حريتهم، وقوتهم، وأمنهم، والى أن يمكن المصريين من أن يفكروا فى أن الحياة ليست شقاء فحسب، ولكن الحياة يمكن أن تكون مصدراً للنعيم، ومصدراً للابتسام

الديمقراطية والحياة الدينية

محاضرة حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم بيومى مدكور

قد يبدو غريبا هـذا الازدواج بين ديمقراطية وحياة دينية ، خصوصا وواضعو نظرية الديمقراطية الحديثة ، كما نادوا بمبدأ فصل السلطات ، حرصوا على أن يباعدوا بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، وأن يدعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله ؛ وكأنهم شاءوا أن يقطعوا دابر ذلك النضال العنيف الذى دام زمنا بين حـكومة الدين وحكومة الدنيا ، بين رجال الكنيسة وحكام الشعب المدنيين . فقد قرروا أن الديمقراطية مدينة الضمائر الحرة المستقلة ، فلا وجود لها إن لم تعتمد على أساس سليم من حرية كاملة فى القول والعمل والاعتقاد . وفى هذا ما قد يخرج بالحياة الدينية فى تقاليدها المألوفـة وطقوسها المقدسة عن واجبات الدولة ، ويجعلهـا مسألة فردية يصورها كلّ كما يبدو له ، ويعتنق ما شاء من عقائد وآراء . فليس ثمت مجال اذن لأن نتحدث عن صلة بينهـا وبين النظم الديمقراطية ، ولا أدل على هـذا من أن الديمقراطيين على اختلافهم يتحاشون الخوض فى المسائل الدينية ، ويفضلون أن يضعوها جانبا ويخرجوا بها عن دائرة اختصاصهم .

بيد أن الديمقراطية وهى من الشعب وإليه تخضع لشتى عواطفه ومختلف اتجاهاته ، وللعاطفة الدينية بوجه خاص عليه سلطان كبير ، ولها فيه تأثير واضح . فمن الخطأ أن نهمل هذه الأمور المشتبكه ونتجاهل هذه العلاقات المتبـادلة ، وإذا كان الديمقراطيون قد تغاضوا بالأمس عن العاطفة الدينية ومدى فعلها فى الجماهير ، فما أحوجهم اليوم إلى أن يغذوها وينموها ، فهى لهم خير عون على بث دعوتهم وتأييد سلطانهم . ولا نزاع فى أن ما عانته الديمقراطية من محن وما مرّ بها من أزمات ، يرجع فى قسط منه الى أنها فقـدت الكثير من تلك البواعث الروحية التى كانت تسيرها ، وذلك الإيمان الصادق الذى كان يملأ قلوب أنصارها ومؤيديها ، وفوزها بل وحياتها فى أن تعود مرة أخرى يقينا لا يتزعزع ، وعقيدة ثابتة تملأ الصدور حماسة ، وتمتزج لدى العامة بما ألفوا من طاعة وعبادة ؛ ذلك لأن الديمقراطية الحقة هى التى تقوم على دعائم شعبية صادقة .

ومهما يكن من شيء فقد تأثرت الديمقراطية بالحياة الدينية وأثّرت فيها ، وكان بينهما تعاون وتآزر أحيانا أو تعارض وتنازع أحيانا أخرى ، ويعنينا أن نبين فى اختصار مدى هـذا التأثير والتأثر . وفى ضوء الماضى والحاضر يمكننا أن نكشف عن أنجع الوسائل التى تلائم بين الديمقراطية الحقة والحياة الدينية الصحيحة دون عدوان على حرية أو محاربة لرأى أو فكرة .

***

ولقد درج الباحثون وخاصة علماء الفقه الدستورى على أن يقصروا الديمقراطية على حكومة الشعب للشعب ، ولعلهم فى ذلك متأثرون بمدلول الكلمة اللفظى ، اذ أنها فى أصلها اليونانى مركبة من جزءين أولهما ديموس (demus) أى الشعب والثـانى كراتوس (kratos) أى السلطة أو الحكومة . هذا الى أن الديمقراطية الأثينية ، وهى أوضح واعرف من الديمقراطيـات القديمة ، لم تكن فى مظهرها الرئيسى الا نوعا من أنواع الحكم أريد به أن يحـل محل الملكية وحكومة الاشراف . غير أن فكرة الديمقراطية لم تقف عند هذا الافق ، ولم تلتزم هذا المعنى المحدود ، بل نمت وتطورت ، شأن الظواهر الإنسانية على اختلافها ، وأخذت تنفذ الى نواحى المجتمع المختلفة ، وترسم اتجاهات الحياة العامة كلها . فليست مجرد نظام سياسى كما يظن بالأمس ، بل أضحت اليوم إلى جانب ذلك نظاما اجتماعيا واقتصاديا . ويظهر أن رجال الثورة الفرنسية لم يغفلوا هذه النواحى حين رمزوا لها بهذا الثالوث المشهور : حرية ، واخاء ، ومسـاواة ، ففى الحرية ما يلتقى وجانبها السياسى ، وفى الإخاء ما يحقق غرضها الاجتماعى ، وفى المساواة ما يرمى الى هدفها الاقتصادى .

أما أنها نظام سياسى فهذا هو جانبها الحساس ومظهرها القـوى الذى يكاد يطغى على الجوانب الاخرى ، وإنا لنلمسه فى المعارك الانتخابية الصاخبة ، والأحزاب المتألبة ، والبرلمانات العامرة بممثلى الشعب الذين يرفعون صوته عاليا وينوبون عنه فى مراقبة الشئون العامة ومحاسبة القائمين عليها . وأما أنهـا نظام اجتماعى فهذا واضح فيما تخلق من عادات وتدعم من تقـاليد أساسها الشعور بالكرامة الإنسانية واحترام الأفراد بعضهم بعضا ، وما تنتهي إليه من إلغاء الفوارق والقضاء على الطبقات ، فلا أحساب ولا أنساب ولا سيد ولا مسود ولا عظيم ولا صعلوك

ولا امتياز ولا استثناء ،وانما الكل أبناء وطن واحد يعتزون جميعا بالانتساب إليه ، ويتساوون فى الحقوق والواجبات .وأما أنها نظام اقتصادى فذلك بما تستلزم من عدالة اجتماعية وتكافؤ فى الفرص ومساواة فى الغرم والغنم ، وما تضطلع به من رفع مستوى المعيشة ، وتمكين أبناء الشعب جميعا من وسائل العمران والرفاهية ، وتوفير حياة ملائمة لكل حر ديمقراطى .

*
* *

وفى كل ناحية من هذه النواحي قد تأثرت الديمقراطية بالتعاليم والحياة الدينية . فهي فى مظهرها السياسى ليست الا تحديدا للسلطات وتنسيقا بينها ، والسلطات السياسية عموما انما نبتت فى ظل الدين وتحت كنفه . فرؤساء القبائل الهمجية وحكامها كانوا يعدون فى نظر مرءوسيهم من طبيعة غير طبيعة البشر ، ولم يكن ثمت فارق بينهم وبين رجال الدين بل كانوا فى آن واحد رجال دين ودنيا . وكان قدماء المصريين يقدسون ملوكهم ويصعدون بهم ، إلى أصل سماوى ، كما كان اليونان فى عهد هومير يعتبرون ملوكهم ورؤساءهم آلهة أو كالآلهة. ودون أن نذهب بعيداً ونوغل فى أساطير التاريخ القديم ، يمكننا أن نلاحظ أن عامة الانجليز والفرنسيين كانوا يستشفون بملوكهم حتى أخريات القرن الثامن عشر وأوائل القرن الماضى ، فكان يكفى فى نظرهم أن يلمس ادوارد المعترف مثلا أو لويس السادس عشر مريضا ليبرأ من ساعته . ولا تزال شعوب ، وشعوب مستنيرة ، تنظر حتى اليوم الى بعض قادتها وزعمائها نظرة فيها كثير من التقديس والاجلال ، وتكاد تعزو إليها سراً خفياً ومعجزة خارقة للعادة .

على أن الديمقراطية فى مدلولها السياسى تأثرت بالأفكار والحركات الدينية فى شكل أوضح وعن طريق اقصر . فقد أصبح من المقرر أن لثورة مارتن لوثر وحركته الإصلاحية دخلا فى تربية الروح الاستقلالية وحرية الضمير وأثرا فى نشأة الديمقراطيات الحديثة ،وليس ببعيد أن يكون فى هذا مايفسر لنا من جهة أخرى كيف تآخت فى انجلتره وأمريكا البر وتستنتيه والنظم البرلمانية أخوة صادقه وناجحة . وعلى كل يكفى الأديان إدعاما للديمقراطية أنها اعتدت بالفرد وحقوقه ،وعرفت له شخصيته ومنزلته ،وأبرزته الى جانب الأسرة والمجتمع، فكان جديراً بما يسمى حقوق الانسان .والرسل والأنبياء الذين جاءوا الى العالم ليخلصوه من خطاياه ، ويدعوا

الى سبيل ربهم بالحكمة والموعظة الحسنة ، و ينشروا ألوية العدل والسلام ، كانوا يعلنون دائما أنهم من البشر واليهم ، يأكلون الطعام و يمشون فى الأسواق ، لايتكبرون ولايتجبرون ولايعتزون بسلطان أو قوة . وأخيرا اذا كان روسو وكانت قد خرجا على كثير من الفلاسفة وعرفا بمناصرتهما للديمقراطية ، فما ذلك فى أغلب الظن الا لأن التعاليم الدينية تغلغلت فى نفوسهما وتمكنت من قلوبهما .

والديمقراطية فى جانبها الاجتماعى مدينة أيضا للأديان بدرجة لا تنكر ، فعنها أخذت فكرة الأخوة فى الرأى والعقيدة ، والتعاون على الصالح العام والخير المشترك : « انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم » ، « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » ، « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » . ومنها استمعت لذلك الصوت الرحيم صوت العطف والشفقة والتودد والمحبة : « الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء » ، « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر » . وعنها تلقت ذلك الدرس السامى فى تكريم بنى الانسان وعدم التفرقة بين جنس وجنس ولابين جيل وجيل ، بل الكل سواء فى التكليف والمحاسبة والمثوبة والعقوبة : « ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا » ، « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » ، « كلكم لآدم وآدم من تراب » ، « لافضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى » . وفى اختصار كانت الأديان أسبق من الديمقراطيات قديمها وحديثها إلى الإشادة بالمعانى الإنسانية السامية وغرسها فى النفوس وتحبيبها إلى القلوب .

وأخيرا ليست الديمقراطية فى جانبها الاقتصادى بأقل تأثرا بالدين منها فى جانبيها السياسى والاجتماعى . فهى إنما تلبى دعوة الدين فيما توحيه من إيثار ومعونة ، وماتفرضه من رسوم وضرائب تتعهد بها المرافق العامة وتسد حاجة المحتاجين : « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » ، « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » ، « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » . وهى إنما تصدر عن الدين فيما تستمسك به من توزيع عادل ورد كل ملكية مشاعة الى الدولة : « واعلموا أنما غنمتم من شىء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » . ذلك لأن الأديان قد سبقت النظريات الديمقراطية حتى المتطرفة فيما فرضته

من مقاسمة الفقير للغنى فى ماله ومشاركته له فى متعه ولذائذه، مقاسمة تنبعث من القلب وشركة أساسها الرضا وطيب الخاطر، وليس ثمت قسمة أيسر من هذه القسمة ولاشركة أصفى وأطهر من هـذه الشركة : « ان الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .

* * *

واذا كانت الديمقراطية قد تأثرت بالحياة الدينيـة فهى بدورها قد أثرت فيها وصبغتها بصبغتها ، فخففت كثيرا من حمية التعصب والمتعصبين ، ونفحت رجال الدين بشىء من التسامح وسعة الصدر ، ودعتهم الى أن يخرجوا من نطاقهم الضيق ومعابدهم المغلقة ليروا الكون بمن فيه ومافيه ، ويستمعوا إلى حقائق العلم الباهرة التى نمت وترعرعت فى ظل الديمقراطية وتحت سلطانها. ولو تأخر الزمان بكوبرينق وجاليليو مثلا قرنين كاملين وأدركا جو الطلاقة والحرية لنجيا من اضطهاد الـكنيسة وعنتها ،ولم تصادف نظرياتهما ماصادفت من محاربة واستنكار . ويمكننا أن نقرر بوجه عام أنه قد نشر فى خلال القرن الماضى آراء ونظريات لولا النظم الديمقراطية لقبر قسط كبير منها ومات فى مهده .

والديمقراطيةوهى حياة الصراحة والحرية تحرر العقل من قيوده، وتفسح المجال للنقدوتفتح باب المناقشة على مصراعيه. وفى هذا مايصحح زائف الأفـكار وينحى باطلها ويقوم معوجها . ولاشك فى أن الخرافة كثيرا مالبست ثوب الدين ، فبـدت و كأنها تعاليم سماويه وطقوس مقدسة، وما كان لأحد أن يجرأ قديما على نقدها أو يتصدى لتجريحها . ولـكن الديمقراطية قد فتحت السبيل لذلك بما أخذت به من نقد نزيه وتبادل رأى صريح، وماشجعت عليه من بحث وتمحيص، والحقيقة بنت البحث كما يقولون . وبذا تخلصت الحياة الدينية من بعض ماعلق بها ، وقضى على كـثير مما نسج حولها من خرافات قديمة وأفـكار بالية .

وفوق هذا حلت الديمقراطية محل الـكنيسة ورجال الدين فى كثير من أعمـالهم وضيَّقت دائرة اختصاصهم ، فانتزعت منهم التشريع فى مختلف أبوابه ، وقد كان أحب الأشياء إليهم وأعزها لديهم ، وأضحى يعتمدعلى إرادة العبد بعد أن كان يعزى دائما لإرادة الرب . وما كان للكنيسةأن تضطلع بعبء التشريع وقد تشعبتمناحى الحياة وتنوعت مظاهر النشاط الإنسانى، و تغيرتنظرتنا الى الأمور وطريقة حكمناعليها ، فاستتبع ذلك أداة تشريعية تساير الزمن وتلبى

حاجة العصر وتتفق وسنة التدرج . والى جانب التشريع أخذت الديمقراطية شيئا فشيئا تنحى عن أمور صبغتها الدينية وتكسوها بكساء مدنى ، فالتعليم فى مواده وطرائقه والإشراف عليه مدنى بعد أن كانت تتنازع عليه الطوائف الدينية، وحقوق الأسرة من زواج وطلاق وإرث ووصية ، وهى من أخص ما حرصت عليه الكنيسة واستمسكت به، خضعت فى معظم البلاد الديمقراطية للمبادئ والقوانين المدنية، ولم يبق فى اختصار للحياة الدينية إلا ذلك النطاق الضيق الذى يدور حول بعض الطقوس الجامعة فى المعابد والكنائس، أو القربات الشخصية التى يتصرف فيها كل فرد بملء حريته ، فقطع بذلك دابر خصومات بين السلطات الدينية والمدنية أضحت ولا مبرر لها ، أو بعبارة أدق أصبحنا وليس ثمت سلطة دينية بالمعنى الكامل بل مجرد قيادة روحية .

ولسنا فى حاجة أن نلاحظ أن الديمقراطية قد أحسنت بهذا كله إلى الحياة الدينية ، إذ حالت دونها وخصومات ما كان أغناها عنها ،و باعدت بينها وخرافات ما كان أضرّها بها ، وأمدتها بروح من التسامح ما كان أحوجها اليها . ولكنها من ناحية أخرى فهمت فى بعض الأحيان على أنها حكومة الإباحية بل والوثنية ، فارتكبت علناً تحت سمعها وبصرها منكرات ما كان يجرأ فاعلوها من قبل على أن يظهروها ، واستبيحت أمور كان الرأى العام الدينى يحول دون إتيانها، وأشد ما تكون هذه الاستباحة خطراً وتأثيراً فى الجماهير يوم أن تصدر من القادة ومن واجبهم السهر على الأخلاق وحماية الآداب . وبهذا أضعفت الديمقراطية العاطفة الدينية وكادت تقضى على سلطانها إن لدى العامة أو الخاصة ، وانتزعت من قلوب الحاكمين والمحكومين تلك المعانى الروحية التى كانوا يلبون نداءها و يسيرون وراءها ، وزلزلت تقاليد وعادات ما أحوج المجتمع اليها. حقاً انها لم تعلن على الأديان تلك الخصومة الشعواء التى شنتها بعض المذاهب الجديدة كالنازية والشيوعية ، إلا أنها دون نزاع قد احتكت بها وانتقصت نفوذها ، و إن شاءت مسالمتها وقفت منها موقفا سلبياً وتجاهلتها بحيث أضحت وكأن لا صلة لها بالحياة الاجتماعيه وتقلباتها . و يظهر أن بعض الديمقراطيين فى اعتدادهم بالحرية الشخصية كثيراً ما أسرفوا فى التعصب لها، ونسوا أن لها حدوداً يجب أن تقف عندها ، فإن جاوزتها أضحت عدواناً على حريات الآخرين وامتهاناً لكرامة المجتمع وحقوقه ، والحرية المطلقة التى لا رادع لها من عرف أو تقليد هى الفوضى بعينها .

* * *

هذه صورة مجملة للتفاعل والتأثير المتبادل بين الديمقراطية والحياة الدينية وقفنا فيها عند المعالم الكبرى ، والخطوط الرئيسية . فقصرنا بحثنا على الديمقراطيات الحديثة ، لأن القديمة قد اختلطت بالدين وامتزجت به ، فلم يكن فيها حياة سياسية تقابل الحياة الدينية وتؤثر فيها أو تتأثر بها ، ولم نشأ أن ندخل فى التفاصيل أو الجزئيات التى يعز استقصاؤها ، وقنعنا بالآثار الهامة والنتائج الجوهرية . كما أنا لم نحاول أن نتتبع تاريخ الديمقراطيات الحديثة كل واحدة على انفرادها ، لأنا وجدناها بوجه عام تلتقى فى صفات مشتركة ومظاهر متقاربة فى الناحية التى نحن بصددها .

ومن هذه الصورة على اختصارها يمكن أن نستخلص دروس نكتفى بأن نشير إلى بعضها . وفى مقدمتها أنا إذا كنا نتحاشى بالأمس البحث فى العلاقة بين الديمقراطية والحياة الدينية ، فما أحوجنا اليوم الى أن نعالجه ونتعهده فى دقة وعناية . لأنا نلحظ فقراً فى المعانى والاعتبارات الروحية تعانيه الانسانية وتشقى منه إن فى السلم أو فى الحرب . ففى السلم نرى مادية طاغية وتنافساً حاداً لا يعتد بفضيلة ولا تكاد تكبحه رذيلة ، وكل همه الكسب والسيادة ، وقد استولت هذه المادية على الافراد استيلاءها على الدول والحكومات . فالأفراد فى تعاملهم طامعون شرهون ، وفى صلاتهم أنانيون لا يكادون يحسون بشكوى شاك أو يتوجعون لأنين متألم ، وكأنما انتزعت الشفقة من صدورهم وسلبت الرحمة من قلوبهم . والدول فى علاقاتها أضحت وكأن لا هدف لها إلا الاستغلال واستنزاف الدماء ، تاركة جانبا ما كانت تدعيه قديماً من نشر ألوية الحضارة والمدنية ؛ هذا فى السلم . أما فى الحرب - وخاصة الحرب الحاضرة - فإنا نرى رجل القرن العشرين ، وهو رجل العلم والثقافة ، يأتى من ألوان القسوة وضروب الوحشية ما لم يأته متوحشو العصور الغابرة . ويرجع هذا كله فى قسط كبير الى ضعف البواعث الروحية عامة والدينية خاصة ، ولا غنى للمجتمع عن حياة دينية تغذى روحه ويطمئن اليها قلبه .

والديمقراطية نفسها فى حاجة ماسة الى دعامة روحية تستمد منها حرارة الإيمان وحماس العقيدة ، وتعرف تحت تأثيرها كيف تتصل بالجماهير وتستولى عليهم . هذا إلى أنها لم تقم إلا على أساس الاعتداد بالفرد واحترام الشخصية الانسانية ، فهى دائماً تخاطب الأفراد ذوى الضمائر الحرة المستقلة ، وليس ثمت ضمير ولا شخصية ما لم يستكمل المرء عواطفه ويحظى بشعور هادئ ورأى قاطع ، فتنعم باليقين روحه . وإذا تتبعنا تاريخ الديمقراطية فى القرنين الماضيين وجدنا أنها فى

بدء نهضتها قد اعتمدت على مبادىء روحية بين أخلاقية وفلسفية ، فكانت باعث الحماس لها والتفانى فى نصرتها. وبقدر صدق هذه المبادئ والاطمئنان اليها أقبل الناس عليها وتعلقوا بها ، وما أن أحسوا بتعارضها أو عدم إخلاص القائلين بها الا وزهدوا فيها وشكوا فى قيمتها ، وان تستعيد الديمقراطية مجدها الا إن كان لها من القلب نصير ومن الروح معين .

وليس بعزيز علينا أن نؤاخى بينها وبين الحياة الروحية ، أو إن شئت فقل الدينية ، لأنا قد خطونا فى هذا السبيل خطوات ، ولم يبق إلا أن نخطو الخطوة الأخيرة ، فقد بينا أن للحرية حدوداً وللمجتمع حرمة ، وأن الحياة الدينية المستنيرة ترفض الخرافات والخزعبلات وتستمع لدعوة الحق والمنطق ، ومتى احترمت الديمقراطية عواطف المجتمع ومشاعره ، واستجابت الحياة الدينية لنداء العقل فهما لا بد ملتقيان ، وملتقيان على معالم واضحة . ويظهر أن الإنجليز وأمريكى الولايات المتحدة قد عرفوا لهذين الجانبين مركزهما ، فلم تنتقص لديهم حرية ولم تحارب عاطفة دينية ، فحققوا حتى اليوم أحسن صورة لتلك الأخوة المنشودة بين الديمقراطية والحياة الدينية.

K 1 1 9 4
35 ♣ 15

32.82
K12dA

321.8:K12dA:c.1
القاهرة. الجامعة الاميركية. قسم الخدمة الديمقراطية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014615